

**الدكتور**

**حسنى عبد البارى عسر**  
**أستاذ تدريس اللغة العربية المساعد**

**تأملات**

**فى ظلال الموقف التربوى المصرى**  
**(فصول فى النقد التربوى)**

**1999**

**المكتب العربى الحديث**

**الإسكندرية ت 4846489**





## فهرس الكتاب

توطئة الكتاب.....	6
الفصل الأول:	
(أفات غربية في منهج البحوث التربوية المصرية) 15	16
الفصل الثاني:	
(أفات منهج البحث التربوي).....	19 - 71
مأزق المشكلة في البحوث التربوية.....	23
مأزق الحدود في أطروحات البحوث التربوية.....	32
مأزق مصطلحات البحوث التربوية.....	35
الإحصاء في البحوث التربوية.....	44
الأهداف والأهمية في البحوث التربوية.....	53
التصميم الخماسي للبحوث التربوية: ألا من بديل؟	56
الفصل الثالث:	
تطوير التعليم الجامعي بين النظريات والتطبيقات ...	75 - 101
بحوث الترقى.....	81
لجان الترقية.....	87
التدريس الجامعي.....	90
التأليف الجامعي.....	94
خدمة البيئة والمجتمع.....	98
الفصل الرابع:	
كليات التربية ومراكز البحوث التربوية:	
الدور والعلاقة والفائدة.....	105 - 113
الفصل الخامس:	
خارطات البحوث: خطوة نحو التكتل التربوي	
في عالم التكتل السياسي والاقتصادي.....	117 - 126
الفصل السادس:	
تعليم الإبداع: أسكن؟ أو هل هو محال؟.....	129 - 145

## الفصل السابع:

«ماذا يراد بمصر»؟ حوار لم يكتمل ..... 149 - 158

## الفصل الثامن:

تعليم اللغة العربية: الحصاد وما بعده ..... 161 - 171

النظرة إلى اللغة العربية ..... 161

اللغة العربية بين المعرفة والمهارات ..... 162

مدخل تعليم اللغة العربية ..... 164

عزلة اللغة العربية عن المواد الدراسية الأخرى ... 165

محاوَر تطوير تعليم اللغة العربية ..... 167

## الفصل التاسع:

تعليم اللغة العربية من منظور القرن الحادي

والعشرين ..... 175 - 185

## الفصل العاشر:

اللغة العربية بين: تفرغ محتواها وإعجازها

عن الملاحقة ..... 189 - 206

## الفصل الحادي عشر:

التواطؤ اللغوي مقصود مدبر ..... 209 - 216

## الفصل الثاني عشر:

لغتنا العربية هل تصلح لغة عالمية؟ لماذا؟ وكيف؟ 219 - 227

## الفصل الثالث عشر:

نحو ثوابت في تعليم اللغة العربية ..... 231 - 244

أول الثوابت ..... 232

الثابت الثاني ..... 233

التدبر والتدبير ..... 234

التجسيد ..... 238

التجريب والتنفيذ ..... 240

240	الفحص والتعديل والإقرار.....
241	التعميم والتطوير.....

الفصل الرابع عشر:

262 - 247	النظام التعليمي المصري من منظور إعلامي.....
-----------	---

الفصل الخامس عشر:

271 - 265	الثانوية العامة: مقترح جديد.....
-----------	----------------------------------

الفصل السادس عشر:

276 - 275	كلمات لأولي الألباب.....
-----------	--------------------------

### توطئة الكتاب

" الحركة " من أهم العمليات الحيوية التي تسم الكائن الحي الإنسان . والحركة اتجاهات متعددة ، وأنواع أكثر تعددا ؛ فقد تكون الحركة يمينا ، ويسارا ، وإلى أعلى ، إلى أسفل ، وبين كل اتجاهين - وقد تكون منسوبة إلى النظام الشمسي ، فتكون شرقا وغربا ، وشمالا وجنوبا . وقد تكون في مواقف القتال كرا وفكر ، وإقداما وإجحاما ، وتقهقرا ، وقد تكون قفزية ، وقد تكون نسبية .

وبعامة فالحركة يمكن النظر إليها فيزيقيا ، كما يمكن النظر إليها من زاوية القدرات ، والعمليات النفسية ؛ لتكون الحركة نشاطا داخليا أولا يوجب فعلا خارجيا . الحركة تكون في القلب أولا ، وهي التي توجب نشاط القلب ، نشاطا نوعيا هو في مجمله نشاط الكائن الإنساني كله .

وأهم ما يميز الحركة أنها دوما نسبية ، لا مطلقه ؛ تقاس بغيرها من الثوابت والمتحركات . والحركة في هاجرة الشمس مختلفة كما ونوعا عن الحركة في ظلال الأشجار ؛ ففي الأولى قلق وهروب ، وفي الثانية بلهنية وتلذذ ، وقد تكون تأملا ، وهذا ما نقصده : الحركة بوصفها تأملا ذهنيا ، أو نشاط ذهن ونفس ؛ وخصوصا عندما يكون التأمل مصبوبا على نظام التربية في بلادنا ؛ في مصر .

والتربية - كالحياة - "موقف" ، وهذا الموقف هو ما يسم الفاعلية ويحدد الكفاية . والموقف ليس فقط مكانا ، أو موضعا ، وإنما هي حصاد الموضع والمعرفة ، والرؤية والمسافة والتدرة . في كل موقف افتراضات رئيسة ينطلق منها ويقوم عليها الفعل : عقلا وجسما . ولكل موقف غايات يبتغيها ، وأهداف يستهدفها . ونادرا ما تتطابق "المواقف" تماما ، وإن لم تخل جميعها من أوجه

شبه ثقل أو تكثر ، وهذا ما تمتاز به النظم التربوية ،أنها تسعى إلى غايات قد تكون واحدة اللفظ والمبنى ، لكنها مختلفة في القدر والكيف والنوع .  
ومن التربية ما هو غير رسمي ، ومنها ما هو رسمي . الأول ليس مبتغانا ها هنا . وإنما الثاني هو محط عنايتنا بدءا من المرحلة الابتدائية حتى ختام التعليم الجامعى على تعدد طرقاته ومسالكه ، واختلاف أنواعه .  
نحاول فى هذا الكتاب أن نقف من وراء نظامنا التربوى ؛ لنرى ماذا يدور فيه من داخله من أفكار تنتشر فى أغشية هذا النظام ، وأنسجته ؛ لتحكم شكله ، ونوعه ، ومقداره ، وكل ذلك دوال على الدلالات التى يمثلها هذا النظام فى تنشئة الإنسان المصرى من خلال رحلة التربية الرسمية بدءا من السادسة حتى الثانية والعشرين من العمر .

وكما قلنا فلكل موقف تربوى - وهو بالضرورة موقف عقلى - ثوابته التى ينطلق منها ، ويقوم عليها ، ويستند ويسعى إليها ، فضلا عن أن لكل موقف ظروفه وشروطه ومتغيرات تحيط به ، وتؤثر فيه ، ويتأثر بها ؛ فلا مجال للعزلة ، وإلا فالضمور هو الحاصل ، ثم الإهمال والتردى فى مآهات النسيان والضياع . والمعضلة الكبرى فى التربية أنها ليست نظاما فى ذاتها ، وليست مغلقة على ذاتها ، ولا تقوم بذاتها ؛ هى من صنع غيرها من الأنظمة ، وهى بمثابة عملية رياضية؛ هى التفاضل ، لا التفاضل . وأى نظام تربوى هو بمثابة الخط الدال على معامل الارتباط ؛ الذى هو أفضل أنواع الخطوط توسطًا وتمثيلاً لكافة الظواهر وحالاتها المراد الارتباط ، أو الربط بينها .

إن النظام التربوى ، وإن اعتمد على غيره من الأنظمة : السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية ، وغيرها ؛ فلهذا النظام أساليبه فى تجاوز كل تلك الأنظمة ؛ باستحداث مناهج تربوية خاصة به ، هى أكبر من مجموع الحالات الداخلة فى تكوين النظام التربوى ذاته .

فى النظام التربوى شبكات غير متناهية من العروق والأوعية يجب  
الوعى بها فى تنشئة الإنسان تنشئة رسمية ، من دون بتره عن جذوره ومن  
دون إيقانه دوما لصيق هذه الجذور ، ومن دون مغادرة محسوبة مطورة شكلا  
وكيفا .

النظام التربوى مراعى فيه الزمن : ماضيا ، وحاضرا ، ومستقبلا . ومراعى  
فيه "الجذور" و"الثغور" ، و"السوق" و"الجذوع" ، ومراعى فيه "المسافات البينية"  
، و"العديسات" . ومراعى فيه (الأنا) و (الأخر) . و"السماء" و"الأرض" . وكل  
ذلك مما يؤثر حتما من "نوع" الإنسان ؛ فى جوهره ، وحتى فى شكله . فى كل  
"موقف" لابد من "وصف" . ولابد من تجاوز الشكل إلى الجوهر الذى هو  
الباطن ، ويفحص الباطن ، ثم يعاد النظر فى الاتساق بين حقيقة الباطن ،  
وواقع الظاهر ؛ وذلك هو التأمل ، والتدبر ، ليكون الظاهر خاضعا للتأويل  
التربوى .

فى التربية لايمكننا الاعتدال "بالتفسير" وإنما نعول دوما على "التأويل"  
؛ ونحن مختلفون فى التأويل ، ومحال أن نلم تماما بالتفسير . مختلفون فى  
التأويل ؛ لاختلافنا فى الأسلحة ، وفى الوعي ، وفى العمق ، وفى الموضوع ،  
وفى المنظور ؛ فضلا عن غموض ظاهرة "الإنسان" وتأبيها الدائم على التفسير  
المطلق؛ حتى فى الطب البشرى ! فما بالنا "بالذهن" الإنسانى وما ينطوى عليه  
من عمليات : "التمييز" و"التفكير" و"العقل" !  
لكننا نلاحظ أن منا من يحتّم - فى التربية - "التفسير" ، ويفرضه ، ويضيق  
"بالتأويل" ، ويرفضه ، ويحاربه ، وهذا مجاف لطبيعة "الفعل" التربوى الذى هو  
فعل نسبى فى طبيعته ، وليس مطلقا ، ويتأبى على الثبات ، ويأنف من أى  
محاولة للتثبيت ؛ وإلا فهذا هو التصلب الذهنى .

وعادة ما يكون التصلب الذهن مقبولا تماما إذا كان دفاعا عن ثوابت ؛ بغية الإبقاء عليها حفاظا واطرادا . لكنه مقبوت معيب إذا كان يسعى إلى تثبيت مالا يقبل التثبيت . قد تقبل الدفاع عن "الفيزياء" و"النحو" بوصفهما نظامى معرفة ثابتين . لكننا محال أن نقبل التوحد ، ومن ثم التوحيد ، على طريقة واحدة لتدريس أحد هذين النظامين . التدريس فعل نسبى وليس مطلقا ، حتى لدى المعلم الواحد فهو لا يدرس الموضوع نفسه مرتين متتاليتين بطريقة واحدة ؛ وذلك نقيض ما يحدث فى إعادة التجربة العلمية معمليا ، فهى تعطى النتائج ذاتها كل مرة مادامت شروط التجربة نفسها وظروفها متوافرة ، ومرعية ، وهذا نفسه ما لا يحدث فى فعل التدريس حتى مع توافر الشروط والظروف .

فيم التصليب إذن ؟ وقيم تثبيت الممارسات عند فئة من الأفعال والأعمال من لدن فئة من الكبار فى التربية ، وغيرها من ألوان النشاط الإنسانى النسبى لا المطلق ؟ وكيف يكون التصلب الذهى فى عالم يموج بعضه فى بعض بمعرفة لا تستقر على حال ، لا شكلا ، ولا كفا ، ولا كيفا ؟ إن فى النظام التربوى المصرى ممارسات ثابتة باقية لم يعد لها معنى ، ولا مبرر ؛ سوى أن من أرسوها مايزالون فى بؤرة الضوء ، وفى محط الانتباه ، وهم فى قمة الهرم التى لا تقبل مزاحمة ، ولا تتسع إلا للقلّة والصفوة ؛ خلافا لاتساع القاعدة ، وكثرة الأفراد والرعايا .

فى عالم اليوم ، وفى عالمنا التربوى أمواج من "المعنى" تزاحمها شلالات من "اللامعنى" . ويكاد يكون الهزال الذى أصاب الحصاد التربوى راجعا إلى شلالات "اللامعنى" وإلى نقص ذريع فى القدرة على "التأمل" التربوى . إننا نسعى فى هذا الكتاب إلى تأمل "موقفنا التربوى المصرى" فى جوانبه النسبية ، والمطلقة ، وفى موضعه من الاتجاهات العالمية المحيطة بنا ؛ حتى نضع أيدينا على "المعنى" و "اللامعنى" فنحارب هذا ، وننشئ بذاك ؛ فيكون لمنتوجات نظامنا التربوى قيمة وقدّر وموقع فى عالمنا المعاصر .

وأى نظام تربوى فى عالمنا المعاصر ليس سوى أمور ثلاثة ، أو أربعة مفادها: تدبر الجذور ، وتدبير الحاضر ، وضبط حصاده وقيمته فى التقدم نحو المستقبل ، ثم مراجعة الحصاد ذاته ؛ لإعادة الضبط وهكذا . وعليه فالنظام التربوى فى أى مكان ليس مطلقا ، وإنما هو نتاج نسبى لذهن إنسانى هو بالضرورة نسبى ، ومن هنا يكون التطوير والتغيير ، ويكون الحرص على التوازن من أهم آليات النظم التربوية . ومادامت النسبية هى المنطق الأساس فى النظام التربوى فلماذا لا يكون التأمل فى الموقف التربوى ؛ لعل فى التأمل منفذا إلى جديد ، أو لعل فيه تنبيه إلى خطر وفساد ، أو تجاوز ، ولعل فى التأمل فكرة تلهم شباب الباحثين التربويين لمداومة التطوير التربوى المصرى لتحسين تشنة الإنسان المصرى الذى من دونه لا تكون مصر ، ولا تكون التربية المصرية .

يقوم هذا الكتاب فى كل فصوله على أساس "مثير" تربوى يدفع إلى رصد حدث تربوى ما ، ثم نتغلغل فيه باحثين عن دقائمه ، ثم نعود من هذا الغموض إلى فكرة نطفو بها على سطح المقال ، أو فى ختام الفصل الواحد . ولم نعد فى هذا الكتاب إلى سمة التوثيق العلمى المعهود ، وإنما اعتمدنا على مبدأ منطقى هو الاتساق الذى يحكم المقدمات ، ويرتب عليها النتائج المترتبة عليها ، واللازمة عنها من دون أن نتناقض ، قدر الطاقة . ولقد يبدو من فصول هذا الكتاب أنها متناثرة فى ظاهرها ، لكنها فى الحقيقة مربوطة برابط هو واحد هو التأمل ، وكلها يسعى إلى تطوير نظامنا التربوى ، تطويرا نوعيا لا يغادر جذورنا ، ولا يفقده الأرض التى يقف عليها ، ولا نتخلف عما حولنا من تيارات واتجاهات عالمية ؛ وكل ذلك عمل يسعى إلى رصد تجربتنا التربوية المصرية فى ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، وعلى أساس ثوابتها ومتغيراتها ؛ لبلورة نظرية مصرية عربية فى التربية .



ويعبر هذا الكتاب فى فصوله كلها عن رؤية تربوية تسوده ، وقد نشرت أجزاء من هذه الرؤيا فى جريدة الأهرام المصرية فى عام 1997 .  
والله نسال أن يكون عملنا خالصا لوجهه الكريم ، وهو وحده يعلم أننا ما قصدنا منه نفعاً ، ولا صيتاً ، ولا شهرة بقدر ما قصدنا أن نقول قوله حق ، وشهادة حق ، لا يراد منها ولا بها سوى الحق لله والوطن وللتخصص . فهو حسبنا ونعم الوكيل .

#### المؤلف

د . حسنى عبدالبارى عصر

كفر الشيخ فى : مارس 1988



Page 1 of 1

## **الفصل الأول**

آفات غربية فى منهج البحوث التربوية المصرية



## الفصل الأول

### آفات غربية في منهج البحوث التربوية المصرية

قد لا تختلف كثيرا إذا قلنا : إن النظام التربوي المصري ، يعد من أهم النظم التربوية ريادة في المنطقة العربية ؛ بحكم قدمه التاريخي ، وبحكم اتساع الجامعات المصرية لاستقبال الباحثين العرب في كليات التربية . ومن ثم فهذا النظام مسئول عن بعض عناصر الجودة ، كما أنه مسئول عن بعض عناصر الرداءة ، في الفكر التربوي .

ومن تلك السوءات التربوية ما جرى عليه الرواد التربويون العرب من "نقل" تربوي عن الفكر التربوي الغربي وبخاصة نقل منهج البحوث التربوية . ومثل هذا النقل يذكرنا بحركة النقل التي أجراها العرب في زمن المأمون بن هارون الرشيد . وقد انطلقت تلك الحركة من ضرورة معرفة الآخر ، واعتمدت في تلك المعرفة على "الترجمة" التي اشتهرت بها أسرة "حنين" وأولاده من آل "قره" .

وكان ذلك الآخر ذا تراثين : أحدهما عام موضوعي (ذهني) ، والآخر خاص ذاتي (إنساني) ؛ وقد توفر النقل المترجمون على ترجمة العام الموضوعي من العلوم العقلية ، ومنها ، وعلى رأسها "الفلسفة" ، ولم يؤثر عنهم أن ترجموا الأدب الذاتي ، والشعر القومي اليوناني ، فلم يترجم الأدب اليوناني ، ولا الشعر اليوناني ، ولا المسرح اليوناني .

ومن أفضل ما قيل ؛ تفسيراً لذلك المسلك من الترجمة ؛ أن "العلوم" التي ترجمت قسم عقلية عامة شائعة بين الناس ، وهي من نوع فرض الكفاية ، أو تبدو كذلك ؛ فتسقط عن المجموع إذا أداها قلة منه ؛ شأنها - في الفكر الإسلامي - شأن رد التحايا ، وصلاة الجنازة ، وصلاة الاستسقاء ؛ ومن هنا سوغ النقل العلمي العقلي ، والتكنولوجي عن غيرنا ، فليس فيه ما يقدر في الذات (الأنا) ، مادام لا يمس ديننا ، ولا ثقافة مسا سألنا ، بل إن للإنسانية كلها نصيباً بطريقة ما في ذلك التفوق المعاصر ، ولو في بداياته الباكرة .

ولا كذلك الحال في الآداب ؛ فلم يترجم العرب أدب اليونان ، انطلاقاً من أن للعرب هوية أدبية مستقرة كاملة ، وذاتاً شعورية كاملة التبللر وخصوصاً في النص القرآني الذي جاء وفق المسلك العربي في القول والتعبير .

وإذا كان النقل (الموضوعي) يرقى الحياة ، ويبسر سبلها ، فإن نقل "الذاتيات" قد يطمس "الأنوات" ويطمر الشعور الذاتي بالقومية والهوية الذاتية ؛ لما يحدث من تناحر فى القيم بين آداب (الأنا) وآداب "الأخرون" ، ومن ثم يشوه الشعور الذاتى بما عساه يحدث من هجران الأصول ، والجري وراء الفروع الأخرى .

ولقد عادت ترجمات الآداب ليشتد عودها ؛ فضلا عن ترجمات العلوم ؛ فى القرن العشرين ، ومن قبله فى أخريات القرن التاسع عشر ، وبخاصة منذ نهضة محمد على فى مصر ، وما بعدها بما اشتهر فيها من رواد أمثال : "رفاعة" ، و"فرح أنطون" و " على مبارك" و "القباني" ، و"طه حسين" و "المنفلوطى" ، و"عبد الرحمن بدوى" وكثيرون آخرون غيرهم . ومنذ ذلك الحين والابتعاث إلى الغرب جار لايتوقف ، ولايتوقف معه النقل "أدبيا" و "عمليا" و"فلسفيا" و "تربويا" وقد نفهم الدافع ونلتمس العذر للرواد التربويين الأوائل ؛ وقد بهروا بالحركة التربوية الفرنسية والانجليزية فى القرن الماضى وبدايات القرن العشرين . وقد تفهم ذلك فى ضوء الوحدة التى - كانت - بين الشرق العربى ، وخلالها كانت اليقظة الغربية التى اسفرت عن تطور أمور كثيرة فى حياة الغرب العقلية ، وفيها استحدثت أمور كثيرة منها النظم التربوية وأساسها - عندهم - علم النفس ، والفلسفات الوجودية .

لكن الذى لانفهمه أن يظل ذلك النقل التربوى ساريا حتى هذه الأيام فى ختام القرن العشرين . وهذا النقل التربوى لايصعب رصد مظاهره جميعا ، لكن الأخطر فيه كله "نقل المنهج" ، فضلا عن "نقل التفاصيل" .

إن نقل المنهج وتفاصيله ليس عيبا إذا كنا فى بدايات التطوير التربوى . لكنهما غاية فى العيب فى هذه الآونة من رحلتنا التربوية الطويلة مترامية الأطراف ، متعددة الأبعاد . وهما سعيان كل العيب ؛ لأن لنا خصوصيات تربوية لايسطيعها المنهج التربوى الغربى ، ومن هنا فلا نسوغ النقل التربوى عن الغرب ؛ لا فى المنهج ، ولا فى التفاصيل لأن النظام التربوى نظام خاص وليس نظاما عاما . وفيما يلى سنلقى الضوء على ما نسميه أفات غربية فى منهج البحوث التربوية العربية والمصرية .

## **الفصل الثانی**

**آفات منهج البحث التربوی**





## الفصل الثانى

### آفات منهج البحث التربوى

من الترايت الذهنية التى يروج لها أن منهج البحث العلمى نتاج غربى محض ، لا دخل للعرب فيه ، ولا لغيرهم من الأجناس الأخرى ؛ التى تعد عاله على الغرب فى هذا المنهج ؛ وهذا قول خطأ فادح يجافى الحقيقة ، ويتكرر لفضل الأمم غير الغربية فى تطور منهج البحث العلمى الذى يستند إليه الغرب .

وتلك فرية ظالمة باطله معا ، لم تجد من يفندھا ، ولا من يثبت لها فى الثقافة العربية ، من منطلق النص القرأنى ذاته ، ومن جمهور علمائنا الأوائل فى القرون الهجرية الباكرة التى عاشتها أوروبا والغرب فى فترة القرون الوسطى ، أو العصور الوسطى زمن تحكم الفكر الثيوقراطى فى الحياة الغربية الأولى .

ويقال - قياسا على ما مضى - : إننا عالة فى منهج البحث التربوى على الغرب بمثل ما إننا عليه عالة فى منهج البحث العلمى الفيزيقي . وقد أجدنى مؤيدا بتبعيتى للغرب فى أصالة المنهج العلمى الفيزيقي ، لكننى لا أؤيد

بالدرجة ذاتها تتبعيتى التربية للغرب فى منهج البحث التربوى ، وفى التفاصيل الواردة فى داخل هذا المنهج .ومما يدفعنى إلى تأكيد التبعية التربوية ، ذلك الكسل العقلى العربى الذى يطبق كل الإطباق على العقول التربوية العربية ؛ بحيث تستمرىء النقل استمراء لا مزيد عليه ، ولا موقف له ، بدلا من العناية والتركيز والمتابعة والحرص على اصطناع منحنى عربى فى البحث التربوى العربى . وكذلك تلك السطوة البالغة للرواد التربويين بحيث لا يغادرون ما اعتادوه ، ولا ما ألفوه ، فكرسوا بذلك تقاليد تربوية غربية بادت ، وامحت عند الغربيين ، وأصبحت فى متاحف تراثهم التربوى ، لكنها عندنا ثوابت شامخة ملعون من جانفها، منبوذ من غادرها ، وكافر من أصر على هجرانها ومغايرتها .

لقد فاتنا ، وفات روادنا التربويين أن الماء يأسن بالثبات والركود ، ويتجدد بالحركة والانتقال ، والماء نفسه يطيب إذا جرى ، والعيش يثرى ،ويرطب ويغنى فى النصب ، كما أن فى السفر عوضا عن يفارقه المسافر . ولقد آمن روادنا ، واعتقدوا جزما ويقينا أن "الجمال" التربوى إنما هو فى "الثبات" و"التطابق" و"المحاكاة" التى مضى زمنها ، وولى من كثرة الشروح والاعتراضات على نظرية " أفلاطون" ؛ تلك المسنولة عن المحاكاة فى الفكر الفلسفى ، وفى الفكر الأدبى على النحو الذى كرسه "الرومان" بعد أن غلبوا اليونان على أمرهم ،وكما نقلت إلينا المحاكاة فى المذاهب الفلسفية ، وأساليب النقد الأدبى على أيدي مفكرينا الأوائل،وهذا عين ما فعله الرومانى "هوراس" .

وبهذه المحاكاة التربوية للأنموذج التربوى الغربى صنع روادنا آلافا من "عجول أبيس" التربوية ، وصوروها "تابوهات" ممنوعا المساس بها ، ومنكرة مغادرتها ، وهرطقة الاختلاف الأصيل معها . نعم إن روادنا نسوا ، أو لعلهم تناسوا ، أن فى الاختلاف التربوى جمالا تربويا يفوق جمال الاتفاق ،

وجمال المحاكاة . صارت "سنن" البحث التربوي عند روادنا "أصولاً" لايسأل محتذوها عن علتها ؛ لأن مسلكه التربوي جاء على تلك الأصول ؛ فأوهمونا - خطلاً - " أن ما جاء على أصله لايسأل عن علتة " . والحق أن فى وسعنا "المغايرة" ، و"المغادرة" التربوية و"الاختلاف" التربوي مع منهج التربية الغربية ، ومن ثم مع روادنا التربويين الأوائل ؛ اختلافا لاينتقص من مسعاهم ، ولا من أقدارهم ، وإنما يضيف بصماتنا إلى جوار بصماتهم ، وفى الفكر متسع للجميع ، كما أن الاختلاف فى الرأى يجب ألا يفسد للود قضية ؛ لأنه الآن يفسد للود كل القضايا ؛ فمطلوب لنا "الاتباع" ، لا "الابتداع" . ولن تكون التربية فى يوم من الأيام "موضوعية" ؛ حتى وإن كانت مقاييسها غاية فى "الضبط" و"التكميم" و"الموضوعية" و"الثبات" و"الصدق" ؛ لن تكون موضوعية بالمعنى المستخدم فى العلوم الفيزيائية . بل إن أهم ما قصده بعض أهل التربية عندما رفضوا أن يكون فى التربية منهج "تجريبي" ، وإنما أرادوه ، ورأوه "شبه تجريبي" ؛ أن التربية وإن حفلت ببعض الموضوعيات فهى إلى الذات أقرب ، ولهذا فهى من العلوم الإنسانية والاجتماعية . ومن هنا نقول بمصطلح جديد هو "موضوعية التربية" .

ونعنى بهذا المصطلح خصوص التربية ، لاشيوعها ، ولا عمومها . وكل ما نستطيعه وفق هذا المصطلح أن نحرص فى البحوث التربوية على الاتساق بين موضوع التربية وإجراءات فحصه ودراسته . فلكل "موضوع" اتساقه الكائن بين مقدماته ونتائجه . ولكل نظام تربوي اتساقه بين مدخلاته ، وعملياته ، ومخرجاته ، والبيئة التى يجرى فيها ذلك النظام ؛ فكيف إذن يكون نقل المنهج ، ونقل إجراءات المعالجة ؟ . ونقل تصميم البحوث التربوية من فكر تربوي إلى فكر آخر ؟ ولقد تحولت البحوث التربوية إلى بحوث فى "الإجراءات" ، و"الخطوات" ، وبحوث فى "الأرقام" ، و"الكميات" . وهذا خطأ ؛ أن نكمم ما لايقبل التكميم ؛

وهو الظواهر التعليمية كلها . ومن الظواهر التعليمية ما يمكن أن يكتم شكله الظاهر ، لكن ما يحدث في باطن الظاهرة التربوية أمر ما يزال غامضاً إلى حد كبير ، بعيداً عن متناول الأيدي ؛ لأنها مجريات تقع في ذهن الإنسان ، وبالدوافع ، والشعور والإحساس والميول ، والاتجاهات ، وعلى أساس من القيم التي هي منظومات نسبية لا مطلقة ، وهي متحركة في التعلم الإنساني الذي ما يزال التربويون يسعون جاهدين إلى تفسيره ، وهذا محال ، وإن كان يمكن تأويله . وكما من البحوث التربوية يفسر "التحصيل" وفقاً لمتغير واحد ، مهملاً بقية العوامل الداخلة فيه ، وعديداً من المتغيرات التي لا تمتد إليها أيدي الباحثين ، وعادة ما تكون النتائج لا في صف "المجموعات الضابطة" ، وإنما في صف "المجموعات التجريبية" .

وكثيراً ما يحاول الباحثون "المكافأة" بين مجموعتي البحوث : ضابطة وتجريبية ، في متغيرات كثيرة أبرزها "الذكاء" ؛ بأدوات قديمة بالية ، أساسها الفلسفي غير واضح ، ومختلف بشأنه وهو الذكاء نفسه الذي يعرفه علماء النفس على أنه "ما تقيسه اختبارات الذكاء" . ولم تعد فكرة الذكاء في بحوث علم النفس مما يؤبه لها ؛ لأن بحوث علم النفس المعرفي حولت الأنظار إلى ما يسمى بـ "التفكير" من حيث إنه عمليات ومحتويات . ولا نجد بحثاً تربوياً واحداً معاصراً يكافئ مجموعاته وفقاً لمراحل النمو العقلي ، ولا مراحل الحكم الخلق ، ولا التفكير المنطقي ، ولا أنماط التعلم : المعتمد والمستقبل ، وإنما المكافأة دوماً تكون في الذكاء ، وفقاً لمقاييس صممت في ضوء الفكر النفسي السلوكي الذي رفض معظم مسائله علم النفس المعرفي الذي يراعى طبيعة الإنسان الداخلية أكثر من مراعاته سلوكه الظاهر الملاحظ .

ولقد كان للفكر السلوكي مثالبه الكثيرة التي نشبت في التعليم والتدريس على نحو أصبحت فيه ممارسات ذلك الفكر من العتو بمكان ؛ بحيث أصبحت التربية فريسة الارتباط والاقتران والاشتراط ، وغيرها من قوانين التعلم وفقاً

لقانون المثير والاستجابة ؛ حتى فى الذكاء الذى رآه السلوكيون وصلات عصبية بعدها يكون مستوى الذكاء ، وهذا العدد هو المنحى الكمى سلوكيا ، والعكس ذلك فى التحصيل، من دون التفات إلى ما وراء التحصيل من عمليات تحكم كيف التحصيل ، ونوعه وعمقه .

#### **مأزق المشكلة فى البحوث التربوية :**

مسألة "المشكلة" من المسائل الجوهرية فى أى بحث تربوى ، وهى الأساس الذى يقوم عليه البحث كله . وفى حين لاحتاج المشكلة فى البحوث الفيزيائية إلى كثير من المقدمات النظرية ؛ إذ يكفى ذكر عبارة تلك المشكلة فى عنوان ، أو معادلة أو علاقة ، أو حتى فرض يراد التحقق منه تجريبيا ؛ فإن المشكلة فى البحوث التربوية لابد من تتبع بداياتها كما لو كنا نتبع رحلة موجه جاءت من أقصى أعماق المحيط ؛ حتى تتكسر على شاطئ البحث التربوى .

وفى هذه الرحلة النظرية يكون الجدل ، ويكون الاتفاق والاختلاف ، ويكون تضخم البحوث التربوية فى مستوى : الماجستير والدكتوراه . فمقدار المتاح من المعرفة السابقة يكون حجم الإطار النظرى السابق على المشكلة تأصيلا لها . وعادة ما يشير المناقشون إلى ضرورة اختزال الأطر النظرية إذا كانت ضخمة . وكذلك ينوّهون بضخامة الإطار النظرى إذا كان صغيرا حجمه . وليس معلوما تلك الحدود المقبولة للأطر النظرية حتى يمكن إنجازها والوفاء بها من أقرب طريق ، ثم نتفرغ لما هو أهم من ذلك الجدل النظرى العقيم .

على أن للمشكلة فى العلوم الفيزيائية شأنا آخر ، حيث ليست فى حاجة إلى مثل ذلك اللف والدوران والاحتيال الذى يسود بحوث التربية فى تأصيل مشكلاتها . فى العلوم الفيزيائية إيجاز راجع إلى طبيعة المادة المدروسة ومن

ثم فالجدل فى نتائجها وتفسيرها تفسيراً علمياً ، وهذا هو ممكن الخطر فى نتائج البحوث التربوية التى يمتلىء تفسيرها بمصادرات ، وتكهنات ، وحذر وتقليل ، وقد ، ولعل ، وربما . ولا يستطيع إعادة التجارب التربوية الأولى ذاتها مع بقاء المتغيرات ثابتة ثباتها فى المره الأولى ، وهو أمر ممكن كل الإمكان فى البحوث الفيزيائية ؛ لاعتبارات كثيرة يدركها التربويون ولا فائدة من إعادة القول فيها ، ولا عنها ، هاهنا .

وكذلك فى العلوم الفيزيائية يمكن على سبيل القطع والجزم ، وبنسب أخطاء غاية فى الصغر والدقة ؛ عزل العوامل ، والمتغيرات غير المرغوب فيها فى التفاعل ؛ حتى لو أمكن "تخليق" متغيرات تخليقاً كيميائياً صرفاً لبحث طبيعة تفاعلاتها وفقاً لتركيبها فى هيكلها الكيميائى المحض ، وبذلك يمكن رصد التفاعلات ، ووصفها كما لو كانت فى مرآة ظاهرها هو باطنها ، وهذا أمر غير مستطاع على النحو البالغ فى التدقيق ؛ لأن شكل الظواهر التربوية عادة لاينبئ عن عمقها ، فضلاً عن أن إعادة الحصول على الشكل الواحد أكثر من مرة ، يعد ضرباً من المحال ؛ فكثير من العوامل الداخلة فى إحداث الفهم وعملياته ، مجهول بالنسبة إلينا نحن التربويين ، وكل تفسيراتنا ليست سوى محاولات من التطبيق النظرى "المعتمد على الإحصاء الناقص" ، وهذا نقيض ما فى الفيزيائيات والرياضيات من الإحصاء التام ، أو الكامل .

وعليه تنشأ مسألة "تلوث النتائج" ، وهى فى بحوث التربوية ، أكثر وروداً منها فى بحوث الفيزيائيات ، وهى ناشئة عن قلة الضبط والعزل وتاممه ، فضلاً عن غياب الفهم التام لما يحدث فى الذهن الإنسانى ، وفى المخ داخل الدماغ البشرى . غاية الأمر إن المشكلة الفيزيائية "فروض" ، فى حين أن المشكلة التربوية "افتراضات" ، وهذا هو الفارق بين النسق البحثى الفيزيائى ، والنسق البحثى التربوى ؛ وعليه يكون الصدق فى البحوث الفيزيائية صدقاً

راقعيا إلى درجة قد تكون مطلقة ، وهو فى البحوث التربوية صدق صورى شكلى يعتمد على الاتساق بين المقدمات والنتائج وفقا لقوانين الفكر : قانون الهوية ، وعدم التناقض ، وقانون الثالث المرفوع ؛ ولو خالف هذا الاتساق الواقع .

ومسألة اختلاط الفروض بالافتراضات فى المشكلات التربوية ، هى بدورها مما يسهم فى تلوث النتائج التربوية ، وخطر الأطر النظرية ؛ حيث إن الفروض توجب الحسم والقطع والجزم يمنية أو يسرة بلا توسط ، فى حين أن الافتراضات توجب الحذر والحيطه ، وتقف دون التعميم الكامل كما هو الحال فى نتائج البحوث الفيزيائية .

وليس مقبولا أبدا أن يصل بحث تربوى إلى درجة ثقة فى نتائجة تعادل درجات الثقة فى البحوث الفيزيائية ، ولو حدث لعيب على الباحث مثل هذه الثقة المحالة فى البحوث الإنسانية والاجتماعية ؛ ومنها بحوث التربية ؛ ولعل أهم الأسباب لذلك كامن فى أن هذه البحوث الأخيرة إنما هى أنساق ذهنية تقوم على "افتراضات" ؛ لاسييل إلى صحتها إلا بالتسليم بها من دون سعى إلى تجربتها كما هو الحال فى أنساق العلوم الفيزيائية التى تقوم على "فروض" يمكن ، بل يجب التحقق منها : صدقا أو كذبا ؛ صحة ، أو بطلانا من طريق التجريب وحده ، بما فيه من استقصاء يستند على "القياس" .

إن أضعف ما فى بحوث التربية ؛ ذلك الإطار النظرى السابق على المشكلة ؛ حيث يسلك فيه الباحثون مسلكا واحدا يكاد يكون نمطا لايتغير ؛ هو استقصاء الأطر النظرية "الأدبيات" السابقة على فكرة البحث المراد إجراؤه ؛ ليوثق مشكلته ، وليجد لها "المشروعية" ، أو ما يقال لها : القابلية للبحث Researchability وهذا هو المسلك النظرى واقع الأمر ، ففكرة البحث

تأتى ابتداء ، ثم يشرح الباحثون فى البحث عما يبرز تلك الفكرة ؛ وهذا المسلك مغاير لما يحدث فى العلوم الفيزيائية التى هى على نوعين : بحوث أساسية ، وبحوث تطبيقية ؛ ففى الأولى سعى نحو علاقات ذهنية متصورة ، أو مفترضة ؛ بغرض ارتياد أراض عقلية جديدة ذهنيا ؛ بغرض إرساء النموذج ذهنى لها ؛ بغض النظر عن تطبيقات تلك النماذج . وعادة ما تكون تلك البحوث الأساسية مصحوبة بتجريب معملى ضيق حذر متكتم أمره ، مغلق سره ؛ حتى يعلن عنها : قبولا ، أو رفضا ، وبعدها تظهر البحوث التطبيقية على تلك البحوث الأساس إن تثبت باحثوها من نماذجها . أو يخلق هذا المجال ؛ ويبحث عن مجالات ذهنية أخرى .

وأما البحوث التطبيقية فتتأشأ عن خلل مادم ملموس ظاهر للعيان ، ولا سبيل إلى إنكاره مثل : أمراض البشر ، وأمراض النبات والحيوان ، وقلة المحاصيل : عددا ونوعا . أو تلوث البيئة ، أو غيرها ، وهنا فلا مجال للبحث فى الأدبيات ؛ لأن المشكلة ظاهرة رأى العين ؛ والمعمول هنا يكون على وصفها ، ويعرض تركيبها الفيزيقي والكيميائي والحيوي ، وطبيعة الوسط الذى تحدث فيه تلك الظاهرة ، وحصص كافة النتائج ، وفرض مجموعة من الأسباب (الفروض) هى التى يدور عليها التجريب ؛ بغرض التحقق العملى من العلية بين النتيجة وغيرها من الأسباب المحتملة ؛ حتى يكون القائلون الذى يحكم الظاهرة : وجودا ، أو وسطا بين هذا وذاك مع القدرة الكاملة ، أو شبه الكاملة على عزل كل ما يمكن ، وما يراد عزله فى التجريب . ولا كذلك الأمر فى بحوث التربية التى هى - كما قلنا - افتراضات عن ذواهر غير مثبتور غورها ثيرا كاملا تاما ، وكل ما يحدث أن يلتف الباحث التربوي حول المشكلة ، ولكن يظل على مبعده من فحواها وجوهرها ؛ لأن جوهرها هو الإنسان ؛ ذلك الصندوق المغلق ، المحال هتكه خلقيا ، فضلا عن أنه محال هتكه بنيانا وتشريحا فى البحوث التربوية ؛ وإلا فإيهناك هنا يكون للمخ ، وما يرتبط به من



عمليات تدور فيه : العقل ، والتفكير والتمييز والإدراك وغيرها من الأسرار التي مازلنا نجهلها تماما .

وهكذا نصل إلى استنتاج نراه مهما ؛ مفاده أن المشكلة في العلوم الفيزيائية : توصف من بعد أن تحدد ؛ أي أن التحديد أول . أما في العلوم التربوية ؛ فإن التحديد صعب ؛ لذا يعول التربويون على الوصف المدقق فيه ؛ أملا أن يقوم مقام التحديد ، وهو مطلوب ، ولكنه عزيز ؛ إذ كيف تحدد ظواهر الذهن الإنساني .

ووثيق الصلة بمشكلة الدراسة في البحوث التربوية ؛ مجموعة من الزخرفات المعهودة مثل : حدود الدراسة ، ومصطلحات الدراسة ، وإجراءات الدراسة ، وأهداف الدراسة ، وأهمية الدراسة ، وغيرها مما هو محفوظ قلبا ، تربويا ، مع أنه موضع شد وجذب واختلاف فلسفي كبير لما يجد حسما بين التربويين ؛ وهذا سنعرض له في حينه .

و ما سبق "زخرفات" هي إلى "الأوهام" أقرب ، ويراد تثبيتها والتمسك بها ؛ على أنها من "الأصول" التي يلعن من يهدمها ، أو يتجاوزها إلى غيرها ، أو يقلل أعدادها . هي زخرفات منثورة تجعل البحوث التربوية قطعاً ، ومزقا لارابط بينها حقيقيا سوى القدرة على "التصنيع" الذي يجيده التربويون كلهم أجمعون ، في حين أن النسق النظري للبحوث التربوي : فرادي وجماعات باهت ، غير متراكم ، وهو أضعف ما في البحث تربوي ، وفي البحوث التربوية كلها ؛ لسببين : أننا لا نملك خارطات بحوث تربوية ، وأننا لسنا أصحاب نظرية تربوية كبرى لها نسق عام وله فروع لازمة عنه بالضرورة .

وكم من الجهود بذلت ، وتبذل ، ولاندرى إلى أى مدى ستبذل ، لكي نلقت أنظار صغار الباحثين التربويين إلى طبيعة المشكلة فى البحوث التربوية ؛ تلك التى دأبوا - حتى فى بحوث الترقى إلى " أستاذ مساعد " وإلى " أستاذ " - على جعلها فى صورة إستفهامات ، أسئلة منها الرئيس ، ولازم له الفرعى ؛ وهم بذلك غير واعين بالفروق بين أمرين اثنين مهمين هما : وصف المشكلة ومصادرة ، وتحديد المشكلة : آليته ، وفائدته . والمثير أن كبار التربويين يضيقون ذرعاً بالتفصيل السابق على وصف المشكلة ، ويحتفون إحتفاءً مهياً بالإجراءات ؛ فى حين أن العناية بالمقدمات النظرية فى بحوث التربية هو الأهم والأخطر من الإجراءات .

إن هناك "وصفاً" للمشكلة ، و"تحديداً" . وعدم نوعى بهما . لا الحرص عليها معاً يمثل أزمة فى العقل التربوى العربى ؛ هناك عجز باد عن وصف المشكلات . وهناك مبالغة زائدة فى تضخيم المعالجات ؛ الإجراءات . والأزمة التربوية الحق كامنة فى "وصف المشكلات" ، والفوران التربوى ماثل فى الإجراءات والمعالجات ؛ الأمر الذى يجعل بحوث التربية "صنعة" ، لا "فلسفة" . ولا نبالغ إذا قلنا : إن هناك عجزاً عن "وصف" المشكلات فى مجمل بحوث التربية .

والوصف قراءة على مستويين ظاهر ، ومستوى باطن ، وكلا المستويين استنتاج من مقدمات سابقة توجب ذلك الوصف الذى هو مهارة ، بل هو قدره ، وكفاية . فى الوصف تتبع عقلى للظواهر البادية للمشكلة المستمدة من الأدبيات ، ومن البيئة . فهناك ظواهر مثل : التحصيل ، وإنخفاضه والفهم وانحداره ، والتمكن وقلته ، والاتجاهات ونموها ، والميول وشدتها ، والإكساب والاكساب ، والتحسين وغيرها مما تعنى به التربية والتربويون . ومن هنا يكون التعريف بالمصطلحات مهم فى الوصف . وكذلك التفرقة بين المصطلحات ؛ بمعنى أن

العجز عن الفهم ، فضلا عن ضحالة التمكن من اللغة الأم الرسمية للبحوث التربوية هما المسئولان عن ضياع الوصف ، أو تبذله ، أو تسطحه .  
 إن الوعي باللغة العربية ، من حيث كونها نظام فكر ؛ وما فيها من طاقات للتعبير ؛ أمر ينقص الباحثين التربويين ؛ حتى التربويين اللغويين والجميع لا يعرف عن تلك اللغة إلا علامات الإعراب وبخاصة العلامات الأصلية ؛ لا الفرعية ، وهو يظهر جليا في الأخطاء اللغوية ، فضلا عن أخطاء الكتابة ، التي يصير عليها مناقشو الأطروحات ؛ في حين أن اللغة العربية أعمق من هذه الشكليات ؛ المسألة ليست في العلامة ، وإنما المسألة أساسا في الحكم الإعرابي الذي هو نتيجة للموقع الإعرابي ، وهذا بدوره مرتبط بالموضع من التركيب ، وصلة التركيب بالمعنى والدلالة .

إن نصيب التحليل اللغوي في الدراسات العليا التربوية معدوم . ومكان فلسفة اللغة من تلك الدراسات العليا التربوية مطموس طمسا ، وبهذا يكرس الجهل بالوصف اللغوي لمشكلات البحوث التربوية ؛ وما فيه من ضرورة التمكن من نظام اللغة الذهني ، وقوانينه ، وأساليب التركيب اللازم للوفاء بالمعاني المطلوبة ، أو المرادة. إن معظم الباحثين التربويين ، يفتقدون الحساسية الذهنية اللغوية ، في وصف مشكلات أطروحاتهم ، وخصوصا مسألة الصياغة الذهنية اللغوية ، في وصف مشكلات أطروحاتهم ، وخصوصا مسألة الصياغة والتركيب اللغوي في نصوص الأطروحات التربوية ؛ وضرورة الحذر من الغموض ، ومن المبالغة ، ومن الادعاء ، ومن زيادة التعميم ، ومن اللفظية الزائدة ؛ وكل ذا عيوب تقذح في الصنعة العلمية ، وتقلل درجتها .

إن المشكلة في بحوث التربية مثل ورم في أنسجة ، أو مثل تجمع دموي في باطن التركيب البشري . ويراد إخراج هذا السورم ، واستقطاع ذلك التجمع من دون تمزيق الأنسجة ، ومن دون هتك ، ومن دون تدمير . ولا شك أن هذا يحتاج إلى الوعي بمكان المشكلة ، وبأدوات استخلاصها بعد الأدبيات

السابقة عليها . والأدوات هنا هي اللغة ، ولا شئىء غيرها : وهى الفهم عن نصوص الأدبيات ، ولا شئىء غيره .

وتم نوعان من المشكلات فى بحوث التربية أولهما يوجد معظمه فى الأدبيات السابقة ، والثانى يكون جديدا كل الجدة مخالفا لمألوف البحوث السابقة . وهذان النوعان مثيران جدلا بين كبار التربويين ، فقد يرون أن المشكلة مكرورة مبتذلة ، أو "احتُرقت بحثا" . وقد يرون شذوذا فى الجديد يققون فى مواجهته ويحرصون ألا يكون . والمخرج من هذين الموقفين هو الوصف اللغوى للمشكلة ؛ بحيث يبدو فى الوصف تماما الجديد من المشكلات القديمة ، والوضوح فى الأفكار المغايرة لمعهد البحوث السابقة . والأزمة الكبرى هنا هى أزمة مصطلح : قد يساء ضبطه ، أو لا يستطيع ضبطه ، وفى الحالين هى أزمة التمكن من الوصف اللغوى من بعد التمكن من الموقف ذهنى للمشكلة . أما تحديد المشكلات التربوية ، فله أساليب ، وله مصدر ، وله فوائد ، فضلا عن أن له علاقة وثقى بوصف المشكلات ذاتها .

ولكى تفهم علاقة التحديد بالوصف فيجب أن نفهم علاقة "الأهداف" بالمحتوى وعلاقتها بإجراءات التدريس ، وآليات القياس ؛ فى عمل المعلم . ومعلوم أن للتربية فلسفة ، تصاغ فى أهداف عامة عريضة ، وتشتق لهذه الأهداف المحتويات . فالأهداف الكبرى هنا محددات لاختيار المحتوى . والمعلم لكى يحدد أهداف تدريس مادته أمامه مسلكان : إما أن يقسم الأهداف العامة للمادة ، أن يحل محتوى كل درس ، وهذا الذى نريده ؛ تحليل المحتوى . تحليل المحتوى يكون مقدمة لمرغ الأهداف السلوكية . والأهداف السلوكية ذاتها تعبر عن : المحتوى نفسه ، ومستوى التدريس ، وشروطه ، ونشاط المعلم ، ونشاط المتعلم ، وشكل الأداء ، ومعياره .

- وإذن فقيمة "المحتوى" عمليا ، فى أن تحليله يقودنا إلى الأهداف السلوكية . أما الأهداف السلوكية فهى المقدمة الكلية لمرحلتى : التنفيذ والتقييم معا ؛ ففي مرحلة التنفيذ على أساس الأهداف نتمكن من الآتى :
- 1 - تحديد ألوان نشاط المعلم ، وما يلزمها من نشاط المتعلم .
  - 2 - تحديد مواد التعلم ، ومعينات التدريس .
  - 3 - تحديد خطوات التدريس ، وتتابعها .

وأما فى مرحلة التقييم على أساس الأهداف السلوكية ذاتها ، فتمكن من :

- 1 - أدوار المعلم وتلاميذه .
  - 2 - أدوات القياس : عددا وشكلا ، ونوعا .
  - 3 - أشكال الأداء من لدن التلاميذ .
  - 4 - شروط الأداء .
  - 5 - معايير الأداء .
- وعلى هذا الغرار نرى وصف المشكلات هو المقدمة الكبرى لتحديد لها ؛ شريطة أن يكون الوصف إجرائيا ، ولا تحديد من دون وصف يسبقه ، ثم يكون التحديد بعد ذلك معنيا بالأمور الآتية :
- 1 - تحويل الوصف إلى إجراءات .
  - 2 - استنتاج العلاقات بين الإجراءات .
  - 3 - تجزئ الوصف الكلى إلى وحدات بحثية أصغر تبحث فرادى ، من دون إهمال الصلة بينها ، وما يسبقها ، وما يليها من وحدات .

وهكذا فالترتب بين الوصف والحديد مهمة ، كما أن الربط الذهني بين التحديد وبقية الأطروحة أكثر أهمية على المستوى الإجرائي ؛ وكلا الأمرين : الوصف والتحديد مربوط عقليا على المستويين : النظرى الفلسفى ، والإجرائي

الوصف والتحديد مربوط عقليا على المستويين : النظرى الفلسفى ، والإجرائى العملى ، لكن الملاحظ أن الأطروحات تحدد من قبل أن تصف ، فيجىء الوصف تلقيا لما سبق تحديده ، أو مفتعلا ، فى حين أن التحديد بعد الوصف يفحص فى ضوء أمرين اثنين هما : الشمول ، والاتساق ؛ إن "الفصل" النظرى فى بحوث التربية يجىء "بعد" تحديد المشكلة ؛ وهذا وضع مقلوب ، والمطلوب أن يكون تحديد المشكلة هو آخر الإطار النظرى ، لتبدأ بعده إجراءات الدراسة ؛ وبذلك تكون الإجراءات تنفيذاً للتحديد ، بمثل ما كان التحديد ترجمة إجرائية للوصف الفلسفى النظرى لمشكلة الأطروحة .

وبغير هذا الربط يظل التحديد التربوى مجرد "صنعة" لإيجاد تربويا ، سواها ، ويتلقاها الخلف التربوى عن السلف التربوى ؛ كابر عن كابر بغير إبداع . وبغير قدرة على المجاهرة بالمخالفة ، ومغادرة الفصول الخمسة المعهودة :  
تربويا :

الفصل التمهيدى - الإطار النظرى - إجراءات الدراسة - نتائج الدراسة  
، ثم ملخص البحث . وهذه هى "الأصول" التربوية فى بحوث المناهج وطرق التدريس التربوية التى تمثل الترجمة الأمنية لما نص عليه "فان دايك" المترجم ، الذى ما يزال حيا يرزق فى عالمنا العربى فى حين أنهم هنالك فى مواطنه تجاوزوه ، ولو قليلا ، وأصبح فى "متحف" الفكر التربوى الغربى ، أما عندنا فما يزال مترجموه يبيعون لنا النص المنهجى المقدس للبحث التربوى ؛ مناهجه !

#### مأزق "الحدود" فى أطروحات البحوث التربوية :

لقد كتب ربنا على نفسه الرحمة ، وأوصانا بالتراحم . وقال رسولنا (ص) : "الراحمون يرحمهم الرحمن" . ولايكلف الله نفسا إلا وسعها ، وإلا ما أتاهما سيجعل الله بعد عسر يسرا .

لقد أقر الله لنا في قرآنه الكريم نوعين من الحدود : حدود لالتقريبها ، وحدود لانتعادها : " تلك حدود الله فلا تقربوها " و " تلك حدود الله فلا تعتدوها " . وفي الحدود الأولى لنا حرية الحركة ، إباحة ، من دون تجاوز ، وأما في الثانية فسلمنا مأمورين بالاقتراب ، فضلا عن اللمس ؛ لحكمة يعلمها سبحانه .

وعلى هذا الغرار يجب أن نفهم الحدود في البحث التربوي المصري ؛ على أنها حدود فعل ، وحدود ترك . أى حدود ينص فيها على ما يفعله الباحث ، من دون أن يبرر أفعاله . وحدود ينص فيها على ما لن يفعله الباحث ؛ شريطة أن يبرر هذا الترك .

ويختلط أمر الحدود التربوية بأمر التحديد الذى فصلنا فيه القول من قبل - ولعل هذا راجع إلى أن فى كليهما ( ح . د . د ) . وهذا الوجود يوجب وجه شبه من دون أن يجعل لكل منهما ( التحديد - الحدود ) سماته الخاصة ؛ فالتحديد أريد به أمران : ترجمة الوصف إلى صورة يمكن دراستها وبحثها ، أى إلى إجراءات . أما الحدود فهى شروط للإجراءات ؛ شروط للفعل ، وشروط للترك مع التبرير ؛ فضلا عن أن الصلة المباشرة للحدود ، هى بالتحديد الذى صلته المباشرة كانت بالوصف .

ومن المعين على فهم فكرة الحدود ، الوعى بمنطق البحث ، وقصور التناول الإنسانى . وطبيعة الظاهرة المفحوصة ، والسمة الاجتماعية للظواهر التربوية التعليمية ، وكل ذلك لايجعل بحوث التربية مطلقة كاملة الموضوعية وإنما لابد من أن تكون قاصرة نسبية ، حذرة ؛ والحدود توضح كل ذلك . وللحدود مجالات : حدود الزمان ، وحدود المكان ، وحدود العينة ، وحدود المحتوى ، وحدود الأدوات ، وحدود الممارسات فى التجريب ، أو القياس بغرض التشخيص ، أو القياس الختامى .

وعلى أساس فلسفة الحدود يمكن لمن يناقش الأطروحة أن يحاسب الباحث من منظورين : منظور ما فعله ، أو من منظور تركه ، وكذلك استنادا إلى الحدود ذاتها يستطيع الباحث أن يدافع عن آرائه وممارساته ، فضلا عن انضباط إجراءاته مع حدوده شريطة ألا تكون الحدود مجالا للتخفيف عن الباحث ، ولا تكاة لتسطح البحث وتفاهته .

لكن الحادث غير ذلك سواء في كتابة الأطروحات ، أم في الحكم عليها في لجان المناقشة ؛ حيث إنه في الكتابة يختلط على الباحثين الأمر في الحدود والإجراءات . وكثيرا ما تكتب الإجراءات على أنها حدود ؛ وفي المناقشات لا توجد خطط لها ، ولا معايير تحكمها ، وإنما تخضع للجتهاد الشخصي من المناقشين على اختلاف أعماقهم الذهنية والعلمية .

والحدود من حيث مكانها في خطة البحث Outline أو الأطروحة

Thesis ، ملغزة ملبسة معا : فأين تكتب : هل بعد الوصف ؟ وقبل التحديد ؟ هل بعد الأهمية والأهداف أو قبلهما ، أو بينهما ، أو هل قبل المصطلحات ؟ أم أين ؟ " ليس ثم اتفاق بين المفكرين التربويين على المكان الذي تكتب فيه الحدود ؛ ولا فلسفة لها ؛ ولذلك يكتب بمجرد وجود العنوان " الحدود " من دون هدف في الترتيب ولا مغزى " فيصبح المنهج مشاعا بغير ضابط بين أهل الصنعة التربوية الواحدة ، ومن دون أدنى محاولة للاتفاق ، بل من دون أدنى تنبه إلى مثل هذه القضية .

المهم عندنا - نحن التربويين - أن توجد "الفرمات" و "الكلاشيات" ؛ مجرد الوجود ؛ بغض النظر عن مستوى هذا الوجود ، وكيفه ، ومكانه ، وفلسفته .



وتم قيمة للحدود ذكرنا منها فاندتها فى الحكم ، وفاندتها فى ترشيد الإجراءات ، وأخيرا فللحدود قيمة جوهرية فى تفسير النتائج ؛ فهى ضابط يحول دون المبالغة ، ويمنع التجاوز الذى هو لفظية زائدة لأمر لم تدرس ، ولم ينص عليها ، ووقعت خارج دائرة الحدود لكن الباحثين التربويين غير متنبهين إلى هذا الأمر الذى يتجاوزون فيه حدودهم ؛ لأنهم فى الأساس لم يستوضحوا الحدود جيدا فاختلط الحابل بالنابل ، إذ أصبحت التفسيرات مجرد عبارات تكهن ، وخطب عصماء ، وادعاء شمول وإحاطة .

وقد نرى فى هذا السياق ، أن يكون للحدود وجود فى المقدمة العامة ، وأن يشتمل من هذه المقدمة قيمة تلك الحدود ، وأن يكون لها بروز فى الوصف ، وأن تكتب بعد التحديد ، وأن ينوه إليها فى مفتتح الإجراءات ، فضلا عن مراعاتها فى التفسير والتوصيات والمقترحات .

#### **مأزق "مصطلحات" البحوث التربوية:**

والحق أن "المصطلح" ليس آفة فى البحوث التربوية وحدها ، وإنما هو آفة العلوم الإنسانية جميعا ، وهذه الآفة ليست موجودة فى العلوم الفيزيائية ؛ ولعل هذا مرده إلى اختلاف المحتوى بين هذين الصنفين من العلوم . ومن السهل الاصطلاح على الماديات ، وثبات دلالاتها أبدا من دون أدنى تغيير فى الدلالات نفسها ، لثبات المسميات ؛ وهذا غير حادث فى العلوم الإنسانية .

ولقد لجأت هذه العلوم إلى اصطلاحات الفيزيقيات ؛ سعيا إلى تثبيت الدلالة ، لكن هذا الأمر يفقد الإنسانيات جوهرها ، ويجعلها تابعة للفيزيقيات من دون أصالة .

وحقيقة عملية الاصطلاح أنها تعبر عن ثلاثة أمور ، واحد منها مجرد محض ، واثنان ماديان منظوران . أما المجرد ، فهو الصورة الذهنية (المسمى) المراد إخراجها من الذهن إلى حيز الوجود المعلن . وهذا الوجود يتخذ صورتين متلازميتين هما : الرمز ؛ أو المصطلح ، أو الاسم ، والتعريف الذى عادة ما يراد له أن يكون إجرائيا ؛ جامعا مانعا .

وأزمة المصطلح التربوى أنه لا وجود له ماديا فى البيئة ؛ وإنما هو أساسا ذو وجود ذهنى فى أصله ، ثم وضع له الاسم ، ووضع للاسم (الرمز - المصطلح) تعريف .

والخلاف بين التربويين جميعا حادث فى الصورة الذهنية ، وفى التعريفات ، وإن اتفقوا جميعا ظاهريا على الأسماء (المصطلحات) ؛ فمنذ نشأت التربية ونحن نستخدم الرموز الآتية : المنهج - التعليم - الأصول - الإدراك - النفس - الذهن - العقل - الطريقة - الفلسفة - البرنامج - معينات التدريس - الفهم - التحصيل - الاستيعاب - التمكن - القدرة - المهارة - الكفاية - الاستراتيجية - المعرفة - التعرف - المثير والاستجابة - نمط المعرفة - أسلوب التعلم - أسلوب التدريس - سلوك التدريس - المقرر - الموقف الفلسفى - المذهب الفلسفى - المدرسة المعرفية - المدرسة الفلسفية - التيار الفلسفى - الخطأ - المخطط - التمثيل - التلازم - التكيف - التعزيز - الاقتران - الإشراف - الاشتراط - .... وهلم جرا .

ومما يلفتنا هنا أن كل تلك المصطلحات ليس لها وجود عربى أصالة ، ولا ابتداء ؛ بمعنى أنهم فى الغرب هم الذين ابتدعوها ، ونحتوا أسماءها ، ثم احتكنا بهم بالابتعاث وغيره ، فنقلنا عنهم تصوراتهم الذهنية ، وبحثنا عن

مقابلات (مكافئات) لغوية لكلماتهم هم أنفسهم ، فى معاجمنا العربية ؛ فكان لهم سبق التصور - وهو أصيل - وكان لنا شرف الترجمة ، وهو تبعية !

إن التربية على النحو المعمول به فى أيامنا هذه - ليست عربية الهوية ، ولا هى عربية اليد ، وقد تكون عربية اللسان ؛ لسبب وحيد سهل المأتى هو أن روحنا العربية ، ودماءنا الإسلامية ، وخصائصنا النفسية ، وواقعنا الاجتماعى ، وحقائقنا الاقتصادية ليس معمولاً بها فى تعليمنا ، ومن ثم فلا تدل علينا هذه النظم التربوية المعاصرة فى بيئاتنا العربية ، ومجتمعنا المصرى .

إن المتتبع حركة البحوث التربوية فى أطرها النظرية داخل أطروحات الماجستير والدكتوراه ؛ سيجد تضخماً مكتوباً تحت "بند" : "مصطلحات الدراسة" ، وأبرز ما فى هذا البند المتضخم أنه عبارة عن تتبع زمنى لتاريخ المصطلح ؛ من دون إضافة حقيقية لزيادة فى التعريف ، ولا لتوسيع الدلالة ؛ وفقاً لأرضية المعرفة والثقافة المتجددتين فى هذه الحقبة من التسعينات ، وكل ما يقال معاد من القول مكرور ، ومن دون أدنى محاولة للتجديد .

لأنجد فى "مصطلحات" الدراسة سوى "زفة" تاريخية لا ينقصها مطلقاً الاعتداد الرصين بالكتاب المقدس تربوياً : قاموس كارتر . ف . جود ؛ ذلك الذى لا تخلو دأرة تربوية منه ؛ حتى بلغ حد التأليه ، وهو عمل إنسانى مضى زمنه ، وضاعت دلالاته ، وصار "صنفاً" و "عجل أبيس" ؛ أرادوه لنا إلهاً ، واستخفونا فأطعنناهم ، وما كان أمرهم فينا رشيداً .

وما تزال المعاجم العربية مهجورة فى البحوث التربوية للكشف عن الوجه العربى فى الدلالة التربوية ، ولا ندرى هل هذا الهجران قائم على قصد ، أم هل هو قائم على غيبة الوعى بضرورة الدلالة العربية فى نظام التربية العربية ، والمصرية .

" مصطلحات الدراسة " فى البحوث التربوية ، تكاد تكون أهم من الإجراءات ؛ لأنها روح البحث ، وفلسفته ، والبوصلة التى توجهه ، وتضبط إجراءاته ، وفى المصطلحات ذاتها يكون التجديد التربوى ، ولن يكون تجديد فى الإجراءات ، وفى الحدود ، ولا فى الإحصاء ، ولا فى الأهمية ، ولا فى أى "كليشيه" آخر من "كليشيهات" أى أطروحة تربوية .

والإصطلاح قوة ، وقدرة ، وكفاية ، أساسها جميعا : التصور ذهنى ، والتمكن من اللغة المصطلح فيها ، وبها : صرفا وتركيبا ودلالة . الاصطلاح نوع من النسج الواعى لدلالات جديدة مختارة من بين جيوش الدلالات المحتملة التى تتداخل ، أو تتقاطع ، أو تتماس ، وكل ذلك مطلوب فضه ، من بعد التنبيه إليه جميعا ، وسبك الدلالة الجديدة الدالة على الصورة الذهنية المبتكرة فى ذهن التربوى الباحث .

وفى ضوء الفقرة السابقة ، فإن الرضا بالدلالات الغربية للمصطلح فى التربية العربية ؛ إنما هو حجر على التصور ذهنى العربى ، وقتل لروح المبادأة العربية ، وتكريس للتبعية الذهنية ، من بعد تكريس التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية . هو قتل بطيء بمادة "الزرنخ" التربوى الذى يستشرى فى خبث ، واطراد ، وعمق ، وفى قصد يدمر ذهن العربى ، ليفكر غريبا ، ويتصور غريبا ، ولا يكون له من عرويته سوى القالب الذى تصب فيه التصورات . وما بالقالب يكون التجديد .

وفضلا عن ضرورة التجديد التربوى من مدخل "الإصطلاح" ؛ فإن إحكام التصور ، وإنشاء النصوص هما أهم أجنحة طيور التربية المصرية التى ماتزال توجهها الترجمات الحرفية لنصوص التربية الغربية ، كلمة بكلمه .

وهذا الحال يجعل المترجم مسوقاً لعقل الكاتب الغربى من خلال بوصلة "جود" و "المنهل" و "المورد" وغيرها من معينات "الرص" التربوى .  
القدرة على الاصطلاح ليست تدشيناً لدلالة الغرب تربوياً ، وليست محاولة للالتفاف الزمنى والتاريخى حول معان بهتت ، وأمحت ، وولى زمانها . ولا أجد تربوياً واحداً ، لا عربياً ، ولا مصرى ابتكر مصطلحاً يثبت به حالة ذهنية عربية تقوم عليها حركة بحوث عربية تدل على الذهن العربى ، وطرائقه فى التقعيد ؛ تقعيد التصور ذهنى فى الكتابة العربية .

ولعل الرواد التربويين مسئولون من بعض الوجوه عن هذا الركود "المصطلحى" ؛ إن صح التعبير . فهم يقفون بكل تاريخهم أمام المصطلح الجديد ، ولا يقبلون التجاسر التربوى ، ولا يسوغون إلا ما درج عليه اللحن التربوى الكلاسيكى الذى ما يزال يرى "التقويم" : تشخيصاً ، وعلاجاً ، على سبيل المثال .

لابد إذن من إقرار على الاصطلاح . ولابد من تيار للاصطلاح ، ومن مدرسة فى المصطلح المقارن . ولابد من دراسة علوم يعينها لطلاب الدراسات العليا وبخاصة طلاب الماجستير والدكتوراه :  
مقرر فى فلسفة اللغة ، مقرر فى أصول النحو ، مقرر فى أصول الفقه ، مقرر فى مذاهب التفسير بمعناها الأرحب ، مقرر فى المنطق ، مقرر فى النص والدلالة ، والتركيب ، وأساليب التأويل ؛ وبغير هذا فالحال سيظل أسناً ، راكداً ، سائراً وفق آراء الكبار الذين أغلقوا مظان الاجتهاد التربوى ، سامحهم الله .  
إن هناك نية مبيتة تربوياً إلى تثبيت الدلالات التربوية بمثل ما هو حادث فى العلوم الفيزيائية التى تثبت منها المصطلحات ودلالاتها الأولى ، وتضاف إليها التفسيرات ؛ توسعة للدلالة ، وفقاً لمستحدث معرفى فيزيقى ؛ كما هو الحال -

مثلا - فى معنى "التأكسد" و"الاختزال" ، فدلالتهما الأولى هى هى ، وإنما الجديد هو تفسيرهما وفقا لحركة اندماج الاليكترونات فى مداراتها الأخيرة من كل ذرة ، أو اشتراكها ، أو ما شابه من روابط يعرفها أهل "الكيمياء" .

ومثل هذا الثبات تربويا مرفوض ، ولما يقبل إقراره ؛ لأن بحوث التربية مقولات إنسانية جدلية يجب أن تجدد لها المعاجم المصاحبة ؛ بدلا من أن يكتفى بما كان من تلك المعاجم العقيمة التى ذهبت دلالاتها أدراج الرياح .  
إننا نحيا فى عالم "يسك" المصطلحات ؛ ويروجها ، ويفرض على التابعين دلالاتها . عالم يقودنا من المصطلح ، ويغلق أذهاننا عن تصوراتنا نحن ، ويفتح أذهاننا نفسها لتصوراته هو ؛ وهذه هى الريادة الحقّة .

ومن الإتصاف أن نعتزف للغرب بريادته فى المصطلح . ومن الحق والعدل أن نقر بتخلفنا فى المصطلح ، وفى الاصطلاح معا ، ولم نفلح إلا نى "نقل" أذهانهم إلى الفاظنا ورسومنا فكانت قوالبنا موهمة أن لنا جوهرا ، فى حين أن قلوب المصطلحات غريبة غريبة .

وذلك النقل آفه الأفات تربويا ، وبعد وصمة عار فى الجبين التربوى العربى والمصرى ، باعتماده على "مضغ" إنتاج الغرب ، وتجميعه ، وتدويره ، ولو كنه فى اللسان العربى ؛ من دون القدرة على التدبر والتفكر ، والتعقل ، لتحديد المقصود العربى ؛ من جديد ، وفى اتساع ، ورحابة ، يعبران عن "الأرضية" المعرفية الجديدة ، وعن التطور الكيفى الحادث فى الفكر الإنسانى المعاصر ، ومن روافده الفكر العربى ، شئنا أو أبينا .

ويشيع فى الكتابات البحثية التربوية اضطراب فى مكان "مصطلحات" البحث ؛ فالأصل الفلسفى - فيما نرى - أن تكون المصطلحات هى المقدمة المنطقية لأى عمل تربوى ، تحديدا ، وتعريفا ، من قبل أن يداوم القارئ رحلته مع نص الأطروحة ؛ لكن هذا لا يحدث ، وتأتى المصطلحات فى أماكن

متفرقة من الأطروحات ، وكان الأمر خاضع لأهواء الباحثين ، ومع هذا الاضطراب في المكان فالمهم أن يكون في الأطروحة "كليشيه" اسمه "مصطلحات" البحث ؛ لكنه غير موظف ، إذ سريعا ما ينسى الباحثون تعريفات مصطلحاتهم وينزلون في التناقضات كتابية ، بما في الكتابة من ركة لغوية ، وسوء تحكم في سياقها ، وأخطاء فكرية قاتلة ، لكنها لا تظهر في المناقشات ، ولو أظهرت لهدمت الأطروحات كلها بسبب تلك الأخطاء .

وكيف يصطلح من لا يجيدون لسانهم الأم ، ولا يدركون من الترجمة إلا مقابلة كلمة بكلمة ، ولا يفرقون بين التعريف الدائري ، والتعريف المغلق ، ولا يدركون ما في التعريفات ؛ تعريفات المصطلحات من "حدود" من "الجمع والمنع" ؛ أي "جامع مانع" .

ولا تجد مصطلحا تربويا "جامعا مانعا" معا كما يراد في فلسفة "التعريف" ، فكل المصطلحات التربوية سهل ميسور اختراقها ، والإضافة إليها والاستدراك عليها ، والاستلاب منها . ومع هذا تقوم الرسائل على مثل تلك النقصان ، بل لاتناقش المصطلحات من بابها في مناقشات الماجستير والدكتوراه .

إن الاصطلاح التربوي الحاضر ليس سوى "زفة" تاريخية لتثبيت "النقل" عن الآخر : عربيا كان أو غير عربي ، بتثبيت الدلالات التي درج عليها السابقون الأولون التربويون ، من دون وعي بنسبية الدلالة ، وتفاقم المعرفة ؛ في حين أن الاصطلاح ؛ التربوي وغير التربوي ، نراه مجالا لتدعيم العقل ، وتحديد الصور الذهنية الكامنة وراء المصطلح في البحوث الجديدة ونراه مجالا لبيان الميزان والتدقيق اللغويين لدى الباحثين ، ونراه معيارا في الحكم على قبول الأطروحات ، لكن الحادث أن باحثينا تربويين ركنوا إلى كسل لذيذ رأوه في نقل الدلالات ، وابتعدوا عن قدرة عقلية في نحت دلالات جديدة تثري بها لغتنا التربوية بلغتنا العربية الجميلة المدققة ، ولكنهم لا يشعرون .

تكريس الدلالات القديمة ، فى التربية ، عار ، واتهام للعقل العربى التربوى بالضحالة والإفلاس ، واتهام للغة العربية بالعقم والكساد وضيق الأفق ؛ لكن الاجترار على نحت دلالات جديدة أو مبتكرة ؛ عمل ليس بالهين ودونه عقبات كثيرة أبرزها اتجاهات كبار التربويين ضد إعادة الاصطلاح ، وحرصهم على هدوء "البحيرة التربوية" ، من دون ما يعكر صفوها ، ومنها ضحالة الإعداد اللغوى للباحثين التربويين ، وسذاجة ما لديهم من هذا الإعداد . ومنها ثالثا وخطيرا : الإحجام عن رج "الصندوق التربوى" ، وإشعال فتيله خوفا من أن يتحرك التتين التربوى بالسخط على من ألقى نوم السيد المهيب !

إن الملاحظ المشين هو الغياب الرصين للمعاجم العربية فى صوغ الدلالات التربوية فى بحوثنا التربوية العربية ، وبخاصة البحوث التربوية المصرية .

والملاحظ المولم القدرة - ولو شكلا - على الدلالات "أجنبية" من المعاجم والموسوعات غير العربية تربويا . ونحن ممن يشكون عن عمد وشى إصرار وترصد ؛ فى قدرة باحثينا التربويين على الفهم عن اللغة الأجنبية ماداموا عاجزين عن اللغة العربية ! وهنا يكون الفقر اللغوى ، والتلوث الدلالى ، بل الإصرار على التلويث الدلالى ، فكيف - إذن - تثبت الهوية التربوية العربية ، من دون تثبيت المنحى اللغوى العربى فى بحوثنا التربوية ؟

غاية الأمر : إن زامر الحى - عادة - لايطربه . ولا كرامة لنبنى فى وطنه ومن ثم فلا كرامة له فى غير وطنه . وقد اشتد فينا الاستغراب ، واستحكم ، وأرسى فينا أثقاله ، فعميت عيوننا ، وبترت أواصر الأصالة حتى افتقدنا القدرة عليها ، والإحساس بها .

ولا مخرج لنا من ذلك "لتيه" ، و"الشتات" ، إلا أن "نصطلح" ، وإلا أن نختلف فى ثقة مع من "اصطلحوا" ؛ مادام اصطلاحهم لا يحقق الغرض الذى



استجد ونحتاج ونسعى إليه . والحاكم بيننا وبينهم : تطور المعرفة وتفاقمها ، والميزان اللغوى العربى ، وبدهيات المنطق والفكر الإنسانين ، وهذا ما تدعونا إليه أغراض بحثنا ، وتحميننا فى اصطلاحات بحوثنا حدود الدراسة ، وتحميننا كذلك التعريفات الإجرائية التى تلزمننا وإياهم بما فيها ، لا بما هو خارجها ، ولا ما هو فى أذهان الكبار ، وما يودون منا أن نفعله .

وإن لنا ، بل علينا ، أن نشيد معاجمنا التربوية العربية فى بحوثنا التربوية شيئا فشيئا ، وفى رصانة واقتدار ، وفى دأب ومن دون ملل ، ولا برم من الكبار ، ثم نجمع تلك الاصطلاحات الجديدة فى معاجم دورية ، أو فى "مستلآت" معجمية دورية كل عام ، أو كل عامين ، أو ما أشبه ، وهذا الصنيع يقتضينا أن نكلف الباحثين التربويين فى الماجستير والدكتوراه بمثل ذلك الأمر فى ختام كل أطروحة ؛ ليكون بمثابة "معجم" ، هو نواة لمعجم رصين توصل وتقرن فيه المصطلحات ، وتناقش علنا فى المناقشات ، ومن دون هذا الصنيع تعد الأطروحات ناقصة معينة .

وهكذا نستطيع أن "نبثع" تربويا من دون أن تكون بدعاتنا "ضاللة" مألها "النار" . هكذا ندل علينا ، ونبرئ ساحتنا وساحة لغتنا ، وساحة التربية المصرية من التبعية ، والعجز ، والكسل والعوز والفقر ، والمحاكاة سواء كانت محاكاة لروادنا من أهلنا ، أم محاكاة للأنموذج الغربى : لغة وتربية وفكرا .

وختاما لقد بات مملا شأنها ممسوخا أن نحدد مصطلحات بحوثنا التربوية من "عنوانات" الأطروحات "فقط" . كما بات مهترنا باليا أن نعكف على دلالات السابقين تشريبا ، ومصا ، وتكريسا ، وأن تزخر أطروحاتنا بنقوش مفردة لأسماء غربية ، أو لمصطلحات غربية مترجمة عربيا ترجمة حرفية .

تلك لعبة لاتدل علينا إلا دلالتها على تبعيتنا وفجاجة قدراتنا على التناول ، ولن نثمر علما ، ولن نثمر علماء . لن نثمر سوى ببيغاوات تحفظ "كلمات" ، ولا نقيم "جملا" ، ولا ننشئ "توصفا" عالية راقية عميقة . إن الكلمات التربوية وحدها لاتقيم فهما ، والجمل التربوية فى مصر من دون وعى بالعلاقات اللغوية - وهى علاقات فكرية - بين أركان الجمل ؛ لاتمام لها ، ولا فائدة ، ولا يحسن - والله - السكوت عليها .

إن الكلمات وحدها لاتدل على "فكر" ، ولا على "فلسفة" ، و "إبداع" . وقد تقوم دليلا على "ثروة لفظية" ، وتخمة فى قاموس سلوكى حافظ لامبتدع . وما أكثر الكلمات فى التربية ، وما أندر الجمل والعلاقات العربية ؛ أى ما أندر الأفكار العربية ؟ !

#### الإحصاء فى البحوث التربوية

ينسب إلى 'طرفة بن العبد' أبيات شعر من بينها :

"وأعلم علما ليس بالظن أنه إذا ذلّ مولى المرء ، فهو ذليل

وأن لسان المرء ، ما لم يكن له حصاة" ، على عوراته لدليل !

والشاهد الذى نريده هنا ، هو كلمة "حصاة" ، وترجع إلى أصول (جذور) لغوية هى ( ح . ص . و ) . ولها فى العربية ثلاثة معانٍ : المنع ، الثانى ، العدد والإطاقة ، والثالث شىء من أجزاء الأرض ؛ حصوات الأرض .

ويهمنا هنا المعنيان : الأول والثانى ؛ ففى الأول يقال :

"ألا تخاف الله إذ حصوتنسى حتى بلا ذنبٍ وإذ عننتنى "

فَالْحَصَوُ هُنَا مَعْنَاهُ الْمَنْعُ وَالْحَجَبُ . وَأَمَّا الْمَعْنَى الثَّانِي الْمُرَادُ ؛ وَهُوَ الْعَدُّ وَالْإِطَاقَةُ ؛ فَيُقَالُ :

أَحْصَيْتُ الشَّيْءَ إِذَا عَدَدْتُهُ وَأَطَقْتُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ :  
 " عَلَّمَ أَنْ لَنْ تَحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ " وَقَالَ : " أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ " .  
 الْمَجَادِلَةُ : 6 وَقَالَ : " لَا يَغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا " .  
 الْكَهْفُ : 49 وَقَالَ : " وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ " يَس :  
 12 وَقَالَ : " لَا يَغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا " . الْكَهْفُ :  
 49 وَقَالَ : " وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ " . يَس : 12 وَقَالَ :  
 وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا " . النَّبَأُ : 29 وَقَالَ : لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ  
 عَدًّا " . مَرْيَمُ : 49 وَقَالَ : " وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ  
 عَدْدًا " . الْجِنُّ : 28 وَقَالَ : " وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنْ  
 الْإِنْسَانُ لَظَلُومٌ لَطَلُومٌ كَفَّارٌ " . إِبْرَاهِيمَ : 34 . وَجَاءَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ (ص) :  
 " إِنْ لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتَسْعِينَ اسْمًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ " . وَجَاءَ قَوْلُهُ  
 ... لَا أَحْصَى ثَنَاءً عَلَيْكَ . أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ " . وَمِنْ كُلِّ  
 مَا سَبَقَ يَظْهَرُ لَنَا أَنَّ الْعَدَّ غَيْرُ الْإِحْصَاءِ . وَأَنَّ الْعَدَّ مُقَدِّمَةٌ  
 لِلْإِحْصَاءِ . وَقَدْ يَكُونُ عَدٌّ مِنْ دُونِ إِحْصَاءٍ ، فِي حِينٍ أَنَّهُ لَا يَكُونُ  
 إِحْصَاءٌ مِنْ دُونِ عَدٍّ .

وَيَظْهَرُ لَنَا أَنَّ الْإِحْصَاءَ "عَقْلٌ" أَيْ رِبْطٌ مُتَنَاقِضَاتٍ ، وَضَمُّ بَعْضِهَا إِلَى  
 بَعْضٍ لَتَكُونُ مَعْقُولَةً شَكْلًا وَمَعْنَى . وَثُمَّ بَيَّنَّ الْعَدَّ وَالْإِحْصَاءَ فَرَقَ وَعِلَاقَةً كَمَا  
 فِي قَوْلِهِ فِي سُورَةِ مَرْيَمَ : 49 : " لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا " ، وَفِي سُورَةِ

الجن : 28 : " .... وأحصى كل شئىء عدداً ؛ ففي الاثنين عطف (العد ، والعدد) على (أحصاهم ، وأحصى) . ومعلوم أن العطف يقتضى المغايرة ، ومن هنا قلنا : إن الإحصاء غير العد ، وغير العدد ، كما قلنا : إن الإحصاء والعد بينهما علاقة .

وينشأ عن ذلك أن الإحصاء محاولة لتصوير الأشياء ، لا أجزائها ، فى صورة كاملة تامة متسقة ، أى مقولة مربوطة مضموم بعضها إلى بعض ؛ بمعنى أنه على الرغم من الأجزاء التى يمكن عدها ، فأهميتها تكمن فى مدى إسهام تلك الأجزاء فى تصور الشئ مكتملاً تاماً ذا صورة ، وذا معنى . والأمثلة كثيرة على ما نقول ؛ فى اللحن الموسيقى ، وفى الجسم البشرى ، وفى الموضوع المكتوب ، وفى النبات الواحد . فاللحن والجسم والموضوع والنبات ؛ كيانات كلية (محصة) فى كم متصل ، فى حين أن كلا منها مكون من أجزاء يمكن عدها فى كم منفصل من آلاف الذرات والجزيئات ، وهذا معناه أن الإحصاء نوع من التكمال ، أو المكاملة والصياغة الكلية التامة ، فى حين أن العد نوع من "التفاضل" أو تناول الأمور الجزئية الصغيرة والصغرى .

وللإحصاء أنواع ، ولكل نوع مسلك وطريق ؛ فعندما أراد علماء الكيمياء أن يعقلوا الذرة ، وأن يقدموا أنموذجاً لها ، لنا ، لنعقلها ؛ رسموها فى التصور المعهود : نواة تدور حولها المدارات ، وعلى المدارات الإلكترونات . وهكذا فعل ويفعل علماء الأحياء مع الخلايا والأجهزة : الحيوانية والنباتية ؛ فصرنا نعقل تلك الظواهر ، عن طريق الإحصاء الكيفى بالرسم .

واللغة بكلماتها ،وجملها ، وفقراتها تمثل الإحصاء الوصفى ، وقمة هذا الإحصاء فى التعريفات ؛ تعريفات المصطلحات لتتصور المفهومات الذهنية من طريق اللغة : كلمات وجمل ؛ ثم إن هناك العدد ، وهو الإحصاء العددى ، أو ما يقال له (العقل عن طريق العدد ، أو عن طريق الكم المنفصل) وكلما زادت الصورة العددية ؛ الكم المنفصل عن الظاهرة المدروسة ، زادت الصورة الكلية المعقولة ، الكم المتصل لتلك الظاهرة نفسها ، ومن هنا نفهم الآية (34) ، من سورة إبراهيم : " وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها " ؛ فقد نعد نعم الله ، فى حالها العددى المنفصل ، لكننا وفقا للآية لن نحصيها كما متصلا معقولا ؛ وشتان بين أن نقول : إن نعم الله كثيرة ، وبين قولنا : إن نعم الله كبيرة . الأول إحصاء عددى ، والثانى إحصاء كیفى ، الأول يتناول الكثرة والقلة ، والثانى يتناول الكبير والصغير ، وهذا ما تعبر عنه الآية (49) من سورة الكهف " لا يغادر صغيرة ، ولا كبيرة إلا أحصاها " . أما فى العد والعدد تجيء القلة والكثرة : " ولكن أكثر الناس لا يعلمون " الأعراف (187) . ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم " التوبة (25) " لاتدعوا اليوم ثبورا واحدا ، وأدعوا ثبورا كثيرا " الفرقان (14) .

تلك كانت لمحة عن طبيعة الإحصاء فى اللغة العربية ، وفى الاستعمال القرآنى ، وقد ظهر جليا منها أن استعمال الإحصاء وليس سوى تحويل للكم المنفصل إلى كم متصل ، أى صياغة الأجزاء فى صور كلية تسهم فى عقلنا الأمور وتصورها صوابا وتماما . وهكذا يجب أن تكون الأمور فى الإحصاء التربوى ؛ فهو ليس غاية ؛ تجاز على أساسها البحوث ، أو تصمم وفقا لها البحوث ، وليس الإحصاء العددى ، الرياضى ، هو الوسيلة الوحيدة ، ولا المثلى لكى نعقل الظواهر التربوية والتعليمية .

ومن الملاحظ أن الإحصاء العددي هو السائد في البحوث التربوية ، في حين يتهاقت إلى حد خطير الإحصاء اللغوي ، وهذا مائل في أن الكثرة الكاثرة من البحوث التربوية إجراءات ، وخطوات ، وأعداد ، وعينات وتجارب ؛ من دون "نظرية" تصف الظاهرة ، وتحدد لها للقارئ ؛ وهذا كله خلاف ما يجب أن يكون في البحوث التربوية من كل أنواع الإحصاء ، وأهمه وأخطره ، وأصله الإحصاء اللغوي الذي هو صلب النظرية الفلسفية التي تقوم عليها الأطروحة الواحدة ؛ في كل خطوة من خطواتها ، وبحيث إن كل وصف لغوي ، يترجم إلى وصف عددي ، وهذا بدوره يترجم في إحصاء كيفي .

إن وظيفة الأشياء تابعة للمقادير الموجودة في الأشياء ذاتها ، وأي تغير كمي في الأشياء والظواهر يجب أن ينتج عنه - بالضرورة - تغير في الوصف ، وفي الكيف وفي الوظيفة . ومن هنا فالعمل التربوي الجيد هو ذلك العمل الذي يشمل أنواع الإحصاء الثلاثة ، وهو الذي يضع قارنه أمام حركة التغير الكمي ، وما ينتج عنه من تغير كيفي وظيفي في العمل نفسه ، وهذا كله مناط الصعوبة في العمل التربوي ، وهو نفسه مناط الحكم ومعياره في كل عمل تربوي .

والمعنى السابق مائل فيما ينبغي أن تكون عليه نتائج البحوث التربوية ؛ فهي نتائج كيفية في المقام الأول ، وظيفية ، وإن استندت إلى أعداد كمية . وفي الظواهر التربوية يكون الاعتماد على الأعداد والكم وحدهما نوعا من الخداع والتضليل ؛ فضلا عن أنه في الظواهر التربوية محال فصل الكيفيات بعضها عن بعض ، ولهذا فالتعميم حدود ، وللتفسير حدود . وليس في التربية بمثل ما هو في الفيزيقيات - قول فصل ، ولا كلمة أخيرة .

إن آفة الإحصاء المستعمل في البحوث التربوية أنه يستعمل من منظور الظواهر الطبيعية الكمية التي يسهل في بحوثها فصل الكميات عن كميات يعينها بواسطة الإحصاء العددي .

والذي نود أن نؤكد أن الأصل في البحوث التربوية فلسفتها ونظريتها ، لا الأسلوب الإحصائي المتبع . وأن الإحصاء وحده من دون اشتقاقه سلسلا من نظرية يعد تلقيفا وتضليلا . وكل ما في الإحصاء أنه مجرد وسيلة ، وقد يغنى عنها الإحصاء اللغوي إذا تمكن منه ، وأجاده ، وأتقنه الباحثون التربويون .

و غاية التجريب التربوي ، وفلسفته أنه محاولات كمية للوصول إلى كميّات تربوية عقلية تعليمية ؛ وفي التجريب دوما رصد لنتائج كيفية للتفاعل بين عديد من المناهج والطرق والمحتويات ؛ مع كميّات ذهنية للتلاميذ في الصفوف الدراسية .

وكما قلنا: فإن الإحصاء المستخدم كمي ، وعوائد التعليم الكيفية متدنية وليس لدينا بعد رحلتنا التربوية المصرية ثابت تربوي كيفي يدل على تربيتنا المصرية ، والعيب هنا ليس في الإحصاء ، وإنما العيب في الأسلوب الذي نفهم به الإحصاء ، وننفذه به .

ونظرة فاحصة للفروض في الأطروحات ؛ تكشف عما نقول ؛ وعادة ما يبدأ الفرض إما بتقرير الوجود ، أو تقرير عدم الوجود ؛ (ففي الوجود) (توجد - لا توجد) . وهذا كلام فاسد من الوجهة الفلسفية ، فإقرار الوجود ، أو عدمه أمر ليس في مقدور الإنسان مطلقا ؛ وهذا أمر للخالق سبحانه ، ثم بعدها تنزالي الأعداد ؛ فالفروق حاصل عددي بين عددين . والمستوى الذي تفحص عليه الفروق عددي . والمتمثلات أعداد ، وهي نتائج درجات عددية لمقاييس

والأمر الكيفي الوحيد في صيغة الفروض هو (الدلالة الإحصائية) ، وقد يقال لها : (الدلالة المعنوية) ؛ ومع هذا فهي أضعف ما في نتائج تلك الفروض ؛ على ما سنوضحه فيما بعد .

ويجيد الباحثون التربويون تشييق الفرض الواحد إلى فروعه ، وفروع فروعه على نحو ممل مربك ، يجعل من الحبة - كما يقال - قبة. وثم جدل عقيم فارغ بين فريقين : فريق يرى الفروض موجبة ، وآخر يرى الفروض صفرية ، في حين أن أحدهما - مهما يكن نوعه ، يستدعي الآخر ، والمعمول على القدرة اللغوية في التناول . فلو أقررنا الصيغة (توجد) ، فإن هذا يعنى ضمنا الصيغة الثانية (لا توجد) . لكن الناس يفلسفون الأمور فيقولون : إن الفرض الصفرى يكون في بحث رائد ، لا أدبيات له ، وفي نقطة بحث لم يرتدها أحد من قبل ؛ في حين يكون الفرض موجها وفقا لأدبيات سابقة عرضت للفرض نفسه بشكل أو بآخر .

وإذا كنا ننادى بأن يكون الأسلوب الإحصائي وليد الفرض ، فالفرض نفسه يجب أن يكون وليد الفلسفة النظرية للأطروحة . وهكذا فكل القضية التربوية في أطروحات التربية كامن في الأطر النظرية ، وهي فيما نراه أضعف ما في بحوث التربية التي نراها إجراءات من دون نظرية . نحن - التربويين - بارعون في الفروض التي تأخذ الشكل الإحصائي ، وهي عددية في حقيقتها ، ولانستطيع في حال القبول ، أو الرفض ، تفسيرها وظيفيا أو كيفيا ، ونكتفى دوما بالقول :  
" وهكذا يقبل الفرض... " أو " وهكذا يرفض الفرض " . وسندنا الذي نستند إليه هو قيم كمية عددية "ثانية - جيمية - معيارية - فائية" على مستويات دلالة مقرر في جداول .



اننا أمام مسألة مهمة فى السؤال الأتى :كيف نفسر بحوثنا تربويا ؟  
والإجابة عن هذا السؤال ضائعة متعثرة فى بحوثنا التربوية ، ونعتقد أن العجز عنها إنما يرجع إلى عجز فى التصور ، وهو نفسه عجز فى القدرة والكفاية اللغويتين . وليس فى مقدورنا ، ولا فى مكتنتنا سوى عمليات آلية ، وكميات ومقادير عددية ، وقوانين صماء للعد ،والعدد ، نحقق فيها بالمتوسطات و"الانحراف المعيارى" ، و"التباينات" و"الوسيط" وقد نتناول "المنوال" و"الدرجات المعيارية ، والأنحدارات المتعددة" ، و"التشتت" ، والكسب المعدل ، والمرجأ ، والسابق ، وهلم جرا ؛ من دون ترجمة تربوية وظيفية كيفية تضعنا على ثابت تربوى نعتد به ، ونحرص عليه ، ونغادره ؛ لثباته ، لنرى غيره ، وغيره ، من الغايات التربوية المصرية التى تقتصر دونها أطروحاتنا التربوية .

ولقد أتيت لكاتب هذا المقال أن يحضر كثيرا من المناقشات التربوية ، ويقرأ كثيرا من تقارير البحوث المحكم عليها تربويا ، ولاحظ أن هناك تعليقا على الإحصاء إذا كان المناقش أو المحكم ممن يعنون بالرياضيات ، ولا ذكر للإحصاء إذا كان من غير أهل الرياضيات ، وهذا معناه أن هناك مكيالين منفصلين تبعاً لخلفية الحكم التربوى : مكيال إحصائى ، ومكيال لغوى ، وفى كل ثم عناية بالإجراءات من دون الفلسفة النظرية للأطروحة .

ومن عجائب أهل الإحصاء أنهم يقولون : " هذا أسلوب تقليدى " وآخر "ضعيف" ! فعلى أى أساس يجىء هذا القول ، أو ذاك ؟ وهل فى الإحصاء تحديث ؟ ومن هم الذين يحدثون الإحصاء ؟ نحن ، أو الغربيون ؟ وهل تدرس الإحصاء الحديثة فى الدبلومات الخاصة ؟ وألف "هل" ولا إجابة واحدة !

إن أطروحة الدكتوراه : هي في "فلسفة التربية" : في الأفكار التربوية ، وليس في الأساليب الإحصائية . والحاصل أن الطابع الكمي غالب ، والتفسيرات التربوية التي هي صلب (فلسفة التربية) ثنائية مشوشة ولا قوام لها صلبا ! ولنا أن نرصد طرفا من بدائع استخدامات الإحصاء تربويا في الظواهر الآتية :

- 1 - يلاحظ أن كل من يقدم خطته للماجستير والدكتوراه يكون على وعى بالأساليب الإحصائية التي ينتوى استخدامها : في حين أن إطاره النظري لما يستكمل بعد ، فضلا عن أنه غير واع باللغة التي يكتب فيها وبخاصة القصور الشديد في وصف المشكلة على وجه التحديد .
- 2 - مقررات الإحصاء في الدبلومات الخاصة تقليدية بالية ، ولا تقدم في صلتها بطبائع المشكلات التربوية ، وإنما يقدم في طبيعتها الرياضية البحتة ، في حين أنها ستستخدم على وجه تطبيقي .
- 3 - يلاحظ أن البحوث التربوية تصب وفقا للأساليب الإحصائية ، وهذا ظاهر في أسئلة المشكلات ، في الفروض ، في حين أن الصواب أن يشتق الأسلوب من الإطار النظري ، وتشتق الفروض من طبيعة عينة الدراسة ، والمتغيرات المراد دراستها ، والعلاقات الممكنة بين تلك المتغيرات ، أو المحتملة .
- 4 - هنالك بحوث تربوية تحتكر أساليب إحصائية دون غيرها مثل أساليب تحليل التباين بأنواعه الذي يكاد يكون حكرا على بحوث تدريس العلوم ، والانحدار الذي يكاد حكرا على بحوث تدريس الرياضيات ، وأما ما عدا ذلك فهو مشاع لبقية البحوث في تدريس المواد الأخرى غير العلوم والرياضيات .
- 5 - تعاب البحوث التربوية إذا خلت من الإحصاء الكيفي والعددي ، في حين أنهما ليسا ببراعة الإحصاء اللغوي ؛ الوصف اللغوي ، والعييب هنا في نقص الكفاية اللغوية والفلسفية لدى الباحثين ، وهذا ماثل في العجز والتهافت عند تفسير نتائج البحوث .

6 - هنالك اتجاه نحو التقاعر والتشادق بالإحصاء فى صورتها الأجنبية المكتوبة من اليسار إلى اليمين ، ونحسب أن أولئك الراطنين لا يعرفون عن فلسفة الإحصاء شيئا ، ولا عن مهارة إشتقاقها للمشكلات شيئا وإنما كل الذى يعرفونه صبب اسلتهم وفقا لما يلمون به من أساليب إحصائية ، فى حين نتفاهم الأغلاط الفكرية واللغوية فى بحوثهم ، ومن قبل فى أطروحاتهم .

7 - لايحظى الإحصاء بأى قدر معقول من المدارس فى مناقشات الماجستير ، ولا الدكتوراه ، وبهذا يظل أمرها مجهولا لدى المستمعين من المعنيين بمثل هذه الأمور .

وفى ضوء ما سبق فإننا - نحن التربويين ، والكاتب منهم - فى حاجة ملحة الى مزيد من فهم الإحصاء المتقدم ، من حيث فلسفته ، وصلته بالمشكلات التربوية دون غيرها من المشكلات والظواهر الاجتماعية ؛ نحن فى حاجة إلى جهود فى مقررات إحصائية توضح لنا كيف يتصل ، أو يرتبط الإحصاء بالأطر النظرية للأطروحات ، فضلا عن مقررات فى أسلوب التفسير التربوى للمعطيات الكمية (العديدية) و (الكيفية) الإحصائية ؛ بحيث نصل من هذين إلى المضامين الكيفية الفلسفية التربوية للبيئة التربوية المصرية

### "الأهداف" و"الأهمية" فى البحوث التربوية

هاتان أفتان ابتليت بهما بحوث التربية فضلا عن الفكر الغربى من دون فحص ، ولاتمحيص . وقد تعاب البحوث التى تخلو من هذين العنوانين : أهداف البحث ، وأهمية البحث ؛ وكان الأمر مجرد وجودهما ، من دون وعى بما يقال تحتها من أمور يختلط بعضها ببعض ، وتترادف ، وتكرر ، ونادرا ما يجتمع الأمران معا فى دراسة واحدة بتفريق حصيلف واع إلا على يد تقنذره

لغويا وفلسفيا لوعورة الفروق بينهما ، ولغموض العلاقات بينهما ، ولاختلاط أمرهما مع الإجراءات ، وهما أمران محتاجان ذهنا محللا ضامما عازلا معا ، وهذا أمر يكاد - فى ظننا - يكون نادرا .

ومن الثابت لغويا أن مبنى (الهدف) ليس هو مبنى (الأهمية) ، ومن ثم - لغويا - فالمعنى مختلف ، ولكن الباحثين لا يشعرون .

الهدف من مادة (هـ . د . ف) ، وأصلها واحد يدل على الانتصاب والارتفاع . والهدف كل شىء عظيم مرتفع ، والهدف الغرض ، ويقال : أهدف القوم إذا قربوا ، والهدف يقال فى الرماية لا نتصاه لمن يرميه . وكل شىء دنا منك وانتصب لك واستقبلك قد أهدف لك واستهدف . وإذن فالهدف غاية يسعى إليها ، ولايحاد عنها ؛ وهى ماثلة أمام عين من يبتغيها ، أو فى ذهنه ، وعليها يدير كل سلوكه حتى يدنو منها ويمتلك ناصيتها ، ويحققها .

وهذا معناه أن الأهداف فى البحوث التربوية أمور خلف الإجراءات وخلف أسئلة المشكلات . وما الإجراءات سوى مسالك تبذل وتطرق لتحقيق تلك الأهداف ، أو الغايات . وهنا تكون الصعوبة ؛ حيث قد يفتعل الباحث الإجراءات ، أو يلفقها ليصل إلى الأهداف ، والكشف عن مثل هذا الافتعال مسئولية المشرقيين والمناقشين ؛ ولا سبيل إلى هذا الكشف إلا من الوصف اللغوى ، وما فيه من إلباس ، والتواء ، ومغالطات ومبالغات وعدم اتساق . وأما (الأهمية) فلم تقع لها فى المعجم العربى على أصول اللهم إلا مادة (هم) بمعنى ذاب ، وجرى ، ودب ، والهمم ، والهميم هو الدبيب ومنه سميت الهوام ؛ وهى حشرات الأرض لهميمها ؛ أى دبيبها .

ومهم الأمر شديده ، ومنه الهمة والهمام : الملك العظيم الهمة ، وعليه فلا معنى للأهمية إلا أن تكون إصطلاحا يدل على القدر والقيمة المبتغاة لامن قبل بلوغ الهدف ، وإنما من بعد تحققه وشخصه وجودا أمام العين ، وفى اليد .

الأهمية إذن قيمة تطبيقية لأهداف حققت ، وقد لا تكون ، أو تقل ، أو تكثر أو تكبر ، أو تصغر . لكن الأمر مرتبط بالعلاقة بين الأهداف والأهمية ، كما يرتبط بمن يقرر الأهمية؟

لقد قلنا : إن الأهداف غايات متوقع حصولها وانتصابها وجودا . وهذه الأهداف يصنعها ويقررها الباحث ، ويصوغ لها الإجراءات والمسالك البحثية ليصل منها إلى توقعاته المحددة من قبل .

وليس للباحث أن يقرر أهمية بحثه ؛ لأن تقرير الأهمية إجازة للبحث ، والباحث لا يملك هذه الإجازة ، وإلا فلماذا يجرى بحثا أجازة مسبقا من قبل أن يجربه ؟ وفي عبارة أخرى فأهمية البحث التربوي مركوزة في أن له عوائد تطبيقية تسد فراغا بحثيا ، أو تفتح مجال بحث جديدا ، أو تكشف عن فساد ، أو تفسر غموضا ، وكل ذلك لن يكون إلا من بعد إجازة البحث ، بشهادة المناقشين ؛ لا المشرفين ؛ وعليه فلا مبرر فلسفيا لكتابة "الأهمية" في خطة البحوث ؛ وإن كنا نهيب بالمناقشين أن يكشفوا للجمهور عن أهمية الأطروحات التي يجيزونها لأصحابها ، وهذا عبء ملقى على عاتق المناقشين وحدهم . ونكى نبرر ذلك الطلب نتساءل الأسئلة الآتية :

- 1 - هل من المعقول المقبول أن يتنبأ الباحث بنتائج بحثه من قبل أن يجربه ؟
- 2 - أليس ثم شك في أن توقعات الباحث المحققة ، قد لفتت لها الإجراءات ، ولويت أعناق اللغة مغالطة ؛ والإحصاء ؟
- 3 - هل يكون البحث مشروعا إذا لم تحقق تنبؤاته ؟
- 4 - ما الفارق بين الأهداف والفروض ؟
- 5 - اليست مبالغة أن يقرر الباحث سلفا أهمية بحثه ؟ فيم البحث إذن وقد كان مهما ابتداء ؟ وأليس هذا نوعا من فرض الأهمية ؟

ومن غرائب البحوث التربوية أن منها ما يقرر صراحة أن أهداف البحث هي الإجابة عن الأسئلة ! ومثل هذا الكلام موجود في بحوث الترقى إلى استاذ مساعد ، وإلى أستاذ ؛ فهل هذا مقبول على مثل هذا المستوى البحثي الذي يفترض فيه الدربة والحصافة ، والعمق والحساسية البحثية ؟  
إنهما - كما قلنا - آفتان تربويتان غريبتان نوالى متابعتهما والالتزام الأعمى بهما عريبا من دون تدبر سوى الحرص على الشكل (الكليشيى) المنقول عن سدنة التربية الغربيين .

#### وخلوصا من تلك المعضلة نقترح ما يلى :

أ- إن أهداف الدراسة ليست الإجابة عن أسئلتها . وليست فى إجراءاتها ؛ فالإجابة فرض عين . والإجراءات معلومة من الدين بالضرورة ، فكما أنه لاصلاة من دون وضوء ، فلا بحث من دون إجراءات ؛ وعليه فإذا كانت الأهداف توقعات محتملة ، أو مجهولة الهوية ، فنقترح ضمها إلى الفروض ، موجبة ، أو صفرية ، ومن هنا قد نقبل أن تكون أهداف الدراسة مركوزة فى فحص الفروض صدقا ، أو كذبا ، وبذلك نتخلص من كليشيه فاسد هو "أهداف الدراسة" .

ب - يجب التخلص من الكليشية الشكلية الثانى "أهمية الدراسة" ويوصى بعدم كتابته ، وترك أمره للجنة المناقشة العلنية ، وللجان الترقية ؛ على أن تنص اللجان على تلك الأهمية ، وعلى أساسها تجاز ، أو تعطل ، أولا تجاز البحوث ، مع ضمان الموضوعية ، وألا يكون الهوى متبعا .

#### التصميم الخماسى للبحوث التربوية : ألا من بديل ؟

هنالك "أصول" فى القواعد ، وفى العبادات ، وفى المعاملات . ولو جاء سلوك الناس على هذه الأصول فليس ثم مبرر للسؤال عن العلة التى جاء لها السلوك على الأصول .

فلو رأينا رجلا يصلي الظهر أربع ركعات ؛ ما جاز لنا أن نسأله : لماذا صليته أربعاً ؟ السؤال هنا فاسد ، أو هو مدخل إلى جدل عقيم ، أو إلى لجاجة مغرضة .

وكذلك لو قال تلميذ : إن "محمدا" في "قال محمد الحق" ؛ فاعل ؛ لما جاز لنا أن نسأله : لماذا لم يكن الفاعل منصوبا ؟ والسؤال كذلك فاسد ، أو مغرض ، ولا أساس له . وقل في هذا الصدد كثيرا مما هو معروف في القاعدة الأصولية : " ما جاء على أصله لايسأل عن علته " !

والأصول إما موحى بها ، أو متعارف عليها إما في المجتمع الواحد ، أو في المبادئ الإنسانية عامة من دون إغفال الخصوصيات الثقافية ؛ حيث إن لكل ثقافة أصولها ؛ أسسها ، والقواعد التي توجه الفكر والسلوك لدى أهل الثقافة الواحدة ، من دون فرض تلك القواعد على غير أهل الثقافة .

والنظام التربوي من أبرز الخصوصيات الثقافية لكل مجتمع على حدة ، من دون إهمال للمبادئ التربوية العامة المتعارف عليها إجماعا ، لا أغلبية بين أهل التربية في كل بلدان العالم .

وخطة البحث التربوي لها أعراف ليست قاطعة ، ولا جازمة ، ومع هذا فليست مشاعا لكل باحث يفعل فيها ما يشاء وفق هواه ، ومن دون قواعد توجه تلك الخطة . وقد رأينا - من قبل - أنه لا بد من "مشكلة" ، ولا بد من تقريرها ، ثم لا بد من التساؤلات . ولا بد من حدود ، ولا بد من مصطلح . وليس لازما أن تكون الأهمية ، فضلا عن الجدل القائم بشأن الأهداف ، وأساليب الإحصاء . ولسنا ممن ينكرون أن "التربية" في مسعاها العلمي ؛ صنعة الغرب على النحو المعهود لنا حاضرا . لكن هذا لايعنى أن غير الفكر الغربي حرام ممنوع غير مجاز ، وغير جائز .

وقد أثر عن كتب مناهج البحث التربوية الغربية المترجمة ، وأشهرها كتاب "فان دالين" أن للبحث التربوي ، فى تصميم شكله خمسة فصول : الإطار النظرى ، والدراسات السابقة ، وأدوات الدراسة ، والتجربة الميدانية ، ثم نتائج الدراسة ومقترحاتها ، وقد تزايد إلى ستة فصول بإضافة الفصل السادس : ملخص الدراسة .

وظل هذا التصميم سادرا فى غيه قرابة خمسين عاما وخصوصا فى بحوث المناهج وطرق التدريس ، من دون أدنى محاولة للتأمل ، ولا للضم ، ولا للإيجاز ؛ اللهم إلا جريا على أصل مفترض مفروض بالاستعمال والتقديم ؛ وقد يكون بالتواطؤ . وهذا نوع من قصور الفكر عند التربويين العرب ، فضلا عن الدونية والعجز عن المغامرة ، ومجاوزة ما ليس وحيا ، واستمراء الخنوع العقلى لأفكار إنسانية محض ، غريبة ، لم تكن ولن تكون مطلقة ومحال أن تكون كذلك حتى عند واضعيها . تلك الأصول الخمسة ، يمكن أن يكون "عليها" أكثر مما "لها" شريطة وجود العقل الناقد النافذ والتدبر الرصين .

وقبل أن نتناول ذلك التصور الموروث بالنقد والتحليل نود أن نفرق بين مصطلحين اثنين مهمين هما : "الركن" و"الشرط" .

أما "الركن" فمن مادة (ر . ك . ن) ، ولها أصل واحد يدل على "قوة" . فركن كل شئىء جانبىء الأقوى ، وفيه الوقار والثبات ، والله سبحانه أشد الأركان وأقواها ، وأصل وجودها القوى . وأركان الإنسان جوارحه ، ويوم الحساب يقال لأركان الإنسان : انطقى ؛ أى لجوارحه . ولا يكون إنسان بغير جوارح ؛ أى بغير أركان . وأركان الجبل جوانبه العاليه التى تحدده ويقوم بها وعليها ، ولا يكون بسواها .

وأما "الشرط" فمن مادة (ش . ر . ط) وله أصل يدل على علم وعلامة . فاشراط الساعة علاماتها الأولى: أوانها . ويكون الشرط والشروط فى البيع حتى يتم ويكتمل ، ولا يكتمل إلا بالشروط . ويقال : المؤمنون عن شروطهم ؛ أى عند علاماتهم التى ارتضوها . ولا قيمة للشرط قبل البيع ، ولا بعد البيع .



وإنما قيمته فى البيع نفسه ؛ أى أن الشرط يلزم العقد ، ويلزم المتعاقدين ، ولا يلزم غيرهم إلا إذا ارتضى غير المتعاقدين الشرط .  
ومما سبق يظهر لنا أمران : أولهما أن الركن لازم للوجود ، و"الثانى" أن الشرط ليس يلزم الوجود ، وإنما يلزم الإتمام والإكتمال .  
وعليه نسال : هل ذلك التصميم الخماسى "ركن" ، أو هل هو شرط لقيام بحث تربوى ؟ . إنه لو كان ركنًا لكان ملزمًا مهيمنا علينا نحن التربويين العرب ، ملغيا قدرتنا على التصرف . ولو كان شرطًا فهو محل نظر ، وليس لازما القبول به .

إن كل ما نقوله كتب مناهج البحث التربوية ليس أركانًا ، وما هى بالشرط وما قبلناها إلا لأننا لم نبدع لنا ما يقيم بحوثنا التربوية . وخلت الساحة إلا مما قال به الغربيون .  
إن هى إلا تصورات أرادوها لأنفسهم ، وما أجبرونا على نقلها ، ولا على الالتزام بها . وهم أنفسهم قد تجاوزوها منذ زمن مضى ، لكننا نحن الذين عبدناها تربويًا فصارت كعجل أبيس مصنوعة من زينة القوم !  
ويمكن أن يأتى البطلان ذلك التصور الخماسى ، من بين يديه، ومن خلفه ، ومن جهاته الأربع الأصلية ، لكن الجراءة على مخالفة ما درج عليه الكبار ، توقع المخالف فى "حيص ببص" ، وتغضب السادة ، وتستنفرهم إلى حد الشار والوقوف بالمرصاد لمن يحاول المخالفة ، وأدناها : الطرد من الحظيرة التربوية ، وأقصاها عدم الترقى .  
وأود أن أسدى للقارئ حادثة ، ودليلا ، وبديلا . لها جميعا مغزاها فى هذا السياق ؛ سياق التصور لتقييم البحوث التربوية .

### أما الحادثة :

فقد كانت في أواخر عام 1988 ، وبدايات عام 1987 ، حيث شهد كاتب هذا المقال اثنين من الباحثين أوشكا على الانتهاء من أطروحتيهما للدكتوراه في تدريس الرياضيات ، واللغة العربية . ونظرا إلى أن "المصائب يجتمع للصائين" ؛ كما يقول "شوقي" ؛ فقد استراح الباحثان إلى رأى ارتآه كل منهما ، وأجمعا عليه ؛ مفاده ضرورة حذف الفصل الخاص بالدراسات السابقة من الأطروحة ؛ وتوزيع هذا الفصل على مناطقة في الفصول الأخرى ؛ فهذا أوجه ، وأكثر إقناعا ومنطقا ، وأكثر عملية .

تحمس الباحثان فيما بينهما لما توصلا إليه ، وتولى كل منهما إلى أستاذة المشرف عليه . فاستحسن مشرف الرياضيات الفكرة ، وأنفذها ، أما المشرف الآخر فأعنته الأمر ، وأصر على الفصل الذى تسبب فى تأخير الباحث مدة من الزمن ، كان الباحث الآخر قد نوقش ، وأجيزت أطروحته ، ونوه المناقشون بإلغاء فصل الدراسات السابقة ، وحسن توظيفه فى الرسالة .

وظل الباحث الآخر يعيد تجميع مافرقه ، وهو غير مقتنع ، وكاره . وما إن حانت المناقشة ، وأشدت ساعدها ، كان للمناقشين رأى فيما قبله المشرف من الدراسات السابقة ، وقالوا : إن الدراسات ليست - فيه - مهمة وكان الأولى حذف الدراسات ، أو توزيعها على بقية الفصول . هكذا قال المناقشون مارآه الباحث ؛ خلافا لما أراده المشرف . فمن يجرو على المخالفة ؟ من ، وعنقه بين فكى الرحى ، وعلى السفود ؟

### وأما الدليل :

الدليل على فساد ذلك التصور الخماسي ، فلسفيا ، فموجود في ترتيب الفصول وتعاقبها . فللدراسات السابقة موضع بعد الإطار النظري ، الذي يسبقه الفصل الافتتاحي ، أو التمهيدى .

فى الفصل التمهيدى يركز الباحث فكرة الأطروحة ، وفى الفصل الأخير "ملخص البحث" يعيد مقاله إلا قليلا ، فى الفصل الأول ، بزيادة نتائج الدراسة فى الفصل الأخير .

ولا يستغنى الباحث فى الفصلين : الأول والثانى عن توظيف "الأدبيات" السابقة فى الشعور بالمشكلة ، وتأصيلها ، وتحديدتها ، فما فائدة التكرار ثانية فى فصل مستقل للدراسات السابقة .

وفى الفصل يقدم الباحث وصفا موجزا لتصميم التجربة الميدانية ، والأدوات ويشير إليها فى الفصل الأخير ، وتستغرقه فى فصل الأدوات والتجربة ؛ فلماذا كل هذا التوزيع والتكرار الممل . وأليس الأولى أن نعالج القضية الواحدة من قضايا الأطروحة فى مكان واحد منها ، ثم نحكم الربط بين الأماكن كلها فى ضبط واتساق وإيجاز غير مغل ؟

### وأما البديل :

فهو تصور ثلاثى لخطة البحث ؛ وللرسالة التربوية بحيث تكون الخطة فى ثلاثة محاور ، هى نفسها تمثل فصول الأطروحة عند إجازة طبعها ، وهذه المحاور الفصول هى :

- 1 - الإطار النظري وتحديد مشكلة الدراسة .
  - 2 - منهج الدراسة فى معالجة المشكلة .
  - 3 - نتائج الدراسة ومقترحاتها .
- وفيما يلى نتناول كل محور مما سبق بمزيد من الإيضاح .

**أولاً : الإطار النظري وتحديد مشكلة الدراسة :**

وفي هذا المحور أربعة أركان :

أ - نظرية الدراسة وفلسفتها .

ب - تقرير مشكلة الدراسة .

ج - أسئلة الدراسة .

د - حدود الدراسة .

هـ - مصطلحات الدراسة .

**نظرية الدراسة وفلسفتها :**

وفي هذا الركن يجب أن يوضح الباحث الأصول المعرفية لدراسته من حيث نظام المعرفة التي تنتمي إليها الدراسة : أكاديميا وتربويا . فلو كانت الدراسة في تدريس النحو مثلا ، فإن الأصول التي ينبغي على الباحث استجلاؤها هي : اللغة العربية بوصفها نظاما ، ومكان النحو العربي من هذا النظام ، وروية علوم النفس وبخاصة السلوكي والمعرفي في تدريس اللغة والنحو ؛ وذلك لأن أي كلام عن التدريس وطرائقه لا معنى له من دون أن يستند الكلام إلى نظرية في اللغة ، ونظرية في تعلم اللغة ، ونظرية في البعد الاجتماعي للغة وتعلمها . وعادة ما يركز الباحث على منظور محدد يتبناه ويؤكد به ما يظهره من القراءات والاستشهادات وكافة الوان التوثيق تراثيا ، وعربيا معاصرا ، ثم أجنبيا . وكل ذلك في صورة "ما ينبغي أن يكون عليه أمر هذه النظريات" .

وبعدها يجب فحص " ما هو كائن" . وهنا يجيء دور المقولات النظرية المعاصرة ، والبحوث المشابهة ، أو القرينة من مجال الدراسة المزمع القيام بها ، فضلا عن ملاحظات الباحث نفسه ، وآراء المختصين في مجال الدراسة من الأكاديميين والتربويين والموجهين والمدرسين الأوائل ، ومدرسي

المادة ، والطلاب أنفسهم وهذا معناه أنه من المفضل أن يكون للباحث نوع من الفحص الاستطلاعي يديره مباشرة على فكرة الدراسة كما طرأت له ؛ ليكون هو السند الأخير المباشر في هذا العرض ضمن الركن الأول . ومن خلال هذا الاستطلاع يكشف الباحث عن الفكرة ، وعن العينة المجرى عليها الفحص ، ومحاور الفحص وملخص لنتائج الاستطلاع .

#### تقرير مشكلة الدراسة :

ونقصد به ذلك الحيز النثري المكتوب في صورة خبرية تقريرية ، ويحسن أن يبدأه الباحث ملخصاً نظرية الدراسة وملاحظات استطلاعه ونتائج البحوث في سرعة مركزاً على صلب المشكلة من دون مواربة، ولا لف ولا دوران . وقد يكون التقرير في فقرة واحدة ، أو فقرتين بارزتين مركبتين موجزتين من دون إخلال ، متناولتين المحاور الكبرى في المشكلة .

#### اسئلة الدراسة :

وهذه الأسئلة هي الترجمة الإجرائية للمشكلة المتضمنة في التقرير السابق . والهدف من هذه الأسئلة أن نجعل التقرير في صورة قابلة للفحص ، والإجراءات التي تكون فيما بينها خطوات فحص المشكلة . ويحسن في الأسئلة أن لا تتطرق من سؤال رئيس له فروع وهذا ما جرى عليه العرف التربوي ؛ لأن السؤال الرئيس عادة ما يهمل في النتائج ، فيكون التركيز على الأسئلة الفرعية ، فمن باب أولى أن يحذف السؤال الرئيس ، ويركز مباشرة على الأسئلة المتدرجة التي ستكون كلها ممثلة أركان المشكلة ، ويعبر كل سؤال منها عن إجراء يقضى إلى ما بعده ، فإلى غيره ، وهكذا حتى السؤال الأخير .

### حدود الدراسة :

وهذه تجيء بعد الأسئلة مباشرة . ويكون الحرص فيها على نوعين من الحدود : حدود لن يقترب منها الباحث ، وهنا فلا بد من تبرير لهذا الحذر . وحدود لن يتجاوزها الباحث . وفى عبارة أخرى فلا بد من النص على ما سيلتزم به الباحث من دون تبرير . وعلى ما لن يفعله الباحث مع ضرورة التبرير . وكذلك فلا بد فى الحدود من الوعى بالحدود الموضوعية ، وحدود المكان ، وحدود الزمان ، وحدود الإمكانيات ، وحدود العينة ، ويمثل هذا الوعى سيكون الباحث محددًا نفسه فيما سيناقشه فيه المناقشون ، ولن يتجاوزوا هم أنفسهم تلك الحدود ، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، وإلا ما آتاهما . وعليه سيكون المناقشون معنيين بفحص الاتساق بين الحدود والإجراءات ، وبين الحدود والنتائج ، وستكون الحدود - والحال هذا - مصدرا لكثير من التوصيات والمقترحات .

### مصطلحات الدراسة :

وهى اللغة الفنية التوعية التى ستدور عليها الدراسة . ولها معان اصطلاحية عند أهل الفن الواحد . ولابد من إيضاحها للقارئ وتحديد دلالتها المقصودة حتى لا تختلط دلالات القراء بدلالات الدراسة ؛ بمعنى أن دلالات الباحث هى المقصودة ، ومن هنا يجب أن يكون المصطلح إجرائيا . ومعروف أن لكل مصطلح تعريف ، وفى كل تعريف أركان ، وشروط ، وهكذا حتى يكون المفهوم واضحا لدى الباحث ، ولدى المناقشين ، ولدى القراء . وهذا يوجب أن يقدم الباحث صلب التعريفات وفلسفتها فى الإطار النظرى أولا ، ثم يركزها فى التعريف الإجرائى وحده من دون مناقشة غيرها من التعريفات ، فهذه مجالها الإطار النظرى .

ومعلوم أن التعريفات منها ما هو مغلق أو دائري ، وهذا مرفوض . ومنها ما هو مفتوح نام وهذا هو المطلوب . وعادة يكون التعريف هو الركن الثاني في الجملة الاسمية (الخبر) أما الركن الأول (المبتدأ) فهو المصطلح ، مع فارق مهم هو أن التعريف ليس خبرا واحدا مفردا ، وإنما هو أخبار متعددة ، وكل خبر منها يمثل قرينة أو حدا في التعريف ، ويمثل إجراء يتعين أن يمارسه الباحث في الجزء الميداني . وينطبق هذا الكلام على التعريف الآتي للقراءة :

" القراءة عملية إدراك بصرى لمجموعة كلمات مرصوفة في جمل وفقرات ؛ يخترقها القارئ من سطحها بعمليات بصرية وعقلية ليستوعب ملامحها ، ويصل من هذه الملامح إلى بنية المعرفة في المقروء رابطا إياها واللامح بالمخزون المعرفي لديه فيكون المعنى وينتج الدلالة خالعا إياها على المقروء ؛ ظاهر النص : شفها أو تجريرا " .

فالمبتدأ الذي أشرنا إليه في الفقرة قبل السابقة هو المصطلح : "القراءة" . أما أخباره المعقدة ففي التعريف نفسه بدءا من "عملية إدراك بصرى" . ويتضمن هذا التعريف الأمور الإجرائية الآتية :

- 1 - النص المقروء .
- 2 - القارئ .
- 3 - الإدراك البصرى .
- 4 - استيعاب المعنى واللامح ؟
- 5 - تحديد بنية المعرفة .
- 6 - ربط بنية المعرفة بالبنية المعرفة .
- 7 - إنتاج الدلالة : شفها أو تجريرا .

ويلاحظ أن هذا التعريف يدور في حدود أدناها وجود نص مقروء ، وأعلىها وأخرها إنتاج الدلالة : شفاهة ، أو كتابة . ولم يتضمن التعريف وظيفة القراءة ، فهذه ليست من التعريف ، وهذا خلط يقع فيه الباحثون ؛ حيث يصوغون الوظيفة في التعريف .

إن فحص هذا التعريف السابق كفيلا وحده أن يقيم بحثا تربويا كاملا - وكذلك أى مصطلح - وفقا للتصور الثلاثي الذى نحن بصدده ؛ لو أحسنا التصور والتدبر ، وأجدنا التصوير والتدبير ، وأحكمنا السلوك والتنفيذ وصولا إلى الغايات المحددة سلفا .

ومن خلال التعريف السابق تظهر إجراءات البحث التى ينسب إليها كون التعريف "إجرائيا" .

1 - إعداد النصوص المقروءة : من حيث نوع النص ، ومحتواه ، ومستوى تعقده وسهولته ، وشيوع لغته ، وتركيبه ، وفقا لمستوى الطلاب ، والغرض منه ، وهذه هى العينة الموضوعية ؛ عينة مادة التعليم .

2 - اختيار العينة الإنسانية فى "القارئ" : من هو ؟ وفى أى عمر ، ومن أى بيئة ، وبأى مستوى عقلى ومعرفى واقتصادى واجتماعى وفى أى مرحلة تعليمية ، وفى أى صف دراسى ، وذكر هو أو أنثى . كل هذا يجب أن يكون مشروطا فى الحدود .

3 - التفاعل بين القارئ والنص : وبعد أن أعد الباحث النص ، للقارئ تجيء التجربة الميدانية : متى وكيف ولماذا ؟ وفى هذه التجربة مقاييس ، أو مقابلات . أو استبيانات يلزم إعدادها مسبقا للتطبيق : قبل ، أو بعدا وفق الغرض من الدراسة . وتكون فى مستويات من رقم 3 إلى رقم 8 . وفى هذا الإجراء الأخير : هل يكون الكشف عن إنتاج الدلالة : شفاهيا ؟ أو هل يكون تحريريا ؟ أو هل هما معا ؟ هذا لازم النص عليه فى العنوان وفى الحدود .



ويشيع في البحوث التربوية أن تكون مصطلحات الدراسة هي ما يتضمنه العنوان فقط . وهذا وارد ، لكن هناك مصطلحات وسيطة ، أو بينية تمثل اللواحم بين مصطلحات العنوان ، وستكون واردة في الكتابة طوال البحث ، ولابد فيها من موقف محدد يتخذه الباحث ؛ ولهذا نقترح أن يكون في كل أطروحة تربوية معجم تربوي للمصطلحات الواردة في الأطروحة : المصطلح الرئيس ، والمصطلحات البينية ، ويثبت هذا المعجم في آخر الأطروحة ضمن

#### ملاحق الدراسة .

##### ثانيا : منهج الدراسة في معالجة المشكلة :

كلمة (منهج) في العربية من مادة (ن . ه . ح) ، ولها أصلان متباينان هما : الطريق والوضوح والاستقامة ، وهذا ما يهمننا هنا ، والثاني : الانتطاع والسقوط .

والمنهج والمنهاج واحد ، وجمعها (مناهج) ، فالمنهج الطريق البين الواضح المستقيم ، ومنه قول الحق سبحانه " لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا " وقال العباس رضي الله عنه : " لم يمت رسول الله (ص) حتى ترككم على طريق ناهجة " أي بيّنة واضحة . وقد يقال : نهجت لك الدرس ؛ أي أوضحته . ويقال : استنهج سبيل فلان ؛ أي أسلك مسلكه .

وهكذا نقصد من كلمة (منهج) أنه مجموعة الخطوات الواضحة المطردة المتسقة التي يجريها الباحث واحدة في إثر أخرى من دون خلل ، ولا تناقض ، في سبيل معالجة جوانب المشكلة التي حددها لدراسته ؛ وقد تكون في هذه الخطوات ما هو وصف ، وما هو تحليل ، وما هو نقد ، وما هو تجريب ، وما هو دراسة حالة ، وما هو شبه تجريبي ؛ فكل هذا من الخطوات ، ولا

تستغنى عنه دراسة تربويه . وعليه فلا معنى أن يختص المنهج بما هو شائع معروف فى مناهج البحث وحدها ، فما هى إلا خطوات لا يقتصر عليها وحدها البحث . وهذه الخطوات يمكن إجمالها فيما يلى :

#### 1 - مواد التعلم :

وقد تكون تحليل محتوى ، أو تصميم برنامج ، أو إعداد وحدة ، وفى هذه الحالات لابد من تحديد الأهداف ، والنص على تعريف المحتوى ، أو البرنامج أو الوحدة .

#### 2 - العينة :

وقد تكون عينة من مواد التعلم كالمحتوى ، ومنها ما يكون العينة الإنسانية كالطلاب والطالبات ، أو المعلمين ، أو غيرهم من المستهدفين فى تجربة الدراسة ويفضل أن توضح هذه العينة فى جدول يوضح مستويات العينة ، وفئاتها ويفضل كذلك أن تشتق فروض الدراسة من بعد جدول العينة كالفروق بين البنين والبنات ، أو الفروق بين مدرسة وأخرى ، أو بين صف دراسى وآخر .

#### 3 - أدوات الدراسة : إعدادا وضبطا :

وفى هذا المسلك ، أو فى هذه الخطوة ينص على الأدوات المستخدمة فى الدراسة إجمالاً ، وتعرف كل أداة على حده ، وتحدد وظيفتها ودورها ، ومتى تستخدم ومع من فى الدراسة .

وبعدها يكون تناول كل أداة على حدة ، وتعطى نبذة عن سبل إعدادها وتوفير موادها ، ومصادر هذه المواد : من أدوات سابقة ، أو من مقالات ، أو ماشابه ، ثم توضع الأداة فى صورتها المبدئية التى يحكم عليها وبعد الصورة المبدئية المحكم عليها تبدأ رحلة الضبط : صدقاً وثباتاً عن طريق التجريب الاستطلاعى بشروطه المعهودة ، والتعديلات ثم توضع كل أداة فى صورتها النهائية ، بحسب ورودها فى متن الدراسة ؛ فى ملاحق الدراسة بالترتيب نفسه

ويقدم وصف للأداة فى جدول يوضح محاور الأداة ، وعناصرها ، ومواصفاتها الإحصائية ، كالسهولة والتمييز ، والثبات . وبهذا تعد الأدوات جاهزة للاستخدام والتطبيق فى التجريب ، وعلى عينة الدراسة .

#### 4 - التجريب الميدانى والتطبيق :

أما التجريب ففى حال ما إذا كانت الدراسة تطبيق طريقة جديدة ، أو منهما أو وحدة مقترحة ، أو تحاول إثبات فاعلية متغير تجريبى ما ، لبيان أثره فى متغير تابع هو فى الغالب الفهم أو التحصيل ، أو هما معا ، أو الاتجاه ، أو اكتساب مهارات ، أو كفايات بعينها . وفى حال مثل هذه التجارب توصف التجربة من حيث الإعداد لها ، وظروفها ، ومساقها ، وخطواتها ، وما حدث فيها من كافة الظروف المعنية ، وغير المعنية ؛ فذلك كله له دور وقيمة فى النتائج . ثم يكون الكلام عن استخدام الأدوات ؛ أى عن القياس بكافة أوقاته : القبلى والأتى والبعدى؛ مع وصف واضح مركز غير مسهب لظروف هذا التطبيق والشروط المتخذة له ، وفيه . والتواريخ التى جرى فيها وبينها القياس ، حسب نوع الأداة : استبانة ، أو مقابلة ، أو بروتوكولات : مفتوحة ، أو مقيدة ، أو بين هذا وذاك ، أو اختبار مفتوح ، أو موضوعى ، أو غيره من أنواع الاختبارات ، ثم ينتهى هذا الجزء بالنص على مجموع أوراق الإجابات التى هى مصدر للمعلومات المطلوبة ، استعدادا للنقطة التالية ، وهى المعالجة الإحصائية .

#### 5 - المعالجات الإحصائية:

وتم نوعان من المعالجات والأساليب الإحصائية : أحدهما فى إعداد الأدوات ، وهذا وارد فى النقطة السابقة ، والآخر هو المعالجات الأخيرة بعد التجريب والقياس النهائى .

ويستحب أن يقدم الباحث تلك المعالجات والأساليب بترتيب أسئلة الدراسة ، مطبقاً إياها على أوراق الإجابة تبعاً لنوع الأوراق . ويقدم الباحث وصفاً للأسلوب ، ولا يقبَل معادلاته الإحصائية في نفس الدراسة ، وإنما يضع ملحقاً للمعادلات في مكانه من ملحق الدراسة بحسب ترتيب الملحق ، وترتيب المعادلة ؛ حتى لا يزدحم المتن بما هو معلوم من البحث بالضرورة ، وهذا أدعى إلى الإيجاز ، والتركيز .

وعادة يلجأ الباحثون إلى مقاييس النزعة المركزية : المتوسط ، الوسيط ، والمنوال ، والتباين ، والانحراف المعياري ، أو غيرها من الأساليب المناسبة لطبيعة كل سؤال من أسئلة المشكلة .  
ويقدم الباحث - هنا ، أو في النقطة التالية - جدولاً فيه كافة المعطيات الإحصائية ، لكل سؤال على حدة ؛ لتكون هذه الجداول بمثابة "المخزن" الذي يسحب منه الباحث معلوماته عندما يتناول الإجابة عن الأسئلة ؛ ضمن نتائج الدراسة .

#### ثالثاً : نتائج الدراسة ومقترحاتها :

وتم أسلوبان لعرض نتائج الدراسة أولهما عرض أسئلة الدراسة واحداً ، واحداً : ويكتب نص كل سؤال ، ثم يشرح الباحث يقدم البيانات والمعلومات الإحصائية المناسبة للسؤال ، ثم يتناولها عرضاً في جداول ، ويقرأ الجداول قراءة فنية يبحث فيها عن متغيراته وآثارها في صورة كمية يفسرها تفسيرات كيفية تربوية .

والأسلوب الثاني هو تلخيص نتائج الدراسة في صورة تقريرية بعيدة عن وصف الدراسة ، ولا إجراءاتها ، ولا أساليبها ، وهذا الملخص يكون بعد

مقترحات الدراسة ، وقبل المقترحات تكتب التوصيات . وبعدها تكتب مصادر الدراسة : العربية وغير العربية ، ثم الملاحق .

غاية الأمر ؛ إن لنا تجربة تربوية عميقة طويلة قديمة ، ذات ثوابت إبستمولوجية ، ودينية ، وذات خصوصية ثقافية واجتماعية ، ولها صلاتها بالمجتمع العالمى المحيط بنا . ويجب أن لاتضيع معالمنا تحت تراث غيرنا . ولنا أن نختلف عنهم فيما يجب فيه الاختلاف ، فهذا حق وواجب . كما يجب ألا نألف من مسائرتهم فيما أبدعوه هم أنفسهم ، فهذا حقهم ، كما أنه من حقنا أن نكون نحن أنفسنا ، لاغيرنا .

إننا فى حاجة إلى نفض غبار التبعية الفكرية التربوية عن كاهلنا التربوى ، فنمتنع عن "النقل" ، ونحرص على بلورة ثوابت تجربتنا التربوية، وليس هذا بعسير المنال على أيدى المخلصين المفكرين من أبناء مصر الجادين



## **الفصل الثالث**

### **تطوير التعليم الجامعى بين النظريات والتطبيق**





### الفصل الثالث

#### تطوير التعليم الجامعي بين النظريات والتطبيق

اعتدت السفر من مكان إقامتي إلى حيث الكلية التي أعمل فيها ، طوال رحلة دامت ، وما تزال دائمة دائبة ؛ سنين عددا . وفي كل مرة تقفني وستة نفر غيري ، حافلة (سيارة) ما إن تنطلق على اسم الله حتى يدور حوار بين أهل الحافلة عن أحوال البلاد والعباد ، من منطلق حدث عام ، أو خبر في صحيفة يومية سيارة ، أو أمر طرأ على مسير الحياة في بلدنا كله ، أو في بعض محافظاتة .

ولاحظت أن كل من الحافلة يرجع السبب ، أو الأسباب في الأمر ، أو الحادث ، أو الخراب والفساد إلى أهل البلد ممن هم خارج الحافلة . وتصورت عدد الحافلات على كل الطرق في مصر طوال الأربع والعشرين ساعة ، وكل من في الحافلات يلوم من هم خارجها ، في الحافلات الأخرى ، وفي غير الحافلات . تكرر هذا الأمر كثيرا كثيرا ، إلى حد آثار سؤالي في ذهني : ما البلد ؟ ومن أهلها ؟ وجاء ثالث : هل حقا أن من في الحافلة ليسوا بمسؤولين عما يحدث على صعيد البلد ، على نحو وآخر من أحوال البلد وعبادة ؟

ولاحظت كذلك - ضمن ملاحظتي - أن هناك دوما - في دول العالم النامي ، أو الثالث دعوة يوجهها المسؤولون ؛ لزيادة الإنتاج ، وتحسين الأحوال في ميزان المدفوعات ، وزيادة التصدير ، والإقلال من الاستيراد ؛ وهذه الظاهرة تشير - هي الأخرى - أسئلة حرجه :

من المسؤول عن زيادة الإنتاج ؟ ومن يناط به تحسين ميزان المدفوعات ؟ وعلى أي كاهل تلقى مسؤولية التصدير ، والإقلال من الاستيراد ؟ وما السبب في قلة التصدير ، وزيادة الطلب على الإستيراد ؟ هل هي خطة ؟ أو هل الأمر هو يتبع ؟

الظاهرتان السابقتان تلحان في إثارة مسألتين مهمتين : السلبية وحب الكلام ، وغياب الخطأ . وعلى أساس هاتين المسألتين نستطيع أن نفحص تلك الصيحات التي تتعالى بين الحين والآخر ، بضرورة تطوير التعليم وبخاصة التعليم الجامعي . هي صيحات حق ، لكن ما المراد بها ، ومن الذين يطالبون بمثل هذا التطوير ؟ وما التطوير المقصود ذاته ؟

إن "التطوير" تغيير مقصود من حال إلى حال أفضل ، على أساس وصف ونقد للحال الأول يظهر قصوره ، ومعايبه ، وثغراته ؛ وتراجعه عن تحقيق أهداف بعينها ، أو لقصوره عن بلوغ غايات مستحدثة ، أو طوارئ طرأت . وفي عبارة أخرى فالتطوير سنة حياة ، ونهج أحياء ، ويسعى به دوما إلى أمرين : مزيد من الانتماء ، ومزيد من المسيرة حتى لا يكون التقهقر ، ولا التردى . وقد يكون التطوير أمنية في ذهن من لا يملكه ، ومن لا يعرف كيف يجريه كما قد يكون في يد اتضع أناملها على فساد ، أو قصور حاضر قائم ، لكنها لا تملك قرار التطوير .

وفي عبارة ثالثة فلا تطوير إلا يسبقه "تقويم" يحدد الظاهرة المقدمة ، ومظان القصور ، وأهداف التطوير ، وأساليبه . وآلياته ، وتكلفته ، وحساب عوائده وخصوصا العوائد الاجتماعية العامة ، لا الفردية الخاصة . لا عجب إذن أن نسمع صيحات تتدلى بالتطوير الذي قد يضيق ليكون مجرد تغيير أشخاص ، أو مواضع ، وقد يتسع ليكون منظومة تتناول الشكل والمضمون ، والمواضع ، والنوع ، والأهداف والوسائل ، والغايات والمادة ، والناس ؛ والفكر ، وهذا الأخير أكثرها جميعا صعوبة ، وبطوا .

ومما سبق يظهر أن ثم تطويرا للفكر من الداخل، وتطويرا للمحال من الخارج وتطويرا ثالثا يتناول الباطن والخارج معا في آن . ولكل صنف أهله ، ومجنوده ، ورواده . ولكل صنف معدل وسرعه وعقابي وثمرات ؛ وفي كل لابد من أمرين : التقويم ، وخطّة التطوير، وبحل من الأمرين مختصون ؛ "رب الدار أدري بما فيها " كما أن أهل مكة أدري بشعابها" !

الفيلسوف لايطور الطب.وعالم الفيزياء لايطور قواعد النحو، كما أن الطبيب يصعب عليه ، إن لم يكن محالا أن يطور التربية"، وأسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون" . صدق الله العظيم. ولأس كل تربوي بقادر تماما على تطوير النظام التربوي .

إن أمر التطوير في حاجة إلى "فقهاء" فيه ، موسوعي فكرهم ، شاملة رؤاهم مدججة عقولهم . وفي حاجة إلى خبراء قياس الكفايات داخلية وخارجية : كمية وكيفية . وخبراء في قياس العوائد ، وخبراء في وضع الخطط الشاملة : كما وكيفا على المدى القصير وال المدى الطويل : ثم في حاجة إلى أيد منفذة مدربة لاتجيد سوى التنفيذ وفق خطة محكمة ، لا وفق هدى تتبع ، وأشخاص تروح وتجيء على الموضوع . أن التطوير فلسفة دولة لا فلسفة أشخاص ؛"جارية: أطبخي ياسيدي كلف "

ولك يكن لنا أن نتعجب إذا نادى بالتطوير من هم من غير أهل الاختصاص ، أما أن ينادى الجامعيون بالتطوير فهذا مكنم العجب .. وهذا يذكرني بهقوله مفادها : "كلكم يبكي ، فمن سرق المصحف " والسؤال هنا :

- أين ما فعله المنادون من رجال الجامعة بتطوير التعليم الجامعي ؟

- ولمن يغني الشاعر؟ أي لمن يوجه رجال الجامعة دعوتهم لتطوير التعليم الجامعي الذي هم أصله وسدنته وسداه ولحمته؟

- ماذا يرون ليطوروا مجالهم ؟

قد نقبل أن يكون التعليم قبل الجامعي ، مرهونا لتطويره بقرار سياسي مثل إلغاء السنة السادسة الابتدائية ، أو استحداث نظام الثانوية العامة الحديث ، أو جعل درجات اللغة العربية أقل من درجات اللغة الإنجليزية وأقل من العلوم والرياضيات ، أو منع إضافة درجات التربية الدينية : الإسلامية والمسيحية للمجتمع ؛ قد تقبل هذا كله . لكن الذي لايقبل أن تكون تطوير التعليم الجامعي هو الآخر في حاجة إلى قرار سياسي .

إن هذا لوحدها لتتافي مع ما ينادى به من استقلال الجامعة ، ومن حرية البحث العلمي الأكاديمي ، ومع مكان الجامعة من الفكر في البلد الواحد؛ حيث يفترض أن الجامعة في مكان الرأس، والحصان الذي يوجه الحركة ، ويقودها ، أو هي القلب الذي يضخ الدم إلى كل أعضاء المجتمع البشري ، مهما يكن قرب الأعضاء من بوتقة القرار السياسي .

هل يطالب الجامعيون بقرار سياسي لتطوير طريقه "المحاضرة" ، و "الحفظ" و "الاختبارات" التقليدية ؟ وما الذي سيفعله مثل هذا القرار لتغيير هذه الأمور ؟ وهم أنفسهم الذين يتبعونها ، ويحرصون مصرين عليها . إنهم تتناقص أموالهم مع أعمالهم ، يقولون مالا يفعلون ، وكبر هذا مقتنا عند الناس الحصفاء ، وعند رب الناس جميعا .

وماذا في وسع القرار السياسي أن يفعله ليجدد الجامعيون معلوماتهم ، ومعارفهم ؟ وهل ستقف السلطة السياسية على أيدي الجامعيين ، وهم يصوغون امتحاناتهم في أسئلة لا تهدف إلا إلى الاسترجاع والتذكر، مخاطبين بها ثقافة الذاكرة ، لا الإبداع ، في مستويات تلك المتكنية ؟ هل يمكن أن تتدخل أجهزة الأمن في شكل المدرجات لتجعلها مجموعات صغيرة بدلا من التكدس في قاعات الدرس ؟

وهل فى وسع السلطة السياسية أن تحدد للجامعيين محتوى علمهم ، والمعرفة التى يقدمونها لطلابهم ؟ وهل فى وسع السلطة السياسية أن تحدد للجامعيين معايير النجاح والرسوب والتفوق لطلابهم ؟

ماذا يريد الجامعيون ، وهم أنفسهم الذين ينددون بسوء مستوى المتخرجين فى كل الكليات : كليات القمة ، والوسط ، والقاع ؟

ماذا يريد التربويون المسؤولون عن إعداد المعلمين الذين انهيار مستواهم بشهادتهم أنفسهم ، وبشهادة سوق العمل فى المدارس . وأولياء الأمور فى كافة بقاع مصر ؟

إن سوء مستوى المتخرج ليس سوى صنعة الأستاذ الجامعى ولا دخل فيه لأى عامل آخر مهما ادعى المدعون ؛ حتى مع ضخامة الأعداد فى الجامعات ؛ وحتى مع قلة الإمكانيات ! وإذن فما الذى يمنع الجامعيين من تطوير التعليم الجامعى ، وهو فى أيديهم شكلا . وموضوعا ، وأولا ، وآخرأ ؟ ما الذى يريدونه بالتحديد ليطوروا التعليم الجامعى ؟

إن الجامعة التى نحياها ليست هى الجامعة التى كانت ، ولا هى بالتى كنا نطمح إليها ، وكما أشرأبت إليها فى أحلامنا عيونا ، وانحنى لها هاماتنا ، لقد أصبحت مشاعا منذ أن أصبح الدخول إليها : معيدين مركزا فقط فى التقديرات الكمية للدرجات وفقا لفلسفة الحفظ والاستيعاب ، وأصبح نيل الدكتوراه من السهولة بمكان ، وأصبحت أعداد الحاصلين عليها ممن هم ليسوا معيدين ، أكثر من المعيدين والمدرسين المساعدين !

إن مستوى الدراسات العليا متفاوت فى الجامعات الأم عنه فى الجامعات الإقليمية . ويبدو أنه كلما بعد المدار عن السيطرة قلت قوى الجذب وزادت الحركة والحرية ! فأصبح عدد الحاصلين على الدبلوم والمجستير

والدكتوراه ، لا كيف له . والحاصل أن يتدنى المستوى ، والمتخرجون على دين ملوكهم سواء بسواء .

لقد أصبحت الجامعة مسرحا للاختلافات الشخصية والإدارية أكثر مما تكون مجالاً للثراء العلمي الرصين المبدع الذى يقود حركة التطوير المنشود . أصبحت فلنكا للأيدلوجيات من كل حذب وصوب ؛ فضاء العلم بينها جميعا ، ثم يتنادى أصحاب كل إيديولوجية بالتطوير ، وهو هنا مبرأ من النزاهة ، وغارق فى الهوى المتبع وفقا لتقاليم الأيديولوجية والالتزام الحزبى ، وكأن المعلم وحده لا يصلح أن يكون حزبا له قوائمه ، وتعاليمه ، وقواعده ، وأدبياته وأخلاقه الواجب الانضباط وفقها والسير على هداها : تقوى وإخلاصا وتجردا ، ونزاهة .

كيف يستطيع "البيروقراطيون" أن يكونوا هم المطورين ، وهم أساطين فى اللوائح، والمحاضر، والجلسات ، والتربيطات . ، وكل هذا ليس علما ، ومحال أن يسفر عن ذرة علم !

والإشراف على أطروحات الرسائل أمره عجب فى الجامعة . تحكمه اللوائح التى قد تضع من ليس متخصصا مشرفا على رسالة ليست فى مجاله ؛ بحجة تمثيل الكلية ، أو تمثيل الجامعة أو تمثيل القسم ، فكيف يفيد الطالب الباحث من مثل غير المختص الموضوع - بحكم اللوائح \_ مشرفا ؛ كل همه أن يكون من بين لجنة المناقشة وما يتبعها من مال يصرف من دون وجه حق ، ولا ذرة عرق ؟ على أن الجامعة ليست وحدها الدراسات العليا ، وإنما الجامعة بحوث الترقى ، ولجان الترقية والتدريس والتأليف ، وخدمة البيئة والمجتمع ، وكلها أمور يحسن أن نستوفيها حقها من التأمل والفحص .

### بحوث الترقى :

ونتناول تأملنا إياها من زاويتين : زاوية البحوث نفسها ، وزاوية لجان الترقية ، وننظر في كل زاوية من هاتين الزاويتين على مستويين : المثال والواقع . أما بحوث الترقى المثال ، فتمثل طورا من النضج راقيا رصينا ، لأناس يفترض دأبهم وصبرهم الحقيقي على الفحص والدرس وملزمة الكتب ، ودوام (التفلسف) ؛ لأنهم حملة شهادات أسمها (دكتوراه الفلسفة) ، وظلوا على رحلة التفلسف هذه طيلة أيام الإعداد للأطروحة ، وخمس سنوات مضافة إلى أستاذ مساعد، وخمسا أخرى إلى أستاذ !

ويبلغ مجموع السنوات المنقضية في رحلة البحث العلمي منذ المعيد إلى الأستاذ خمسة عشر عاما تقريبا وقد تصل إلى عشرين عاما ، يدخل بها صاحبها مرحلة النضج والرشد العقليين ، ويكون بها صاحبها في معمة التأمل الرصين ، والفكر الثاقب ، واللغة المنطقية ، والقول الراشد ، والإيجاز غير المخل ، فضلا عن حضور عديد من مناقشات الرسائل ، والإشراف عليها .

ولو أن كل بعداجازته (دكتوراه) قرأ كل شهر ثلاثة كتب بين تراث .ومعاصرة ، وأجنبي ، لبلغ إجمالي أعداد الكتب المقروءة بعد الدكتوراه ثلاثمائة وستين كتابا ! كلها كفيل باستواء النضج ، والإقدار على (التفلسف) . ولو أن كل باحث بلور رحلاته البحثية في ثلاث مراحل ، مرحلة ما قبل الدكتوراه ، ومرحلة أستاذ مساعد ، ومرحلة الأستاذ ، وصاغ تلك المراحل في مؤلفات تدل عليه ، وتظهر مناهج البحث ، وموقفه الذهني من مجال تخصصه : تراثا ومعاصرة ، وأجنيبا ، لتوافرت لدينا مجموعة من الكتابات الأصيلة الرصينة الهينة بأيدينا نحن ، ولهمونا نحن ، ومن رؤيتنا نحن .

تلك هي الحال المثلى للبحوث، أو ما ينبغي أن تكون عليه ؛ عبادة ، وإحسانا ، وإتقانا عملا لقول الرسول (ص) : " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه " !

لكن المثال شبيه ، والكائن شبيه مختلف تمام الاختلاف ؛ فالبحوث مجرد فقرات متناثرة هنا ، وهناك . وهي فقرات لا يشعر من ورائها بهدف سوى الترقى ، ولا تدرك أن كل باحث يعمق لنفسه مجرى بحثيا ، يزيده عرضا وطولا ، وجريانا . وبعض البحوث ضحل ، وبعضها باهت مكرور ، وقليلها النادر جدا رصين لكنه لا يخاطب واقعنا ، ويستمد "مشروعيته" ، "أهليته" من القراءات و"الموضوعات" الأجنبية بدعوى "الاتجاهات الحديثة" في المجال .

والأغلب الأعم من بحوث الترقى ذو نكهة غير مستساغة للذوق البحثي العربي ، وغير ممكنة في الواقع العلمي العربي والمصري . صيحات في غير واد ، وكلها "زَعَقَات" تجافي الواقع المتاح ؛ ففي التربية مثلا يركز الباحثون على تفريد التعليم ، والحاسب الآلي ، والبرامج المقترحة ؛ وكلها يضاد التعليم الجمعي المصري ، والتواضع في الإمكانيات ، ومركزية التعليم. ولو تساءلت عن جدوى تلك البحوث ؛ يقال لك: إننا نعد للمستقبل ، فلعل يوما يجيء فنحتاج مثل تلك الوريقات التي ستكون ساعتئذ باهتة صفراء عفا عليها الزمن " وأخنى عليها الذي أخفى على ليد" !

وهل يظن الباحثون أن أفكارهم ستظل رصينة ثابتة بعد سنين عددا من إجرائها ؟ هل سيتوقف التيار عن الجريان ؟ وهل يفترض الباحثون أن من سيأتي بعدهم لن يأتي بمثل أتوا هم أنفسهم به ؛ حتى يهمل الحاضر ، ونعود إلى الماضي ، ماضيهم البحثي ؟



لاتشعر فى البحوث أن هناك من ورائها ثوابت تربوية علمية مصرية ، يعمل على تعميقها ، وتوسيعها ، وجعلها رائقة مصفاة عذبة ! كل ما تشعر به هو "الموضوعات" البحثية وخصوصا فى بحوث التربية ، ترى (المفاهيم) ، ، وتارة ترى "التعليم للتمكن" وتارة ترى بحوث البيئة ، وتارة "الاكتشاف الموجه" و (استيضاح القيم) ولا تجد فى تلك القيم ما يمت إلى القيم الإسلامية ، وإنما سموها (الخلقية) !

وتارة ترى بحوث التربية الوقائية والتربية التكنولوجية، وهى أحدث الموضوعات البحثية التربوية فى مجال التربية العلمية !  
بحوث كلها "سراب" بقعة يحسبه الظمان ماء ؛ حتى إذا بلغه لم يجده شيئا ، ووجد الله عنده فوفاه حسابه ! وهى كلمات بعضها فوق بعض " لا تكاد ترى حقيقة مجتمعنا المصرى نوعا . وتشعر أنك فى مجتمع من الرفاهية العلمية المستندة إلى رفاهية اقتصادية !

إن الذى لا يريده البحث العلمى؛ المصرى أن يفرق بينه ، وبين البحث العلمى فى العالم المتقدم . هذا التفريق ليس على سبيل القصم والفصل ، وإنما على سبيل فهم الفلسفة الكامنة ، وراء كل صنف من صنفى البحث ، وهى صنفان اجتماعيان ، واقتصاديان ، وثقافيان فى أساسهما .

ولكى نوضح ما نقصده نضرب الأمثلة :هل نتوقع أن يعنى التعليم الطبى فى العالم المتقدم ، بالبلهارسيا؟ أم أنه يتوفر فى الأساس على بحوث "الإيدز" ومختلف أنواع السرطانات ، وحالات الفشل الكلوى وأمراض الكبد الحادة الناجمة عن الخمور ؟

وهل نتوقع أن تعنى بحوث الفيزياء عندنا ببرامج سفن الفضاء ، وحرب الكواكب ؟ وهل نتوقع أن تعنى بحوث التربية عندهم بالمحددات الدينية الإسلامية ، والمحددات اللغوية العربية والتماسك الاجتماعى الواحد ؟

إن الأسئلة السابقة ، وغيرها كثير ، تضع أيدينا على حقيقة مهمة مفادها أن حركة البحوث العلمية في مجتمع ما يجب أن تكون منطلقة في الأساس من الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني ، في البلد الذي تجرى فيه تلك البحوث . وفي وسعنا أن نميز ثلاثة أصناف من البحوث العلمية :

بحوث الضرورة ، وبحوث الرفاهية ، وبحوث الأمنيات والمسائيرة .  
بحوث الضرورة هي البحوث القائمة على معضلات واقعية مجتمعية ، وهذه نراها في المجتمعات الراقية والناهضة على السواء ، وإن كانت أشهر وأفضل وأرصن في المجتمعات الراقية .

وبحوث الرفاهية لا يستطيعها سوى المجتمعات الراقية لوجود أساس اقتصادي متين ، وخطة ذهنية مستقرة ، واتجاه عام موجب أصيل نحو البحث العلمي .

وأما بحوث المسائيرة فالريادة فيها للمجتمعات الراقية ، والتبعية للمجتمعات الأقل ، وهي ما نقصده 'بالموضات' البحثية ، أو هي كالفقاعات ، أو الزبد الذي يذهب جفاء ! وأساسها نقل الشكل ، والترجمة من دون الوعي بالفلسفة التي نشأت عنها البحوث المنقولة ، وقل - تطبيقاً - كل بحوث الحاسب الآلي في التربية . فالأصل في هذه الحاسبات أنها ملكية فردية ، مرتبطة بمصادر معلومات مركزية متاحة مشاعاً ، بتكلفة يتحملها متوسط الدخل هنالك في البلدان التي تنتج المعلومات (السوفت وير) والأجهزة ، (الهاردوير) . فلمن توجه مثل هذه البحوث في التربية المعاصرة ! ؟

كم فرداً في مصر يتحمل متوسط دخله مبلغ الاشتراك في شبكة المعلومات (الانترنت) ؟ وكم فرداً يقتنى الحاسب ؟ وكم فرداً يستطيع شراء البرامج التعليمية ليدرسها منفرداً في بيته ؟ وكم جهازاً صنع في مصر من هذه الأجهزة ؟ وفي أي عام سيكون لكل بيت حاسب آلي ؟ !

إننا مازلنا عاجزين أمام مشكلة التندى اللغوى على كافة المستويات التعليمية فى مصر والعالم العربى ، فكيف بنا تجربنا بحوثنا العلمية إلى بحوث العولمة والكوكبة وما على شاكلتها؟ !

وثمة ملاحظة خطيرة فى بحوث الترقى - وبخاصة بحوث التربية ، فالغالبية العظمى تتناول التعليم قبل الجامعى : تلاميذه ، ومعلميه ، ومناهجه . والندرة النادرة التى تعنى بغير الأسوياء من التلاميذ فى مختلف أعمارهم ، والجرىء المغامر هو الذى يتناول المعلم الجامعى نفسه فى كليات الجامعة ، وبخاصة كليات التربية!

وقبل أن نفيض فى تلك الملاحظة أذكر واقعة وقعت ذات يوم . فقد كنا فى حلقة بحث أسبوعية "سيمينار" نندارس خطة للماجستير تعرض لتقويم أداء المعلم الجامعى فى مادة من فروع "العلوم" ، وتقويم المحتوى المقدم للطلاب فى ذات المادة فى كل كليات التربية ، أو عينة منها ، مقارنة بالاتجاهات العالمية فى المادة نفسها.

صاحب الخطة كان طموحا جريئا ، ذا هدف مفاده ضرورة أن يكون المعلم الجامعى منضبطا ذا خطة ، وذا منهج أكاديمى وتربوى ، بدلا من أن يكون مطلق الجناحين يفعل ما بدا له ولايربطه بغيره من بنى تخصصه فى مختلف الكليات رابط إلا وهم الحرية الأكاديمية ، فى حين أن الأفئدة هواء ، وتحسبهم جميعا ، وقلوبهم شتى ! .

قدم صاحب الخطة تصوره ، ثم دارت المناقشات كالرحى الطاحن ، وانفلق الجمع الحاضر ثلاثة فرق ، كل منها كالطود العظيم: أساتذة مع الخطة ، ولهم أسانيدهم ، وعددهم قليل جدا . وأساتذة ضد الخطة ولهم أسانيدهم وهم أغلبية ، والطلاب الدارسون الذين جلسوا متفرجين لاحول لهم من رأى ، ولا قوة لديهم على الانحياز لأحد الفريقين الأولين .

وكانت حرباً طاحنة ضروساً تقوم على أساس ذهني مفاده : هل معلم الجامعة ممن يجوز تقويمهم ونقدهم بمثل معلمى المراحل التعليمية قبل الجامعية ؟ تلك كانت هى المسألة ! ولقد كان لكل فرق من فرقى الأساتذة حجته : أما المؤيدون فرأوا أن أستاذ الجامعة إنسان ، ناقص المعرفة ، خطأ . وبجوز عليه ما يجوز على مثله فى كل مهنة ، وأن نقده ليس سوى محاولة لتتقيته ، وتخليصه قذوة خالية من الشبهات إلى أقصى حد ممكن . وأنه لا بد من حدود دنيا توحّد بين الأساتذة فى التخصص الواحد ، لا فى الكلية الواحدة فحسب ، وإنما فى كل الكليات المشابهة من دون المصادرة على الإبداع ، ولاتضييق للحرية الأكاديمية ، وأن الأستاذ الجامعى الذى هو القدرة ، ليس نصف إلاه ، وما هو بظل الله على الأرض .

أما الرافضون فتمسكوا بأمرين هما حرية البحث ، واستقلال الجامعة ، وكأنهم بهذين الأمرين يتمنون حصانة لأستاذ الجامعة بمثل حصانة أعضاء مجلس الشعب ، والوزراء ، والقضاء ! وكنت - كاتب هذا المقال - من النفر المؤيدين المتحمسين ، لا عن هوى ، ولا عن مجرد استحسان فج ساذج ، واستندت فى تأييدى إلى دليل قدمته للمجتمعين ، وكانوا جميعاً من أعضاء هيئة التدريس فى تخصص المناهج وطرق التدريس .

وكان دليلى من جانبين ، فقلت أولاً : إننا نحن المجتمعين من تخصص واحد ولا نملك لغة بحثية واحدة توحّد بيننا ذهنًا ، وتدل على قسمنا فى كليتنا .

وقلت ثانياً : إن مختصى الفرع الواحد فى كل كليات التربية من أقسام المناهج وطرق التدريس ليسوا على قلب فكر واحد ، وإنما كل فى فلك يسبحون ، فنحن هنا نحاول أن نتجاوز "بلوم وشركاه" وهناك مايزالون يسبحون بحمده

ويقصدون له ونحن هنا نحاول أن نكرس النظرية المعرفية النفسية ، وهم هناك ، وهناك مايزالون في بلهنية المدرسة السلوكية النفسية . نحن هنا نحاول أن نرى "القراءة" عملاً ذهنياً ، وهم هناك ، وهناك يرونها جهرًا وصمتًا . فكيف إذن نرفع مستوى المعلم في التعليم العام من دون أن نرفع مستوى معلم الجامعة ؟

ذلكم كان دليلى . لكن كاد لى من كاد ، واقتنص بعض كلمات نددت عنى أولها بسب وقذف ، ما كانا قد دارا فى خلدى . ولكنى اشتيمت ربح مؤامرة فلم أتخاذل عن تبرير موقفى ، ولم أعاند فى الاعتذار لأربح من اقتنص ، ولأقوت عليه الفرصة ، اعتذرت قائلا : إننى اعتذر رغم يقينى أننى لم أخطئ . وباقتراض أننى أخطأت فقد أخطأت فى حق نفسى أولا ، فهل يعقل أن اسب نفسى . وكررت الاعتذار تفويتا لعاصفة رخيصة ، وأجيز البحث ، وهو الآن ضمن الأطروحات التربوية فى مصر .

نعم أجيز البحث لكن بقى الاستعلاء البحثى ، والألفة العلمية غير المبررة التى تريد أن تنأى بمعلم الجامعة عن يد الفحص والتقويم العلميين ؛ وتريده خالصا لذاته ، نرجسيا ، متضخما بمعارف ما كان لتدوم وقد عفا عليها الزمن ، وأكلت الأرضة أوراق أطروحاتها ، وتضخمت من حولها المعرفة . وذهبت أدراج الرياح ، ولا يزال أصحابها يحلمون بها ، وعاجزين عن مغادرتها إلى سواها و"اللى تعرفه أحسن م اللى متعرفوش" و" من فات قديمه تاه " .

#### أجان الترقية :

هناك دوما "حكمة" ، وهناك "حكماة" . والحكماة هم صفوة العقول ، وخلاصة التجارب فى كل من الحياة وضروبها . ولكل عصر حكماؤه ، ولكل حقبة أهلها . وتداخل الأجيال ليس عبثا ، وما هو بخبط عشواء . إنه " تماسك فى النسيج الإنسانى ، وفى الرصيد الخبرى " . حكماة الناس قمم تسعى إليها

الخطوات ، وتهوى إليها الأفئدة استثناسا ، واسترشادا . وتتصاعد الحكمة ، والإحتكام ، والحكماء ، حتى نصل إلى خير الحاكمين جل جلاله . والحكم فتح للمغاليق أمام الأعين ، استجلاء للحقيقة ، ووجه الحق ، والله سبحانه هو (الفتاح العليم) ، ودوما نسعى إليه ونحن ضارعين سائلين : "ربنا أفتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين" .

الحكماء قضاة لاختصوم . وهم يستجلون قطرات الصواب من بين قناطير الركام ؛ فيدلون عليها السالكون إليها ، وهم الذين بأفهامهم يرشدون الصغار الساعين إلى الصفوة ، ليكونوا خلفا خيرا لسلف خير ! هم شهود عيان ، لا أصحاب هوى متبع ، ولا شح مطاع ، شهاداتهم محسوبة عليهم ، وهم بعد مجتهدون لهم أجران إن أصابوا ، ولهم أجر إن أخطأوا ، والعاصم الله وحده .

تلك هي الفلسفة التي نراها كامنة في فكره "لجان الترقية" . ولاندرى لماذا تغير تلك اللجان بين الحين والآخر؟ هل تغير لخلل في موازين الحكمة ؟ أو هل تغير نتيجة للأيديولوجيات ؟ أو هل تغير تبعا لموازين قوى قربت من حوتة القرار الأعلى أو هل تغير لشبهات كانت وأصبحت حقائق أوجبت التغيير ؟ وكيف نستغنى بحكيم عن حكيم . وأليس جديرا بنا أن نفيد من كل أرصدتنا من الحكماء ؟ ! أم أن كثرة الحكماء مفسدة ملهاه ، ومشغلة ؟ وعلى أي أساس يكون التغيير ؛ بمعنى ما الدوافع الكامنة الخفية التي وقفت ، وثقف من وراء تغيير لجان الترقية ، وهي - كما قلنا - لجان الحكم ، في أصل فلسفتها ؟ إن المتتبع لحركة الترقيات العلمية سيجد أنها قد تدرجت من التعيين المباشر ، إلى الأقدمية الزمنية مشفوعة بالثقة ، إلى الترقى بأرقام الإبداع ، إلى الترقى بأعداد غير محددة من بحوث منشورة ، أو مقبولة للنشر ، ثم هاهي ذي الآن في يد مقرر واحد ، وبأبحاث محدودة ! وشتان - دوما - بين بريق "النظرية" ، ووعورة التطبيق ، هكذا كانت النظرية الماركسية ، غاية النصوع والاتساق

المكتوب ، ولكن أتاها حثفها من تطبيقها ، ومن تضافر أعدائها عليها . وكثيرا ما تحمل النظريات البراقة عنصر هدمها من داخلها ، ما لم تتدرك هي نفسها سوءاتها ؛ وتطور نفسها بنفسها ، وعادة "لايشكر السوق إلا من ربح! عادة لايشكر لجنة إلا من اجتاز عقباتها ، ثم لايعنيه الأمر بعد ذلك ، ولكل لجنة ضحاياها ، ولكل لجنة مريدها . وكذلك فلكل لجنة ثغراتها ، وأسألوا اللجنة الحاضرة عن أحوال اللجان السابقة التي انتقلت إلى صفوف "المعارضة" ، ثم أصبحت الآن تترصد اللجنة الحاضرة وتتبع ثغراتها

وكل نصوص لجان الترقية ، نصوص جيدة ، لكن المشكلات دوما تتجم عن التطبيق . والقواعد الجديدة محكمة الصياغة في ظواهرها لكن التطبيقات تسفر عن حالات شاذة : منها ما هو معروف بالتهافت ويجاز ، ومنها ما هو مشهور بالرصانة ، ويكاد له في الامتحان الشفهي ؛ حتى يستثار فينكلم فيخطيء فيكون ما يكون .

إن فكرة الامتحان الشفهي تكون جيدة لو استخدمت من وجهين : وجه للمجيد للتأكيد من مظان إجادته ، بعد قبوله مكتوبا ، ووجه لمن تعثر كتابة ، فيطلع عليه شفويا ، لعله يحسن ويلتمس له عذر في بعض سقطاته المكتوبة شريطة ألا يكون شائنة فادحة .

جميل أن يكلف الباحثون بخطة بحث ، واستقصاء للاتجاهات الحديثة في مجال التخصص لكل باحث على حده ، والأجمل أن تجمع هذه الاستقصاءات ، وتلك الخطط في كتيبات تعد في صورة خطط تقدم لوزارتى : التعليم العالي والبحث العلمى ، ووزارة التعليم ؛ لتكون سندا للتطوير ؛ تطوير التعليم قبل الجامعى . أما أن يكون هكذا من دون فمألها مأل أطروحات البحوث في المكتبات ، وهي في واد ، وصناع القرار في واد آخر .

ولسنا ندري لماذا لا يضاف إلى معايير الترقى ، معياران آخران هما : الكتب المؤلفة ، وكتابات التدريس لتكون الصورة العامة لمن يجاز أستاذًا بالتحديد صورة شاملة كافة جوانب الأستاذ الجامعي : كتابة بحوث ، وشفهيا ، وتدريس ، وتأليف . إننا ممن يرون بحوث الترقى " موقفا " عقليا من التراث والأدبيات المعاصرة ، ومن الفلسفة الاجتماعية للتخصصات العلمية ، ومن المستجدات العالمية ، وهى كذلك تمحيص واقع علمى ؛ سعيا إلى مستقبل أكثر نضجا ورقيا على نحو يدفع حركة التطوير وفقا لفلسفة يرسى دعائمها أساتذة الجامعات ؛ من منظور صلاحيتها للتطبيق مع قلة التكلفة ، بدلا من أن تجاز أوراق لا تطبيق ، وتطبيق أفكار لم تبحث ، ولم تمحص .

#### التدريس الجامعى :

الفارق كبير بين "التعليم" و "التدريس" . فالتعلم من مادة (ع . ل . م) وهو أصل فى اللغة واحد صحيح يدل على أثر فى الشيء يتميز به عن غيره . ومن ذلك العلامة . والعلم الشق فى الشفه العليا . وعلم الأمر تعلمه أى أتقنه وحذقه وخبره . وفى القرآن الكريم : ' وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتنه ، فلا تكفر ' ، أى يبينان للناس علامات لما حرم عليهم فيجتنبونه ، وعلامات ما أحل لهم فيلتزمونه . والإثم فى العلم لا يكون بمعرفته ، وإنما يكون بعدم العمل به إن كان علم خير ومنفعه ، أو العمل به إن كان علم شر ومضرة كالسحر ، والزنا واللواط وشرب الخمر . وفى القرآن الكريم : ' الرحمن علم القرآن . خلق الإنسان . علمه البيان ' . أى جعل القرآن مميز سهلا ميسرا لأن يذكر ، ويذكره جعل الإنسان مميزا عن غيره من الحيوان . وأما "التدريس" فمادته (د . ر . س) ، وله أصول ثلاثة هى "الخفاء" و"الخفض" ، و"العفاء" ، ويهمنى هنا "الخفض" بمعنى التذليل والتيسير ، وجعل الصعب هينا ، والغامض واضحا ، والخفى معلنا ولذا يقال : درست القرآن ؛ تتبعته



كسالك الطريق شيئاً فشيئاً ، ومرة بعد مرة . ومنه درس الناقاة يدرسها درساً ؛  
 أى راضها . ومنه درس الكتاب يدرسه درساً ودراساً ، ودراسة : أمانه -  
 الكتاب - عائد الدرس نطل به حتى أفتاد لفهمه وحفظه وأصبح ذلولاً بكثرة  
 القراءة ؛ ودارس بمعنى قرأ على أحد ، أو قرأ عليه أحد . وسمى النبي " إدريس  
 " باسمه هذا ، لكثرة دراسته كتاب الله تعالى . وفي الحديث : " تدارسوا القرآن  
 " ، أى قرأوه ، وتعهدهوه ؛ لكى لا تنسوه . وفى صفات أهل الجنة قيل : " إنهم  
 يركعون نجياً ألين مشياً من الفراش المدروس ؛ أى الموطأ الممهد .

ومما سبق يظهر مايلي :

أ - أن التدريس هو المقدمة اللازمة للتعليم .

ب - التعليم هو غاية التدريس .

ج - التدريس عملية تراص فيها المعرفة الكلية فتجزأ ، والصعبة فتيسر ،  
 والغامضة فتوضح ؛ حتى تكون ميسورة الفهم والحفظ ، فتصبح كالعلامة فى  
 ذهن الدارس الذى يكون معلماً ، ومتعلماً .

د - التدريس والتعليم عمليتان متلازمتان بالضرورة فالتعليم بغير تدريس  
 لا يودى إلى علامات وتعلم .

هـ - التعليم هدف وغاية والتدريس وسيلة لازمة لتحقيق تلك الغاية ؛ بمعنى أن  
 التعليم نتيجة للتدريس ، وبمقدار هذا يكون ذاك وجوداً وعدمًا ، كالعلة تدور مع  
 المعلول وجوداً وعدمًا .

و - لم يكن عبثاً أن كان للتدريس طرق ، فى حين لم نسمع عن طرق للتعليم !  
 ز - الفعل درس متعد لواحد ؛ أما الفعل ( علم ) فمتعد لمفعولين فنقول : درست  
 الكيمياء والنحو . وعلمت الطلاب الكيمياء والنحو . وإذا ركزنا على الطالب  
 كنا مركزين على النتيجة ، أذ ركزنا على الكيمياء والنحو فنحن نركز على  
 التدريس .

ونعود إلى التدريس الجامعي، وهو النشاط الرئيس الظاهر لأستاذ الجامعة، ويستأثر بكل الأنصبه أكثر من غيره من ألوان النشاط. ومع هذا فهو في حاجة إلى تغيير وتطوير جذريين نوعيين؛ لأنه ما يزال ثابتاً عند ملامح وطرائق بعينها، في حين تغيرت الأمور المؤثرة فيه.

زاد التكسد الطلاب، وضاقَت القاعات، واتسعت المعرفة وانتشعبت، وتطورت تكنولوجيا التواصل، وتبدلت خصائص المتعلمين، فلم يعودوا قارئين، ولا يقرأون إلا قبيل الامتحانات.

كل شيء تغير وتبدل، فالتغير قانون الكون؛ لذلك يجب أن يكون التغير منهج الناس في مواجهة قانون الكون. ومع هذا فسمات التدريس هي كما عهدناها. ولست تسمع في قاعات الدرس لغة رصينة فصيحة علمية يحترم المدرس فيها ذاته، وهويته، وتراثه، وقوميته، ودينه، إنما تسمع أخلاطاً، أو أضغاث أخلاط يضل فيها السمع المفكر، ويأنف منها صاحب اللغة، الغيور عليها. وقد ترى من المحاضرين من يفتح كتاباً أمامه، وهو قاعد، يتلو منه صحفاً محررة، يتتبعها حرفاً حرفاً، وسطراً سطراً. ويظل بها حتى ينتهي من المقدار الذي حدده، وربما يتابع المستمعون الكتاب نفسه في أيديهم، أو هو يملأ عليهم فيكتبونه بكرة وأصيلاً، ولا محاوره، ولا مداخلة، ولا مناقشة، ولا تدريس، ولا مذاكرة.

هذا عن شكل التدريس. أما مضمونه ومحتواه، فما هو بالمعرفة بحال، وإنما هو تاريخ المعرفة كما تحدر إلينا من القدماء، عرباً كانوا أو يونانيين. وهذا ما يسمى بالترتيب المنطقي الذي يتبع نظام السرد القصصي التاريخي، من دون مراعاة للترتيب النفسي، وبغض النظر عن فهم الطلاب إياه، من عدمه.

خذ مثلاً تاريخ التربية، في كليات التربية، تحده قصة لا بد من أن تبدأ بأفلاطون؛ إن لم يكن من سقراط، ثم تتوالى أسماء الأعلام الأجانب حتى

نصل إلى نجم التربية الأوحـد "جون ديوى" ، لنسرد أياديـه البيضاء فى "الخبرة" و "البرجماتية" .

وليتقـا مثـل هـذا السـرد التاريخى فى المشرق ، ومن تراثنا العربى والإسلامى ، وفى مختلف العصور ؛ حتى عصر الأزهر الشريف فى مصر . كلا لست واجدا أثرا للفلسفة العربية الإسلامية ، وكأن هاتين الفلسفتين عار ، أو كأنهما خلتا من أعلام يستحقون الذكر والإشادة بهم .

إن الأنموذج الجامعى وبخاصة التربوى فى التدريس أنموذج عربى خالص منذ أيام محمد على حتى لحظتنا الراهنة هذه ، ونحن فى قاعات الدرس "نبشر" بالفكر الغربى ونرص أسماء أعلامه : فاراداي ، جاوس ، رذفورد ، لافوازييه ، كبلر ، فيثاغورث ، إقليدس ، مندل ، مندوزا ، سارتر ، كير كجورد ، دالتون ، آدم ، سيمون دى بوفوار ، بلوم ، جانبيه ، يكنز ، وبذلك فلسنا - كما يبدو - أصحاب فكر ، ولنا بأصحاب بصمات ولاعلامات ، وليس من موقف - حتى فى التربية لنا ، وحتى لغتنا الأم فلسنا بقادرين على التفوق فى تعليم أبنائنا إياها ونشكو من إحذار مستواهم فى كل مراحل التعليم فى هذه اللغة .

إننا فى قاعات التدريس لسنا قدوة ، فمننا من يختزل المحاضرات ، ومننا من لايدوم على حضورها إلا لبيع المذكرات . ومننا من يوكل أمر المحاضرات الى المعيدىـن والمدرسين المساعدين ، ومننا من يدير المحاضرات من بعيد بالريموت " كنترول " . ومن ثم فكيف نطالب متعلمينا بالانضباط ، وهم ليسوا بواجدية ، أمام نواظرهم ؟ إنهم يفتقدون المثال والأنموذج ليحتذوه . لقد سنلت السيدة عائشه بنت أبى بكر رضى الله عنها ، عن خلق الرسول (ص) ، فقالت : "كان خلقه القرآن" . وقالت فى سياق آخر : "كان قرأنا يمشى على الأرض" ؛ عليه الصلاة والسلام .

وما استطاع "سقراط" أن يتنكر للقانون الذى صاغه وأحبه وأمن به ، على الرغم من محاولات تلامذته ؛ أى يلتفوا حول القانون ، وأن يدبروا أمر هربه رفض سقراط كل ذلك وتجرع السم .

وهكذا أنت واجد الرسل والأنبياء وعظام القواد والمفكرين . كلهم أمثلة كبرى ، ونماذج عليا على أفكارهم ودعواهم . هم رواد قومهم والرائد . كما يقول نبينا (ص) - لا يكذب أهله - وسؤالنا هنا :

هل نحن فى التدريس الجامعى قدوة ، وأمثلة ، ونماذج لطلابنا ؟ وهل لنا من موقف علمى وتربوى فى عالمنا العربى وفى مصر ؟ وكيف يطور التعليم الجامعى أفراد ليس لهم موقف من المعرفة ومن العلم ، ومن التربية ، إلا الموقف الغربى المنتحل المنقول ؟

وقد يكون سؤال : كيف المخرج ؟ وها الروافد التى تجعلنا أصحاب موقف ؟ الإجابة : رافدان : البحوث وقد تناولنا ، ثم التأليف .

### التأليف الجامعى :

مصطلح التأليف من (ألف) وليس من (ألف) : فمصدر الأول تأليف ، ومصدر الثانى : إلف ، وإيلاف ، وهذا الأخير من الأئس الحادث بعد معايشرة . والفاعلان من مادة ( أ . ل . ف ) ولها فى العربية أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء ، والأشياء الكثيرة يضم بعضها إلى بعض ويشد برابطة موحدة منسقة فهو التأليف بعد تفرق ، وهو الوصل بعد تجهيز وتهينة حصادهما التأليف ، ومنه تأليف الكتب .

وعلى هذا فتأليف الكتب عملية تبدأ من فكرة تلح فى ذهن صاحبها ، وتجمع لها شواهدا ، ونقائضها ، ويرتب فيها بين الشواهد ، وتناقش النقيضات وتشد الأفكار بعضها إلى بعض فى وصلة ظاهرة ، وسياق محدد

ليبدو كل ذلك متماسكا سلسا سهلا معبرا عن الفكر ، وحصاد ذلك كله "كتاب" يجمع كل أركان الموضوع وشروطه ، في حيز من الورق أو الجلد أو غيرها مما يحفظ فيه الفكر .

التأليف إذن رحلة على مراحل : أولها استواء الفكرة . وتحديدها بعد انسياج ، والتمكن منها ومن تفاصيلها . وثانيها جمع شواهد الفكرة وما يناقضها ، وثالثها إعداد خطة العرض ، ثم تنفيذها والعمل عليها ، وأخيرا المراجعة والضبط والإحكام ، وقد يكون بعد ذلك تنقيح وإضافة ، أو حذف أو ما شابه مما هو تطوير . تلك هي الصورة النظرية لرحلة التأليف . لكن الواقع العملي لها في الجامعات أمر آخر ، لكن قبل أن نرصد بعض مظاهر الواقع نود لو ركزنا على مكان التأليف من الجامعة ، ومن أستاذ الجامعة .

قلنا قبل ذلك ومازلنا نقول : إن أستاذ الجامعة علامة من علامات الفكر ، وحالة من حالات المعرفة . أو قل : إنه فصل في كتاب وسفر كبير للمعرفة في تيارها المتحدر منذ القديم حتى لحظته الراهنة عند هذا الأستاذ . والأستاذ "موقف" عن المعرفة ، ورأى عن آرائها ، حسب تخصصه ، وبمقدار شموله وحصانته تكون موسوعيته .

وتم مواقف ثلاثة من المعرفة : موقف ينحاز إلى تاريخ المعرفة نفسها ، وموقف مع حاضرها ، وموقف يتجاوز الماضي والحاضر كليهما ، متشوقا إلى المستقبل . وهذه المواقف الثلاثة تكشف عن ثلاثة أنماط من الأساتذة : نمط حافظ ، ونمط ناقد ، وكلاهما مجمع ، ونمط ثالث متبني بما يمكن أن يكون عليه الوضع المعرفي في المستقبل القريب والبعيد ، فأى هذه المواقف الثلاثة هو التأليف ؟

والذي نقطع به أن الحافظ ليس مؤلفا : وما هو بمبدع . وإنما هو ملتزم منضبط وفق ما يحفظه بقوانين المحفوظ نفسه . والتأليف يكون في الموقفين

الأخرين ، الحافظ ملتزم بشكل المعرفة وتاريخها . والدقة فقيه يبحث عن  
العلل الكامنة في المحفوظ والحاضر من المعرفة . والمتنبى مبتكر قواعد  
جديدة وأوضاعا أكثر رحابة وتقدما في المعرفة عن حاضرها وماضيها وفق  
منهج واضح ملتزم لاهوى فيه ولا انحياز .

والكثرة الكاثرة من أساتذة الجامعات من الحفاظ ، وقلة منهم ناقدون  
نقدا جزئيا موقفيا في نقط صغيرة لاتقوى أن تكون موقفا متكاملا . والندرة  
النادرة منهم هم الذين يوسعون "بقعة الزيت" لتتسع ، وتمتد إلى أفاق جديدة رحبة  
، ليست مقيدة بتاريخ المعرفة ، ولا مثبتة عند حاضرها ، وإنما متحركة صوب  
ما يمكن أن تكون عليه في المستقبلين : القريب والبعيد .

التأليف الجامعي وفق هذا المعنى الأخير نادرندرة الغول والعقلاء  
والخل الوفي ؛ وندرة المرأة والرجل المثاليين ، والغالب السادر تاريخ المعرفة  
والتاريخ لهما وفقا لمنظور "كرونولوجى" وابسر المواقف الثلاثة ولا يلزمه  
سوى التجميع والقص واللمصق ليبدوا متكاملا ، وما هو متكامل ، ولا متواصل  
انما هو موصول الشكل منقطع المعنى . وهذا هو حال "المذكرات" المعمول  
بها في الجامعات .

" والمذكرات " تجميعات عاجلة عشوائية معدودة عدا لتبدوا في شكل مؤلف  
يباع للطلاب ، لا لشيء الا لاستيفاء شكل . وكان من الممكن الاستغناء عن  
المذكرات لو أن الطلاب قادرون على البحث والتحقيق ، والاطلاع ، ولو أن  
المكتبات الجامعية مستوعبة أعداد الطلاب ، كافية في مصادر المعرفة ، ولو أن  
دخل الأستاذ الجامعي يسمح له بتجاوز المبالغ التي ستدورها المذكرات ؛ لتتفرغ  
الى التأليف الذى قدمناه .

وأسلوب المذكرات يقطع على الطلاب كل السبل للتعرف على المعرفة من  
مصادرها ، وفي اللغة المصوغة فيها المعرفة ذاتها ، فتتغير الصلة بين المصادر

الأصل ، ولا يعرف الدارسون عنها شيئا، إلا من خلال نقلها مبسّرة مجزّمة مشوهة .

ووثيق الصلة بالمذكرات أسلوب الترجمة الذي يعتمد علي في نقل الكتب غير العربية إلى الفكر العربي، ومع أن للترجمة أصولا وشروطا وقواعد وأركان تجعل من يتقنها قليلا العدد نادري الوجود. فالملاحظ عليه هذا التيار الذي يسمى ترجمة ، في الجامعات وبخاصة في المعرفة التربوية .

ولقد نوه الجاحظ قديما في " البخلاء " أن من شروط الترجمة والمترجمين الوعي باللغتين : المنقول عنها ، والنقول فيها ، لكن ثم فريقا ممن يسمون أنفسهم مترجمين يظنون أن مجرد قسح المعجم مثل : المنهل ، المورد ، وغيرها ونقل مرادفات الكلمات من الانجليزية إلى العربية يعد ترجمة ، وما هي بترجمة ، ولكن وهم الترجمة شديدا .

إن مسالك الترجمة على النحو المعمول به الآن ، ليست سوى تكريس للفكر الغربي في صورته العربية ، وإهدار للطاقة في غير موضعها ، ومن دون طائل . وكان الأولى هو التأليف على النحو الذي أسلفناه .

الترجمة ليست تعريفا ، وليست إلا إيداعا لا يقل قدرا ، ولا أهمية ، ولا خطرا . عن النصوص الأصل . وفي الترجمة نظريات متعددة ، نعتقد جازمين أن من يمارسونها الآن من التربويين - على وجه التحديد لا يدرون عنها شيئا . ومن المهم التفريق بين الترجمة بوصفها ناتجا . وما يحدث الآن ليس سوى عناية بالعملية من دون العناية بالنتائج .

وكيف نثق في ترجمة صادرة عن شخص لا يجيد لغته الأم ، ولا يدرى عنها أي شيء سوى ما كان في ذهنه من أيام المرحلة الثانوية العامة ، وهو كذلك لا يدرى شيئا - من باب أولى - عن اللغة التي يترجم عنها . وقد ينجح من يزعمون أنفسهم مترجمين ، في نقل العلامات الأجنبية إلى معادلاتها من العلاقات العربية استنادا إلى المعجم : لكنهم حتما - يجهلون معرفة " السياق "

، و"البنية" و"التركيب" و"التنظيم" ، وهذه أمور محال أن يكون للترجمة وجود من دون الوعي بها والتدقيق فيها .

وقد تكون الترجمة مفيدة مطلوبة معا إذا أحسنت ، وأجيدت وإذا أسهمت في الدفع نحو التأليف الذي يظهر الموقف الفكرى للأستاذ الجامعى . ونعتقد جازمين أن الأستاذ الجامعى من دون الموقف الفكرى ، لا وزن له . ومن دون المؤلف العلمى الرصين ، لا ثقل له فى حركة الفكر ، وفى تيار المعرفة . فهلا كشف كل أستاذ جامعى عن رصيده الفكرى ، وعن موقفه الفكرى ، وعن رؤيته فى مجاله بمؤلفاته التى تدل عليه هو نفسه !

### خدمة البيئة والمجتمع :

الفارق كبير بين المنطق الأرسطى ، والمنطق الذى أستاذ إليه الفقهاء والعرب المسلمون ؛ فالأول يعنى فقط بصورة الفكر بغض النظر عن الواقع ، وطبيعة الإنسان ، والثانى يعتمد بالواقع الإنسان معا . وفى المنطق الصورى تكون العناية بصورة الفكر ، واتساق المقدمات مع نفسها ، وكفائتها للنتائج فضلا عن اتساق النتائج مع المقدمات التى اشتقت منها سواء أكانت النتائج موافقة للواقع أو لاتوافقه . فالإنسان حر ، واللص إنسان ، وعليه ما للص حر . وهذه النتيجة صادقة فى صورة الفكر . أما فى المنطق الإسلامى فهى نتيجة فاسدة على معيار الصدق الخلقى والاجتماعى والواقعى . الفارق إذن بين المنطقيين هو الصدق والمنفعة الاجتماعية .

ولقد دار جدل كبير بين : هل الفن للفن ؟ أو هل الفن للمجتمع ؟ وعن هذين نجم معيار العائد الاجتماعى ، أو الالتزام فى الإبداع . ولقد دار جدل كبير كذلك بين "الشبلى" و"الحلاج" ، على يد "صلاح عبد الصبور" ، فى "مأساة الحلاج" مفاده : هل ينزل للناس أو هل يذهب الناس أنفسهم إلى المتقف ؟ أو هل المتقف هو الذى يرفع الناس إليه ؟



فماذا نقصد من تلك المقدمات جميعها ؟ نحن نقصد إلى أن أستاذ الجامعة ليس صورة فكر ، وفكره ليس لمجرد الفكر ، وما هو للفكر المجرد ، ولابد من أن ينزل إلى الناس ؛ مباشرة عن طريق طلابه ، وغير مباشرة ، إلى بيناتهم وهم مزودون بالقيم والمعرفة والمهارات ، وإلى المجتمع بأسره عن طريق طلابه ومؤلفاته . ومن دون ذلك فلا فائدة منه ، ولا قيمة له في برجه العاجي الذي يعالج فيه أوهامه بمثل ما عالج أهل الكهف أوهامهم عند "فرنسيس بيكون" .

ونسمع في هذه الحقبة عن ضرورة تسويق الخدمات الجامعية للهيئات والمؤسسات ، وللمجتمع كله . فكيف تكون هذه الخدمات وما الغرض منها ؟ وبقينا فالغرض هو جعل الجامعة في خدمة المجتمع ، بمثل ما يخدم المخ الأعضاء ؛ لتكون الحياة . مثل تلك الدعوة تعنى بنقل مجال الحركة والدأب العلمي ، من أبراجه العاجية الصورية المحض ، إلى أنوف الناس ، وأعينهم ، وأيديهم ، وألسنتهم وأرجلهم ، وجلودهم ، وأفكارهم ؛ فينتقل العلم من حالة الخمول مثل (الهليوم) إلى شتى الروابط : التساهمية ، وغيرها من الروابط بين العلم ، والمجتمع الذي ينفق على العلم بنصيب من الدخل القومي ، ومن الضرائب المجابهة ؛ وما دامت نوايا الأساتذة حسنة ، فلا بد لكل نية حسنة من فعل حسن .

وثم فارق بين "القول" و "الفعل" ، و "العمل" - القول عمل اللسان ، والفعل أعمال بقية الخوارج ما عدا اللسان ، والعمل يشمل القول ، والفعل . ومن ثم فتسخير العلم للبيئة والمجتمع يجب أن يكون عملاً ؛ أي قولاً ، وفعلًا ، لا قولاً فقط ، " يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لاتفعلون ، كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لاتفعلون " صدق الله العظيم . والله يحب إتقان العمل ؛ أي إتقان القول ، وإتقان الفعل .

وقد يتقن أستاذ الجامعة بحثه ، وما عسى قد يكون له من مؤلفات . لكن الملاحظ أن الفكر الجامعي في خدمة البيئة والمجتمع صنفان : صنف عملي برامجاتي ، وصنف نظري : فالأب ، والصيدلة ، والهندسة ، والزراعة ، وأضرابها يشعر الناس بفائدتها أما ماعداها من الفكر النظري فلا يشعر الناس به ، في حين أنه الأهم والأبقى ، وهو الذي يقف من خلف التطبيقات العملية التي تلبس حيوات الناس بيئة ومجتمعاً.

وقد نفهم لماذا تعزل الأساتذة عن بيئاتهم ومجتمعاتهم ؟ ولماذا تبدو الجامعة غريبة في وطنها مليئة بالتعاضل ، والأنفة ، والتعقد ، والاستعلاءضاربة التوقع على الذات إلى حد يقترب من التصلب . السبب أن ما يحدث في الجامعات ، بعضها ، أو معظمها ، لأصله له بالحياة خارجها ؛ لأن ما يدور فيها هو القول ، في حين أنه لا وجود للفعل في خارجها وخصوصاً القول غير البرامجاتي . وقد ينافح الجامعيون عما يريدون بمقولة حرية البحث الأكاديمي ، وهي وهم مالم يكن له ثمار . وهي لاتعنى مجرد العكوف على الأقوال وحدها من دون الأفعال التي تدر الفائدة للمجتمع في فلسفته وسلوكه ، واقتصاده وفنه وإجتماعه ، وسياسته ، وصحته ، وزراعته ... إلخ . وكذلك فلا حرية أكاديمية مطلقة ، وإنما هي محكومة ، ويجب أن تكون محكومة موجهة ، لا بأيديولوجيات الأساتذة ، وإنما بقيم المجتمع ومصالح الناس فيه ، وإلا فهي زبد سيذهب - حتماً - جفاء !

وعلى محك الفائدة تظهر مسائل مهمة منها : العلاقة بين كليات الجامعة ومراكز البحوث . ومنها خارطات البحوث . وهاتان مسألتان سنفردها لكل منهما مقالا . وإلى أن يحدث نقول في ختام هذا السياق : إن تطوير التعليم الجامعي لن يكون إلا بأيدي الجامعيين ، لا بأقوالهم ، وأن استاذ الجامعة ليس مجرد أطروحه بليت ، وبحوث أجريت ، وإنما هو - فضلا عن ذا - مدرس يسعى إلى ترك العلامات في ذهن طلابه : عقلا ، وجدانا ، ومهارة ، وهو صاحب موقف من المعرفة والفكر ، وهو خادم بينته ومجتمعه ، وهذه كلها

معايير يجب أن تؤخذ في الحسبان عند ترقية أحدهم استاذًا مساعدًا ، يعرض عليها بالنواجز في ترقيته استاذًا : وفي هذه كله فليتناقش المتنافسون .  
وتمهيدا للنقطة التالية من هذا السياق ، فقد بدت أسئلة بحكم قرى من العمل التربوى وهى:

على أى شكل يمكن أن تسوق كليات التربية خدماتها العلمية ؟ ولمن يكون هذا التسويق . ولصالح من ؟ وما هى صورة الخدمات ؟ و تتصل الأسئلة :

هل تقدم كلية التربية خدماتها للناس مباشرة ؟ هل تقدمها لطلاب المدارس مباشرة؟ هل تقدمها لوزارة التعليم مباشرة ؟ أم نقدمها لمراكز البحوث التربوية مباشرة ؟ وهل تكف هذه المراكز عن تقديم خدمات للوزارة إلا ما تقدمه كليات التربية ؟ وكيف تفيد وزارة التعليم من الجامعة ، ومن مراكز البحوث التربوية التابعة للوزارة ؟ وكيف يكون التنسيق من لدن الوزارة بين كل من دور كليات التربية ، ودور مراكز البحوث التربوية . وكل تلك الأسئلة سنفحصها فى الجزء التالى .



## **الفصل الرابع**

**كليات التربية ومراكز البحوث التربوية :**

**الدور والعلاقة والفائدة**



## الفصل الرابع

### كليات التربية ومراكز لبحوث التربوية :

#### الدور والعلاقة والفائدة

"كلما اتسعت الرؤية ضاقت العبارة" . وكلما تعددت المسارب للماء ضعف مقداره فيها بعدا عن المنبع ، إلا أن يكون المنبع هادرا جبارا لا تفتقر همته ، ولا تضعفه المسارب التي يتولاها جميعا باليئ والضح والتحكم والسيطرة .

تعددت كليات التربية تعددا كبيرا ، وتضخمت إلى حد أظهر ثلاثة أمور بارزة : نقص أعداد هيئة التدريس ، وضعف مستوى المتخرجين في هذه الكليات وتفاوت العمل بين هذه الكليات جميعا ، وفي كل قسم منها ؛ بحيث لاتجد قسما يماثل مثيله في غيره من الكليات ؛ ثم زاد الطين بلة أن الحقت شعب التعليم الابتدائي بكليات التربية ، فاتسع الرقع على الراقع ، وبدا الأمر كأنه لاتنسب ولا خلة بين كل شيء .

النعم الواحد مفتقد ، ولا شيء إلا توقعات منفردة ، كل توقيع يغنى على ليلاه . وكل منها يدعى وصلا بليلى ، وليلى صامتة لاتقر لأى من التوقعات بالحب والعشق .

وأصبحت القضية كما يلى : هل المركزية أفضل من التعدد ؟ وهل للتعدد هوية مخالفة للأصول المركزية ؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد نسخ جاءت على أصل ؟

ولا ندرى الفلسفة التي حكمت ذلك التعدد إلا البعد الاجتماعى والجغرافى ، وزيادة الطلب على التعليم ، وحاجة المدارس للمعلمين ، ولكن كل ذلك جاء على حساب مستوى الأداء ، وتضارب الرؤى بين الأصول والفروع .

ثم تضارب في داخل كليات التربية بين من يقال لهم : الأكاديميين ، والتربويين وبين التربويين في مختلف أقسام التربية : الأصول ، وعلم النفس ، والمناهج وطرق التدريس .

ولكى تزداد الصورة وضوحاً فالعلاقات بين كليات التربية ، ووزارة التعليم قبل الجامعي ليست مباشرة ، وما هي واضحة صريحة ، وإنما هناك متغير وسط بين الوزارة ، وكليات التربية ، هو مراكز البحوث التربوية مثل : المركز القومي للبحوث ، ومركز تطوير المناهج ، ومعهد الدراسات التربوية ، ومركز تطوير التعليم الجامعي ، وكل واحد من هذه المراكز يقال : إن له طبيعة خاصة . وهكذا تتعدد الطباع ، وتشتجر التخصصات وتضيق المصالح .

وقد نستطيع تبين نوع من الصلات بين كليات التربية ، وبعض تلك المراكز كما تستطيع تبين ترادف بينها : فالغالبية العظمى من حملة الدكتوراه في تلك المراكز تخرجوا في كليات التربية ، أو أجزيت أطروحاتهم في كليات التربية ، وأما الترادف فمعناه أن معهد الدراسات التربوية يمنح درجات الماجستير والدكتوراه مثله مثل كليات التربية في التخصصات ذاتها ، ومن دون فارق اللهم إلا أن كليات التربية ترفد نفسها ، وتستكمل أعداد هياتها . في حين أن هذا قد لا يكون في المعهد المشار إليه . وحصاد ذلك كله أعداد مهولة من حملة دكتوراه الفلسفة في التربية : من داخل كليات التربية للكليات نفسها ، ومن كليات التربية بمراكز البحوث التربوية ، ومن داخل كليات التربية لمن ليسوا في أي من تلك المراكز . ومن معهد الدراسات التربوية لبعض هيئته ، ومنه لمن هم المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ومنه لمن ليسوا في أي من هذه المراكز !

ومثل هذا الأمر يثير قضايا مهمة تعرضها في أسئلة :

- على أي أساس تمنح كل الدرجات ، ولماذا ؟



- هل من تغاير فى النوع بين كل تلك الأطروحات ؟
- هل منحت تلك الأطروحات وفق خطط قومية جماعية ، أو لمجرد الرغبة فى نيل الأطروحة واستيفاء مسوغات النيل ؟
- ما مقصد الأطروحات التى نيلت ولم توظف ، لا فى الجامعة ، ولا فى معهد الدراسات التربوية ، ولا فى المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ؟
- كيف تفيد وزارة التعليم قبل الجامعى من كل تلك الأطروحات التربوية ؟
- ما الصلة ، أو الصلات بين مركز تطوير التعليم ، وكل من كليات التربية ، ومعهد الدراسات التربوية ، والمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ووزارة التعليم قبل الجامعى .
- من يقود من ؟ وما الخطة العامة التى ينفذ كل مؤسسة من تلك المؤسسات دوره المنوط به فى هذه الخطة ؟
- وإجمالاً: ما الفارق أو الفوارق بين كليات التربية ، ومعهد الدراسات التربوية ؟ وما الفارق أو الفوارق بين كليات التربية والمراكز التربوية الأخرى ؟

تلك مجموعة من القضايا بالغة الحساسية التى تجعل من يلمسها ، ناهيك عن يتناولها ، ماثلاً فى دائرة الخطر . ولمزيد من تناول تلك القضايا يجب أن نتلمس أنواع النشاط فى كل مؤسسة من تلك المؤسسات . وهذه المسألة بادية للعيان ، واضحة كل الوضوح ؛ من حيث إن أهم نشاط فى كليات التربية هو التدريس ، وهو نشاط ليس موجوداً فى المؤسسات البحثية التربوية المشار إليها .

وأما عن البحوث ففى كل منها بحوث وهذا وجه شبه . لكن أوجه الاختلاف هنا مركوزة فى أن بحوث كليات التربية موجهة فى المقام الأول للترقى إلى استاذ مساعد ، وإلى استاذ ، فضلاً عن إجازة الماجستير للمعيدين ، والدكتوراه للمدرسين المساعدين لاستكمال أعضاء هيئة التدريس .

أما البحوث فى بقية المراكز فنوعان: بحوث للمراكز نفسها ، وفق خطة للوزارة التابع كل مركز ، وبحوث قد يصطنعها حملة الدكتوراه فى هذه المراكز للترقى ؛ يمثل ما يفعل رجال الجامعة من أعضاء هيئات تدريسيها .

وهنا فارقان رئيسان لهما من الدلالات ما لهما ؛ الأول أن الجامعة من طريق لجان الترقيية هى المسفولة عن إجازة المرقين إلى درجات أعلى . والثانى أن مراكز البحوث ، وبخاصة مركز تطوير المناهج ، والمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية هما "مطبخ وزارة التعليم" الذى عن طريق ه تعد خطط الوزارة سواء فى إعداد المكتب وتطويرها ، أو فى تنفيذ مايسمى بالسنوات البحثية فى المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

إن فكرة "المطبخ" هذه هى الأكثر أهمية ؛ لأن أصحاب المطبخ أقرب التربويين إلى صناع القرار السياسى التربوى ، وهذا مالا يتوافر فى كليات التربية ، لأعضاء هيئات تدريسيها ، وكل ما يصدر عن هذين المركزين ملزم للنظام التعليمى ؛ لأنه ما صدر إلا بتكليف من أصحاب القرار .

أما فى كليات التربية ، فليس كل ما يصدر عنها ملزما أحدا إلا أن يقترب من إحدى اللجان فى المطبخ ، أو أن ينضم إلى زمرة صناع القرار . وهنا سؤال : ماجدوى البحوث فى كليات التربية . فى خدمة البيئة والمجتمع ، والنظام التعليمى ؟ وسؤال ثان : فيم تتفوق بحوث مراكز البحوث التربوية عن بحوث كليات التربية ؛ حتى يكون لها هذا الثقل ، وهذا الوجود النفعى المباشر فى النظام التعليمى قبل الجامعى ؟ فهل الأمر فى تطوير النظام الجامعى يدور فى فلك المقولة الشهيرة " أهل الثقة أو أهل الخبرة " ؟

ويرتبط بما سبق كله مسألة التمويل ، تمويل البحوث سواء في كليات التربية أو في مركز تطوير التعليم الجامعي ، ومركز تطور المناهج ، والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، وهذا التمويل - بدوره - يكشف عن مسألة مهمة مركزة فيما يسمى بالفريق البحثي في كل مؤسسة من تلك المؤسسات .

ولنبدأ من الفريق البحثي ، وهو سمه تميز مراكز البحوث عن كليات التربية ؛ لأن البحوث الصادرة عن تلك المراكز ليست رؤى أفراد في أساسها ، وإنما هي تطلعات وزارة ، لازمة للنظام التعليمي ، لازمة لما يسمى بالسنوات البحثية ، فهي إذن مجموعة يسندها التمويل القومي ، وسرعة التنفيذ ، وكثرة أعداد العاملين في الفريق ، فضلا عن تيسيرات البحوث الصادرة عن صناع القرار ، وهذا كله غير متوافر لبحوث أعضاء هيئات التدريس في كليات التربية ؛ فهي بحوث فردية ، أو ثنائية على أقصى تقدير ، وليست صادرة عن خطة قومية ، ونتائجها - كما قلنا - ليست ملزمة . ولنا نعلم - يقينا - أن تم تمويلها قويا لبحوث أعضاء هيئات التدريس في كليات التربية ؛ وهو الأمر المتوافر في مراكز البحوث .

وفي السنوات البحثية أمران مهمان هما : المبالغ المعتمدة ، لكل بحث جماعي على حده ، ولكل البحوث بما فيها الترجمات ، فضلا عن أعداد البحوث المبتغى أجزاؤها في السنة البحثية الواحدة . ومثل هذه السنة البحثية غير موجود له أثر في كليات التربية .

وهكذا فتبدو بحوث المراكز التربوية عامة الطابع فطرية التوجه ، في حين تظل بحوث أعضاء هيئات التدريس في كليات التربية فردية الطابع ، ذاتية التوجه ، لكن تلك النظرية العامة ليست سوى صدى لمركزية التحكم في البحوث في المراكز التربوية ، تلك المركزية التي تبدو في اختيار البحوث ، وتحديد الترجمات ، وتقليص التمويلات المالية ، أو تحديدها ، وتمريضها ؛ وهذا كله غير موجود في كليات التربية التي تتمتع بما يسمى حرية البحث الأكاديمية ، في حين أن حركة البحوث في المراكز يديرها عقل واحد ينهي

ويصطفى ، ويبعد ، ويقرب ، وهذا التحكم ليس عن خطة معترف بها علميا ، وإنما عن رؤية خاصة يحصنها المثول على قمة السلطة الإدارية فى المركز الواحد ، والقرب أو الالتصاق بصانع القرار التربوى التعليمى .  
ويقينا يجدر بنا التساؤل عن نوع الفكر التربوى السارى فى كليات التربية ، ومراكز البحوث التربوية ؟

إن الذى نفتتن به فى فلسفة البحوث التربوية أنها ليست كالبحوث فى الرياضيات ، والعلوم الفيزيائية . وإنما بحوث التربية تصدر أساسا فى ضوء فلسفة مستمدة جذورها من : مجتمع التربية ، والمعرفة ، فى المجتمع وفى العالم المحيط ، ونوع المتعلم المستهدف ؛ أى أنه لابد من أن نكون معتدين بما يسمى "موضوعية التربية" ، أو قل "واقعية التربية" .

والتربية فى الغرب ما وجدت لنا ، ولاتبحت فينا ، ولا فى مشكلاتنا ، بل إننا لانشغلهم ، لا فى كثير ، ولا فى قليل . إنهم مهووسون بأنفسهم ، مشغولون بها . أنها لاتبحت فينا ، ولا لنا ، وقد تبحت عنا ، لأغراض بعيدة كل البعد عن العلم وعن التربية .

إننا يجب أن نبحث فينا ، ونبحث عنا ، وأما بحثنا فيهم فهو لاجدى ، وبحثنا لهم مشكوك فيه من جانبهم ، وبحثنا عنهم يكلفنا الكثير ، وأخطره ، وأفدحه فقدان الهوية ، وهو ما نشعر أنه حادث وبيل .

وإذا كان فى تربيتنا العربية المصرية من فكر فهو فكر غربى متعمد الاعتماد عليه فى إصرار وترصد . وكلنا - نحن التربويين : فى كليات التربية ، وفى مراكز البحوث التربوية - ننقل عن الغرب كل شىء تربوى : الشكل والمضمون والمنهج ، وليس لنا فيما نمارسه ما يدل على عروبتنا ، ولا على

إسلامنا ولا على موقفنا العقلي الفكري ، إن كان لنا مثل هذا الموقف .  
التربويون ، كل التربويين ينتظرون إبداعات الغرب التربوية حتى يعربوها ،  
أو يترجموها ، ثم يروجون لها في أطروحات ومحاضرات ومناقشات لاتدل  
على واقعنا ، ولا على مشكلاتنا . والسعيد من أتاحت له مقالات وبحوث  
استوفدها من الغرب ، وعكف عليها مخبنا إياها حتى يحولها إلى نسخ عربية  
الشكل ينسبها إلى نفسه ، ويرقى بها ، ثم تضاف تلك الأوراق إلى مخزون  
الأوراق السابق عليها من دون أي إفادة إلا الترقيّة وحدها ، وإلا المشروع  
البحثي المقرر .

والحال نفسه في بحوث اللغة العربية التربوية ، وبحوث التربية الدينية  
الإسلامية ، وكلاهما لم تتج من المنهج الغربي في البحوث بغض النظر عن  
خصوصية اللغة ، والتربية الإسلامية .  
ووثيق الصلة بمسألة "الفكر التربوي" قضية الترجمة التي تحدد بدورها موقفنا  
من (الأخر) التربوي ، وتكشف عن (النموذج) التربوي الذي تدور عليه كل  
أعمالنا التربوية ، في كليات التربية ، وفي مراكز البحوث التربوية ، وبخاصة  
مركز تطوير المناهج .

إن موقفنا التربوي هو "التبعية" ، وتغذى بروافد ثلاثة هي : الترجمة ،  
ودورات التدريب ، وهذه من نصيب المراكز ، والبعثات وهذه من نصيب  
كليات التربية . والترجمة تحديدا أحادية الاتجاه ، فهي دوما من الانجليزية  
والفرنسية ، وأخيرا الألمانية واليابانية ، وليست بحال من العربية إلى أي تلك  
اللغات ! وهذا الاتجاه الأحادي يوضح في جلاء : من المرسل ، ومن المستقبل  
؟ المرسل هم ، والمستقبل نحن ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . وكم كنا نود أن  
تكون الترجمة دائرية منهم إلينا ، ومنا إليهم . ولكن الحادث غير ذلك ،  
والسبب واضح جلي ؛ أننا لانملك ما يفيدهم ، وليس عندنا ما يجعلهم يفيدون  
منا إلا المعلومات والبيانات عنا ، وهم يحصلون عليها بوسائلهم ، وبأيد

مصرية مدفوع ثمن عملها ، وكيف تترجم لهم ، ونحن نقلنا عنهم ما هو عندنا ، وليس معقولا أن تعود إليهم بضاعتهم ، وهل لو رأوا بضاعتهم هذه ردت إليهم ، هل سيحفلون وهم الذين أنتجوها ؟ أم أنهم ساعثذ سيطالبون بحقوقهم في الترجمة ، وسيعيبون علينا استخدام مصادرهم من دون إذن وفق حماية حقوق المؤلف .

وأمر الترجمة عجب في كليات التربية ، وفي مراكز البحوث التربوية ؛ ففي الأولى هي مشروعات فردية خالصة تعتمد على هوى الفرد الواحد من أعضاء هيئات التدريس التربوية ؛ هذا إذا حدث وغامر أحدهم بالترجمة . أما في مراكز البحوث التربوية فتجرى وفق خطط واتفاقيات (مصرية - غربية) ، ووفق اختيارات ذاتية خالصة من صناعات القرار ، ومن هم على قمة الهرم الإداري في مراكز البحوث التربوية . وفي كل فلسنا نملك هيئة قومية للترجمات التربوية ، إليها تعود الخطط ، ومنها يعتمد المترجمون . أو تختار الترجمات الأقوى في نظام للمسابقات الخاصة بالترجمة ؛ حتى لا يتحول الأمر برمته إلى "تكايا" يستظل في ظلها ثلة من "الكبار" ومن تبعهم من الصغار الموظفين المنفذين أوامر الكبار ؛ وقلة قليلة قليلة ممن هم ضالعون في فنون الترجمة .

إن الترجمة ليست نقلا حرفيا لما هو عليه ذلك الآخر التربوي . وليست أداة لمحو (الأنثا) التربوية ، وليست مرآة لنرى عليها الآخرين ، ولايرانا - بالمثل - الآخرون ؛ كلا وإنما الترجمات التربوية محكومة بفلسفة هي نفسها فلسفة التربية المصرية ، لا فلسفة أولى الأمر ، ولا وفق هواهم ، ولا حسب ما يمتلكون من كتب في مكتباتهم الخاصة يفرضونها على مستقبل بلد وحاضره ، وعلى أفكار ناشئته.

وقد يقال : إن ثم تشابها بيننا وبين الآخر تربويا هو الذى يسوغ تلك الترجمات على نحوها الحادثة فيه . ونقول : إن ثوابتنا التربوية مختلفة عن ثوابتهم

التربوية ، ولهم لغة ، ولنا لغة ، ولهم اقتصاد ولنا اقتصاد ، وقد نتفق فى القيم ، لكننا ، نحن ، وإياهم ، مختلفون فى ترتيب تلك القيم على سلم القيم ذاتها . أما عن مستوى الترجمات التربوية ، فحدث ، ولا حرج عليك ، وخصوصا إذا علمت من يجريها ، وكيف يجريها . يجريها أناس لا صلة لهم باللغة العربية ، ولا باللغة الإنجليزية ناهيك عن الفرنسية والألمانية ، واليابانية . يجرونها كلمة بكلمة وأمامهم "المنهل" و"المورد" وما على شاكلتها .

إن كليات التربية ، ومراكز البحوث التربوية ؛ كيانات موجودة حقا فى عالم التربية المصرية . لكنها كيانات بدون رابط جمعى فلسفى بينها جميعا ، وكل واحد منها رأس فى ذاته . فمن وراء من ؟ ومن أمام من ؟ ومن يقود من ؟ كنا نتوقع بحكم التاريخ أن تكون الريادة الذهنية للجامعة ممثلة - فى هذا السياق - بكليات التربية ، فهى أول ، ومراكز البحوث كلها تالية ؛ ولكن الحادث غير ذلك ، والأسباب أكثر من أن تحصى ، وأخطر من أن يصرح بها . القضية ليست هينة ، والعلاقات تائهة ، إن لم تكن ضائعة . والحل أن يعاد صوغ مراكز البحوث التربوية وفقا لتبعيةها للجامعة ، وأن يكون الاثنان معا فى خدمة التعليم ، وفق خطة وخارطة بحوث قومية جماعية وفردية ، وبغير هذا يحق لنا أن نسأل بمثل ما سأل "هيمنجواي" : لمن تدق الأجراس ؟ ، وبمثل ما سأل زكى نجيب : لمن يغنى الشاعر ؟





## **الفصل الخامس**

**خارطات البحوث : خطوة نحو التكتل التربوي  
في عالم التكتل السياسي والاقتصادي**



## الفصل الخامس

### خارطيات البحوث : خطوة نحو التكتل التربوي

#### في عالم التكتل السياسى والاقتصادى

لقد ظهر جليا في الفترة الأخيرة من هذا القرن العشرين ؛ لجوء قوى العالم ، كبريها وصغيرها إلى التكتل : السياسى والاقتصادى ، وإن كان التكتل الاقتصادى هو الأظهر والأشد . ولم يعد من مكان للكيانات الصغيرة على خارطة العالم إلا أن تتضخم في "كتل" اقتصادية ، وصناعية ، ومعرفية معلوماتية ؛ فصيغة الكتل هي الصيغة التي تناسب القرن القادم ، فضلا عن ما وراء الكتل من معرفة منتجة ، ومعلومات مصدرة إلى بقية كتل العالم .

ولأمتنا العربية أحلام تكتل لما تتحقق بعد ، مثل حلم القومية ، وحلم الوحدة ، والسوق العربية المشتركة ، ومحكمة العدل العربية . وكلها أحلام حالت وتحول دونها أمور سياسية تفرض نفسها على الساحة الدولية ، وثقة مفتقدة بالتبادل بين الدول العربية ؛ تغذوها وقائع جسام تقع بين الحين والآخر سياسيا وعسكريا في نطاق الأمة العربية ، فتضعف الأمل في الأحلام ، وتضعف هذه الثقة بين الأطراف العربية . ونحاول في هذا الفصل المقال أن نقدم أنموذجا على تكتل من نوع آخر هو التكتل التربوي العربى ، من دون افتئات ، ولا جور ، على خصوصية كل قطر عربى ، وسنضرب له مثالا بالعمل التربوي في مصر ؛ ليكون - مثالا - قد يحتذى به عربيا ؛ وليكون رابطا ضامنا موحد العلاقات بين المؤسسات التربوية المعمول بها في داخل كل قطر ، تصعيدا إلى توحيد العلاقات التربوية على المستوى العربى كله .

ونحدد أهدافنا من هذا المقال فيما يلى :

١ - إيجاد ما يسمى بالفكر التربوي : المصرى والعربى .

- ب - توحيد الجهود التربوية : مصريا وعربيا ، بدلا من تناثرها على المستويين : المصرى والعربى ، وتفككها ، وتكرارها ، وتضاد أهدافها .
- ج - تعميق مستويات البحوث التربوية بدلا من تسطحها وإبتذالها .
- د - تحديد الهوية البحثية التربوية : مصريا وعربيا ، بدلا من ذوبانها فى خضم التيارات التربوية الوافدة ، فتبدو مجرد (موضات) بحثية كالفقاعات ماتلبث أن تذهب أدراج الرياح ، كالصدى ، وكلمعة السراب فى الهاجرة .

إن مسعانا إلى تحديد فكر تربوى عربى ، ومصرى ؛ مستند إلى أمرين اثنين هما : موضوعية التربية ، وجغرافيا التربية . ومهما اصطنعت التربية والتربويون "المنهج العلمى" ، فما هو بمغن عن أن للتربية موضوعا ، ولها مكان . ولا شك أن موضوع التربية المصرية ، والعربية ، مختلف كل الاختلاف عن موضوعات التربية فى كل المجتمعات الأخرى فى هذا الكوكب الذى نعيش عليه ؛ ذلك أن لكل قوم لغتهم التى يعبرون بها عن أغراضهم ، ولهم مستواهم الاقتصادى ، ولديهم منظومة من القيم مختلفة عن غيرها لاقى القيم ذاتها ، وإنما فى ترتيب سلم القيم . ويقلل دوما : إن أعراف البيئات حاکمة . وما كل البيئات - حتى فى الإقليم الواحد - متفقة فى الأعراف ، فكيف تتفق فى التربية . وشتان بين تربية تسعى إلى التتميط ، وأخرى تسعى إلى التقريد ؛ لكن ليس كل التتميط شرا ، ولا إثما .

فالتربية اللغوية ، والتربية الإسلامية ، والتربية التاريخية ، فى النظام التربوى ليست جميعها قولية تهدر فيها ذوات الناس فى النظام نفسه ، وإنما تلك التربيات نوع من التأسيس وتثبيت الجذور التى يقوم مستندا عليها النبات ، وهو الأفراد فى المجتمع الواحد .

وللعروبة والإسلام منظورها في التربية ، والإنسان ، والمجتمع ، والمعرفة والعلاقات ، والعبادات ، والمعاملات ، وهذا كله ما نسعى إلى استيضاحه والكشف عنه ؛ ليكون محورا للتربية العربية مختلفا نوعا ما عن غيره من أنواع التربية في المجتمعات الأخرى . وليس متصورا أن تكون التربية في الصين ، واليابان ، مثلها في أمريكا وفرنسا ، وإنجلترا ، وألمانيا ، ومصر ؛ وعليه فلا جدوى من المقارنات بين الأنظمة التربوية مادامت مختلفة الموضوع ، ومختلفة المكان ، ومختلفة الفلسفة ، ومختلفة في (الإنسان) ، وفي الأهداف . الوجه الوحيد للمقارنة هو مدى اتباع المهج العلمي في كل تلك الأنظمة التربوية ، ومحال أن "توحد المقامات" في تلك الأنظمة ليتمكن الجمع ، أو الطرح . المقام هو الإنسان ، ومحال أن يوجد الإنسان في أي نظام تربوي .

إن علينا نحن المصريين التربويين أن نبحث عن "المقام التربوي المشترك" في مصر : بيئة ، وإنسانا ، وهدفا ، ومحتوى . وفي كل كليات التربية ، وفي مراكز البحوث التربوية : ما المقام التربوي المصري المشترك بين هذه الأمور والمؤسسات جميعا . وبالمثل ما المقام المشترك التربوي عربيا ؟ لو استطعنا أن نوجد هذين المقامين التربويين المشتركين : مصريا وعربيا لأمكننا أن نصعد به لنوجد المقام المشترك التربوي العربي والعالمي . وعلى هذه المقامات المشتركة يكون التكتل التربوي : القطري ، والقومي ، وبهذين معا نتماس أو نحتك ، أو نتقاطع ، أو نتداخل ، أو حتى نفترق عالميا وتربويا .

ولكى نحدد هويتنا البحثية التربوية علينا أن نسأل أنفسنا الأسئلة الآتية :

- هل نحن في واقع تربوي متردد ، أو متخلف ؟

- قيم نتردى تربويا ؟

- فيم نتفوق تربويا ؟
- هل لنا من طموح تربوى ؟
- ماذا حققنا من هذا الطموح ؟
- ما الذى تبقى لنا من طموحنا التربوى ؟
- والأسئلة السابقة تفرض علينا أمرين اثنين هما :
- أ - رسم خارطات تربوية لكل القطر المصرى ، ولكل الوطن العربى .
- ب - تحديد ما أنجز من بحوث تربوية :
- فى كل مادة دراسية فى كل قطر عربى ولكل مرحلة تعليمية وحدها .
- ج - تحديد العلاقات المتبادلة بين كل تلك البحوث والأقطار والمراحل .
- هل تقاطع ، أو احتواء ، أو تضمن ؟ وهل هى تصاعدية ، أو هل هى انحدارية ؟ وهل هى مكررة ، أو هل هى مبتورة ؟

ولنضرب مثالا على ما سبق من خلال البحوث التربوية اللغوية ،  
الخاصة باللغة العربية . ففي هذه البحوث خارطة رئيسة مهمة كبرى مرجعها  
نظرية اللغة نفسها وفقا لمنظورين اثنين ؛ هما : منظور النظام اللغوى ،  
ومنظور فنون اللغة . فمن خلال النظام اللغوى لدينا مجالات البحث الآتية :  
المجال الصوتى ، والمجال الصرفى ، والمجال التركيبى ، ومجال الدلالة ،  
ومجال المعجم . وهنا نسال :

- كم أعداد البحوث التربوية التى أجريت فى كل نظام على حده ؟
- كم أعداد البحوث التربوية اللغوية التى أجريت مثنى مثنى فى المجالات  
السابقة ، وثلاث ثلاث ، ورباع رباع ، وهكذا ؟
- هل أجريت بحوث تربوية لغوية من منظور نظام اللغة كله متكامل ؟
- وما سيق مستند إلى التصور النظرى الآتى :

المعجم	الدلالة	التركيب	الصرف	الصوت	نظمية اللغة
					نظمية اللغة
X	X	X	X	—	الصوت
X	X	X	—	X	الصرف
X	X	—	X	X	التركيب
X	X	X	X	X	الدلالة
—	X	X	X	X	المعجم

تلك خارطة رياضية لمستويات متعددة ، وفصائل مختلفة الفئات من البحوث اللغوية التربوية منها المنفرد في كل نظام على حده ، ومنها الثنائي بين كل نظامين ، والثلاثي ، والرابعي ، والكلبي وهكذا . والسؤال المهم : أين كليات التربية ، في أقسام المناهج وطرق التدريس ، في مصر ، وفي كل قطر عربي ، من تلك المستويات المختلفة من البحوث وفقاً لنظام اللغة كلها ، وأنظمتها الفرعية ؟

وتم سؤال أكثر أهمية في هذا السياق : هل تعليم اللغة العربية في كل الأقطار العربية المستند إلى هذه النظرية اللغوية ؟ وهل من الممكن أن تجرى تلك الأقطار على هذه النظرية الواحدة في تعليم اللغة الأم ؛ اللغة العربية ؟ ماذا أنجزنا من بحوث وفق ذلك التصور ؟ وكيف ننجز ما لم ننجزه ؟ هذا هو المقصود بالموقف البحثي الذي يوجه من خلاله ، وعلى أساسه الباحثون اللغويون .

وهناك خارطة تربوية ثانية لبحوث اللغة العربية في التدريس إياها ، مستندة إلى فنون اللغة ، وفق التصور الرياضي النظري الوصفي الآتي :

فنون اللغة	فنون اللغة			
	الاستماع	التحدث	القراءة	الكتابة
الاستماع	X	X	X	X
التحدث	X	X	X	X
القراءة	X	X	X	X
الكتابة	X	X	X	X

وعلى هذى من هذا التصور نستطيع أن نعرف :

- فى أى إتجاه يسير البحث التربوى اللغوى ؟

- ما نصيب البحث التربوى اللغوى من البحوث الثنائية فصاعدا ؟

- ما نصيب البحث التربوى اللغوى من ذلك التصور الكلى المتكامل لفنون اللغة ؟

- ما الذى يمكننا فعله لنستكمل نواقصنا من البحوث التربوية فى تدريس اللغة

العربية ؟

وينشأ عن هذين التصورين أسئلة مهمة خطيرة هى :

1 - على أى تصور يجرى تعليم اللغة العربية فى التعليم العام ؟

2 - على أى تصور يمارس مركز تطوير المناهج عمله فى تطوير كتب اللغة

العربية ؟

3 - ما نصيب المركز القومى للبحوث والتربية والتنمية من هذين التصورين :

أحدهما ، أو كلاهما ، أو منهما معا ؟

4 - على أى تصور من التصورين السابقين تجرى بحوث تدريس اللغة العربية

فى أقسام المناهج وطرق التدريس فى كليات التربية ، فى مصر ، وفى العالم

العربى ؟



الإجابة عن تلك الأسئلة السابقة مخجلة مخزية معا ، مثيرة للغضب وللحزن على أهم "ركن" من أركان التربية العربية . وإذا كنا نعيب على منهج المواد الدراسية المنفصلة ، فهذا المنهج نفسه مستخدم في بحوث التربية ، في كلياتها ، ومراكزها : البحوث التربوية المنفصلة ! ومن ثم كان الحصاد في المدارس هو الحفظ والذاكرة فالنسيان ، وهو كائن في البحوث : أوراق فترقية ، فنسيان ، ولا نظرية ، ولا خارطة ، وإنما شذرات من هنا ، ومن هناك ، ومن هنالك ، وشطحات بحوث فردية لاغير .

والتصور السابق بشقيه صالح أن يكون خارطة بحوث في الرياضيات ، والعلوم الفيزيائية ، والدراسات الاجتماعية ، والعلوم الإنسانية ؛ فكل طائفة فروعها ، وفي كل فرع بحوث ، وبين كل فرعين ، وثلاثة ... إلخ ، بحوث . مازلنا نفتقر إلى بحوث في العلوم الفيزيائية : الكيمياء والفيزياء ، والإحصاء ، تدور على وحدة المعرفة ، وتكامل العلم ، ومازلنا نفتقر إلى بحوث رياضية تدور على فهم رياضى عام مشترك ملخص كل الرياضيات في منهج ومحتوى واحد . ومازلنا مفتقرين إلى كتاب واحد لكل مرحلة ، في الدراسات الاجتماعية يعالج ظاهرة واحدة اجتماعية معالجة كلية من منظور متكامل من الفهم الاجتماعى .

وقل الشيء ذاته في افتقارنا إلى بحوث مشتركة تبحث العلاقة بين الرياضيات والعلوم الفيزيائية . والرياضيات والدراسات الاجتماعية ، والعلوم الاجتماعية ، والعلوم الفيزيائية . والأخطر من كل ما سبق فمازلنا في مسيس الحاجة إلى بحوث لفحص العلاقة بين الفهم اللغوى ، والفهم في كافة المواد الدراسية الأخرى ، وهكذا .

وهكذا فنحن فى حاجة إلى بحوث دائرية وفقا لدورة الخبرة اللغوية ، ودورة أنظمة اللغة ، ودورة العلوم الفيزيائية ، ودورة المعرفة الرياضية ، ودورة الدراسات الاجتماعية ، ثم منظومة المعرفة الإنسانية ، وهذه الأخيرة هى البحوث الشاملة ، وهى غاية فى التطور والتعقد ، وفيها نركز على وحدة المعرفة لا على نوعها ليكون الفهم شاملا عميقا رصينا .

إن التربية المصرية والعربية ، فى أزمة بحوث شديدة غاية الشدة ؛ حيث تعتمد على البحوث الفردية الرأسية ، فى كل فرع على حدة . ونعانى من فقر مدقع فى البحوث الشاملة ، وليس لها من خطة فى البحوث الأفقية : الثنائية والثلاثية ، والمتعددة . لقد قيل منذ القديم : " إن الفلسفة أم العلوم " ، ونقول إن اللغة أم الفلسفة . وهاتان مقولتان صادقتان ، وإن اسئء فهمها . فالعلوم التى كانت الفلسفة أمها ليست هى العلوم الفيزيائية ، وإن الموسيقا علم ، والفلك علم ، والطب علم ، والمنطق علم ، والاقتصاد علم ، والكيمياء علم ، والفنون علم ؛ حتى الرقص علم ، والدين علم ، والأحياء علم .. وبعمامة فكل ما له بنیان معرفى ، وطريقة استقصاء فهو علم . ولهذا فأطروحة الدكتوراه اسمها (دكتوراه الفلسفة فى ..... ) ، وهذا كله محال أن يكون من دون اللغة!

لكل الذى حدث أن بترت المدارات عن مركزها بمثل ما بترت اللهجات الأوروبية عن اللغة اللاتينية ، فماتت ، واستقلت كل لهجة فصارت لغة فى ذاتها ، وضاع الأصل والمركز ؛ ضاعت البحوث الكلية الدائرية الشاملة . وقديما كان البحث الفلسفى يدور حول الروح الواحد ، والمحور الواحد المعرفى الذى يوحد كل شتات المعرفة فى وحدة واحدة ونسق بديع واحد . أما نحن فلا ندرى المحور الذى تدور عليه بحوثنا التربوية ، فى كل مراحل مؤسسات التربية المصرية ، والعربية على السواء : هل هو اللغة ، أو هل هو المعرفة ، أو هل هو المعلومات ، أو هل هو العلم؟

هل أن لنا أن نفكر في " جامعة عربية تربوية " ؟ ربما لو أوجدناها لأفلحت فيما لم تفلح فيه المنظمات العربية السياسية . ولو حدث مثل هذا الحلم لكان سبيلا إلى تكتل تربوي قائم عربيا على خارطات بحوث وفق الخطوات الآتية :

- 1 - التخفيض من البحوث الفردية الرأسية .
- 2 - غربلة البحوث الفردية الرأسية وتصنيفها وتحديد صلاتها بالبحوث الأفقية :  
: مثلى ، وثلاث ورباع ، وشاملة دائريا .
- 3 - البدء في البحوث الثنائية بين كل فروع أى نظام معرفى ، وبعدها البحوث الثلاثية فالرباعية وهكذا .
- 4 - تصور خارطات البحوث الشاملة في كل قطر عربى ، وفى الأمة العربية كلها .
- 5 - توحيد الرؤى والأعماق بين الأقسام الأكاديمية ، والأقسام التربوية ، فى كليات الجامعات العربية .
- 6 - لتكن الخطوة السابقة صادرة عن الجامعات العربية ، ولتكن خارطات البحوث صادرة عن الجامعات ، لا عن مراكز البحوث .
- 7 - يوكل إلى مراكز البحوث ، إجراء البحوث الشاملة الدائرية والتكاملية .
- 8 - يلزم النظام التعليمى قبل الجامعى بترجمة تلك البحوث فى صورة كتب مدرسية تطبق تدريجا حتى يكون التعليم مطبقا سياسة البحوث ، وحتى تكون البحوث رائدة نظام التعلم بحسب كل مرحلة منه .
- 9 - التوقف عن البحوث الذاتية المنفردة فى كليات التربية ، ويوجه الباحثون إلى إنجاز بحوث ثنائية فصاعدا ، ودون الجماعية الشاملة ؛ لاستكمال نواقص البحوث ، وللتمهيد للبحوث الكلية الدائرية .
- 10 - لايسمح بتكرار البحوث فى كليات القطر الواحد ، وقد تكرر فى قطر آخر ؛ حتى لا ندور فى حلقة مفرغة لاتفضى بنا إلى نتائج .

- 11 - يجب التريث قليلا ، عميقا عن النقل التربوى عن الغرب .
- 12 - يجب أن تبلور نظرية ، بل نظريات نفسه عن خصائص المتعلم العربى عامه ، وفى كل قطر ، لتكون ركنا من أركان البحوث التربوية القطرية ، والعربية .

تلك كانت محاولة لتصوير مشروع عربى تربوى يحقق لنا التكتل التربوى فى زمن يتكثل الناس فيه اقتصاديا وسياسيا فربما أفلحت التربية فيما لم تفلح فيه السياسات العربية ؛ الواحدة التربوية ، وهى ممكنة مع الإصرار والثقة وحسن الظن ، وإخلاص التوجه إلى الله ، والوطن ، والأمة ، والعلم ، وماذلك على الله بعزير .

## **الفصل السادس**

**تعليم الإبداع : أممکن ؟ أو هل هو محال ؟**



## الفصل السادس

### تعليم الإبداع : أمممكن ؟ أو هل هو محال

إن من أهم أهداف التعليم الغائبة عن المنهج التعليمى المصرى ؛ إعداد الأفراد ليكونوا منتجى ثقافة ، لا مجرد مستهلكى أفكار وتراث : عربى وغربى ، ومتأولى ثقافة الجيران وإبداعهم .

وفى غيبة هذا الهدف نبت تناقض بين ما ينتجه الآخرون ، وثوابت الثقافة العربية المصرية . فأصل هذه الثقافة أنها مبدعة ، فى حين أن فروعها الحاضرة مستهلكة ، والعكس حادث بالنسبة لجيراننا ، وأصبح لدينا الآن حصاد تعليمى يمكن رصده فى الظواهر السالبة الآتية :

1 - انحسار دور التعليم المصرى فى مجرد الحفاظ على تراث المعرفة وتاريخها ، وترديده ، ولوكة يوما بعد يوم ، فى شكله الموروث منطقيا ، ونقله كما جاء عليه من الأقدمين ، فى حرص ، ودأب ، وإصرار إلى عقول الناشئة .

2 - انعزال التعليم والمدارس عن طبيعة الحياة المعاصرة وتقنياتها ، ومجافاته خصائص المتعلمين ، وطبيعة التقدم العلمى المذهل فى العالم الغربى والآسيوى على السواء .

3 - تراكم الأعداد الكمية الناتجة عن إفراغات التعليم الفنى الثانوى ، والجامعى ، من دون كيف نوعى يتناسب وحاجات سوق العمل الداخلى ، وكفايات سوق العمل الخارجى .

4 - فى ظل آليات الاقتصاد الحر "اقتصاد السوق" حدثت ردادات أفعال اقتصادية فى المجتمع المصرى مما أثر على تضاول فرص العمل لذلك الكم الهائل من القوى البشرية الناتجة عن التعليم .

5 - ثبات هياكل المهارة فى المتعلمين المصريين ، وفى المتخرجين عن مستوياتها التقليدية المعروفة التى لم تعد تناسب التطور التكني الذى أصبح يكتسح العالم ، والسوق ، والمعرفة .

6 - زيادة نسب البطالة ، وانحسار فرص التدريب ، إن لم يكن انعدامها ، وأنقطاع السبيل بين المتخرجين والمعاهد التى تخرجوا فيها لإعادة تحديثهم وتمهينهم وتزويدهم بالمستحدث فى المهارات والكفايات .

7 - ثبات الممارسات التعليمية داخل المؤسسات التربوية عند أمور النقل والحفظ والاستيعاب فى زمن الحاسب الآلى الذى يوجب ضرورة التفرغ لغير الحفظ ؛ لما هو أرقى من التشغيل والتجريب واستنباط العلاقات ، وتطوير الفكر .

ولو قيس تقدم التعليم بالمخرجات الكمية ، لكانت مصر من أوليات الدول تقدما فى هذا الصدد ، وهكذا فى ضوء أعداد الطلاب الناجحين فى الثانوية العامة المنضمين إلى الجامعات والمعاهد العليا ، فضلا عن أعداد التخرجين فى الكليات والمعاهد العليا ذاتها ، والذين يفترض انضمامهم إلى سوق العمل الذى يحتاج إليهم . لكن الحادث كما قلنا ، أن البطالة متفشية ، وسوق العمل فى حاجة إلى كفايات نوعية راقية لم يزود بها المتخرجون ، ولا تجد عملا إلا للمتخرجين فى كليات التربية : العامة ، والابتدائى ، وكليات الطب ، فضلا عن الصيدلة التى يركز أصحابها على العمل الخاص . وهذا زاد الضغط على كليات التربية ، وخصوصا من الإناث . ولم تعد هذه الكليات بقادرة على تطوير مناهجها ، ولا على مواجهة هذه الضغوط الطلابية ، فأصبح انحدار مستوى المعلم حقيقة ظاهرة ، وهكذا تصبح النتيجة سببا ، وتدور دائرة الانحدار من دون وقفه حقيقية لكسر هذه الدورة القاتلة .



والملاحظ كذلك زيادة أعداد الحاصلين على درجة دكتوراه الفلسفة وخصوصا فى التربية ، بفعل التوسع فى كليات التربية الإقليمية التى فرخت أجيالا من المؤهلين معدودة لكنها من دون كيف ، ومن دون فكر ، وأصبحت بدورها سببا فى تردى المستوى ، مستوى المتعلمين ، وهكذا .

وفى كل عام تتعالى الصيحات داعية إلى التحول من ذاكرة الحفظ إلى الإبداع . وقد حفظنا عن ظهر قلب ، لكننا مازلنا عاجزين عن منهج المقصود بالإبداع وخصوصا على السنة المعنيين بالتعليم الجامعى ، والتعليم قبل الجامعى .

هو كلام براق ظاهره حلو متسق متحمس بلهب المشاعر ، لكن هذه كله تقابله (عكا) تلك الصخرة التى تحطمت عليها - كما يقال - أحلام نابليون . إن "عكا" التى نشير إليها هى : نظام الحصص ، والتعليم على فترات ، ومنهم المواد الدراسية المنفصلة ؛ فضلا عن ثبات الممارسات فى وزارة التعليم قبل الجامعى . نقول : إن المحال عينه أن نصل إلى الإبداع وفق منهج المواد الدراسية المنفصلة ، واعتمادا على نظام الحصص ، وبمساعدة الدروس الخصوصية ، التى تعتمد عليها الثانوية العامة ، فأحرزت أفرادا "محترفى امتحانات" وأثمرت المتفوق الفاشل ، وهو الحاصل على 92% لكن لا مكان له فى كليات القمة !

نعم إن الإبداع هو المخرج من كل ذلك الصداغ والصدع ، هو العصا السحرية التى نستطيع بها الموازنة بين إعادة تدريب المتخرجين القدامى ، وتطوير إعداد المتعلمين الحاضرين . والتسابق مع مقتضيات العصر ، والبقاء على جذورنا ، والتنافس مع حركة التعليم العالمى ومتطلبات الاتجاهات العالمية المعاصرة .

الإبداع معنيان : عملية ، ومنتج ، ولقد تكلم المتكلمون عن الإبداع وهم يقصدون "المنتج" ، وفاتهم أن يتناولوه عملية ، وآلية يعتد بها في التعليم قبل الجامعي ؛ ليدفع بالمبدعين إلى الجامعات ، ويدوم احتضانهم ، ثم تنتظرهم في أيام تخرجهم ، وسدهم الفراغات في مجتمعنا المتعطش إلى أفراد ذوي نوعية ، يحدثون نقالات نوعية في مجتمعنا المصري والعربي .

وفاتهم كذلك أن مجرد الكلام عن الإبداع لا يحققه . وحتى لو وفرنا مواد التعليم المبدعة ، ومن دون أن نغير نظام التعليم ، فلن يكون إبداع . ولن يتأتى لنا من مبدعين من مجرد مؤتمرات تعقد هنا وهناك ، ومن مجرد أوراق بحوث هزيلة تتناول الإبداع والمبدعين والمتفوقين أو الفائقين . إن الفقر لا يولد إبداعا ، وإذا حدث فهو مهزول تنقصه المناعة ، وتعوذه حاجات المعدة ، فيقعد عن طموحه استجابة لتحقيق حاجات الحواس ، وقد قالها الإمام الشافعي رضي الله عنه مرتين : "لا تستفت من ليس في داره خبز" ، وقا ل: "لو فقدت بصلة ماحلت مسألة واحدة" !

وكيف لنا بالإبداع وكبارنا مترعون بالتصلب الذهني ؛ وهم يخافون من خوض غمار الغد فيحرصون على الحاضر ، ويمسكون بتلابيب الماضي ، ويسفهبون كل نزوع نحو المستقبل ، ومن ثم يتركزون على ما ألفوه ، ومادرجوا عليه ، وما اكتسبوه من قبل . وأصبحوا يشكون في كل ما لدى غيرهم . وهم لا يطبقون المناقشة ، ويضيقون بالحوار ، ولا يتبحرون للصغار ، فتكون قاعات الدروس في الجامعات ، وفي المدارس ، مجرد منابر يعتليها الكبار طوال الحصص ، وطوال المحاضرات ، وفي عرض العام الدراسي وفي طوله ، وفي كل عام .

إن الإبداع استعداد يموت من دون اتجاه موجب نحوه ، ومن دون بيئة تحضنه ، ومن دون رعاة يذللون سبله ، ومن دون ممارسة قد تحتاج تمويلًا ، لكنها حتما ستوتى أكلها ، ولو بعد حين .

وفينا - نحن الكبار - كثيرون لايحيون التفكير ، ولا يمتدون بالملاحظة ، ولا يتحررون من مألوف خبراتهم ، ولا يخرجون عن حدود ما درسوه ، وما لقنوا آياه منذ سنوات دراستهم ، ومازلنا نحن الكبار نجتره عاما بعد عام كأنه وحى مقدس لا باطل يأتيه لا من بين يديه ، ولا من خلفه .

إننا نريد لتلاميذنا أن يكونوا نسخا من الكتب ، ونعد لهم نماذج الإجابة مسبقا ، ونوفر لهم نماذج الامتحانات ، وكافة التوقعات المرئية ، وغير المرئية . ندرّبهم على التطابق ، وإفراز الاستجابات المعدة سلفا ، كلما رأوا مثيرات بعينها فى الأسئلة . وهذا هو الفكر السلوكى (المثيرو الاستجابة) !

ولا نعترف إلا بالإجابة الواحدة الصواب : One Wright Answer Approach فى حين أن هناك فى تربية الإبداع مدخل الإجابات المتعددة الصواب ! Multi-Wright Answers Approach ، شريطة أن يبرر المجيب إجابته ، والإبداع فى التعبير ، لا فى الإجابة . التفوق عندنا فى التوحيد والتطابق ، فى حين أن الاختلاف لا جمال فيه ، ولا تفوق والإبداع فى ذاته "اختلاف" جميل ، أو هو جمال مختلف ، غير مألوف ، وغير ملتفت إليه ؛ ولذلك تصحبه الدهشة، وهذه الدهشة هى التى تصيب الكبار "التقليديين" المتشددون بالنفور والضجر والانقلاب !

الإبداع كما يقول إديسون : فيه موهبة بمقدار 1 % ، والباقي عرق وكدح ، وعنت ، وتجريب ! وفي التجريب وقت ، ومال ، ومواد ، وفشل كثير حتى تقع السمكة فى شبكة الصيد . قلنا : الصيد ولم نقل : الصائد ، والفارق كبير فى اللغة والدلالة ، هذه اسم فاعل ، وتلك صيغة مبالغة ، هذه لمرة واحدة ، وتلك لحرفة ومهنة بغض النظر عن النتائج . المبالغة هنا فى الصيد ، مرة ، ومرة ، ومرات ومرات ، ومن داوم الطرق فتح له !!

الإبداع أقله " قوة " وكثيرة الكثير " فعل " . ولا قيمة لقوة من دون فعل . والفعل : حدث وزمن ، ومنه التام والناقص . الإبداع فعل تام لا يتم بذاته ، وإنما يتمه صاحبه ، والبيئة ، والمجتمع ، والدولة ؛ وبغير هذا يموت فى أصوله غير مأسوف عليه . الكلام لا يؤتىنا إبداعا ، وإنما الفعل هو الذى يثمر الإبداع ، والقوة هى التى تتضج الإبداع والحض على الإبداع يولد الإبداع ، تماما بمثل ما إن اللغة تتعلم باللغة ، لا بالكلام عن اللغة . وبمثل ما إن القراءة تتضحها القراءة ، و الكلام عن القراءة ، وبمثل ما إن السباحة تكتسب بالسباحة ، لا بمحاضرات عنها .

وهب أننا فعلنا كل ما يلزم الإبداع ، نظريا ، فلا معنى لكل هذا من دون أن تكون رعاية الإبداع ذاته بقرار سياسى ! نعم بقرار سياسى ، وهذا الكلام ليس بدعة ؛ فأحداث التاريخ لا تكذب فى أن السياسة قد تتدخل وترعى الإبداع ؛ فتوفر له الضمان اللازم ، وتجعله خط عمل ، واسلوب حياة يشق مجراه فى قلب الوطن حتى يوتى أكله .

هل تذكرون تفوق ألمانيا فى الحرب العالمية ، وما كشف عنه هذا التفوق من وجود رجل من طراز خاص ، هو " فون براون " ؟ وكنا قد سمعنا

عن حكاية حدثت لهذا الرجل بوساطة المخابرات الأمريكية ،ويقال: إن تفوق الولايات المتحدة في الصواريخ مستند إلى هذا الرجل .

وحرب الكواكب التي هي من ركائز السياسة الأمريكية ، والتي تبتلع ميزانية تقويم كل دول العالم الثالث : طعاما وشرابا وصحة وإسكنا وتعليما لستين عديدة : فهل هذه الحرب سوى قرار سياسي ؟

وهل كانت فكرة "الإنترنت" سوى إبداع أحاطته السياسة بالرعاية وتكتمت خبره مدة تقرب من نصف قرن ؛ حتى فككت أوصال المناوئين الألداء ، ولم يعد من مبرر عسكري للإنترنت ، فخرجت للناس في ثورة هائلة تكشف عن دور السياسة في رعاية الإبداع . وتكشف عن أن تنمية الإبداع لن تكون إلا بقرار سياسي .

وهل ألغيت السنة السادسة من التعليم الابتدائي المصري إلا بقرار سياسي ؟ وهل نفذ نظام الثانوية العامة "الحديثة" إلا بقرار سياسي ؟ ثم هل ألغى "التحسين" في الثانوية العامة الحديثة إلا بقرار سياسي ؟ وهل التجارب العلمية الكبرى في شتى مجالات البحث العلمي في مصر تكون إلا بقرار سياسي يتبناها ، ويوفر لها المعطيات والشروط التي من دونها يؤاد الإبداع في رمال اليأس والفقر والعوز .

لكن المشكلة الكبرى في سبيل الكشف عن الإبداع والمبدعين المصريين ليست في القرار السياسي ، وإنما في الكشف عن الإبداع والمبدعين . فما معنى الإبداع ، ومن الذي يكشف عن مستوياته ؟ وبأي أسلوب ؟ وفي أي مجال ؟ ومن أي صنف يكون الإبداع المطلوب رعايته ؟

ومن المعلوم في مجال "كرة القدم" أن هناك وظيفة تسمى "كشاف" يتولاها رجل على قمة جهاز ، أو بصفة شخصية ، لا أدرى ، وهمه الأول اكتشاف الموهبة الكروية ؛ وقد كان يمارسها في النادي الأهلي في ستينيات هذا القرن اسم هو - فيما أذكر - الأستاذ "عبده البقال" ، وعلى يده كان مولد نجوم كرويين .

وسؤالنا هي : هل ثم "كشافون" في كافة المؤسسات السياسية والاقتصادية في مصر ؟ وهل في "مجلس الوزراء" مثل هذه الوظيفة : يجب أهلها ربوع مصر ليلا ونهارا للكشف عن تلك البذور التي يجب تربيتها في "الصوب" و "الحضانات"، والصبر لها ، وعليها ؛ لتطعم مصر خيرها فيما بعد ؟  
لقد كان للتربية والتعليم تجارب تربوية في الستينيات: تجربة مدارس المتفوقين ولا ندري مصير هذه المدارس الآن في وسط خضم المجاميع الخرافية التي يزدهم بها المجرى التعليمي المصري .

ولابد من التعدد في الرؤى ، وفي المقاصد ، فالتعليم العام للمتوسطين ، والتعليم "النوعي" للفئات الخاصة ، والتعليم الخاص للقادرين ، والتعليم الـ "سوبر" للفائقين . وفي كل صنف معلمون ومناهج مختلفة ، بمعالجات مختلفة على أيدي معلمين من صنف عقلي مختلف ، لأن المعلم إذا لم يكن مبدعا فلسوف يموت على يديه إبداع تلاميذه من المبدعين .

ونرى أنه لن يكون في مصر إبداع ، ولا في العالم العربي ، مادامنا "ننقل" الفكر عن الغرب ، ونقل الفكر ليس إبداعا ، وإنما هو "ترجمة" ، أو "تعريب" ، أو "تمصير" ، أو "إقتباس" ، يمثل ما حدث للمسرح المصري في مطلع القرن العشرين على أيدي عديد من رواد المسرح وبخاصة "جورج أبيض" و"يوسف وهبي" و "نجيب الريحاني" ومن قبلهم "يعقوب صنوع" ، وكل ما هو معروف في هذا المجال لدى المختصين فيه .

ولست أتجنى ، وما أنا بمتجن إذ أقول : إن التطوير التعليمي الحاضر ، وهو اصل رعاية الإبداع ، ليس تطويرا بالمعنى الذي يتيح السبل للمبدعين ، وإنما هو توقيعات متناثرة على لحن (النقل) و(الهيمنة) التربوية . ومفادها في

تركيز أن التوفر على الترجمة التربوية على هذا النحو آفة ، وعقبة كأداء فى سبيل الإبداع المصرى والعربى .

"الترجمة" فى ذاتها ليست آفة ؛ فهى مرآة أرى عليها غيرى ، وكذلك يرانى عليها غيرى ؛ هكذا فى دورة رانحة غادية معا ؛ حتى تتلاحق الأفكار ، ويصير المرسل مستقبلا ، والمستقبل مرسلا ؛ فى "دورة" ، لا فى "خط" ؛ "من" "إلى" دوما ، وليس العكس .

لكن الترجمة الحادثة ليست سوى نغمة من نغمات "الهوى" الذى هى آفة الرأى كما يقال : "آفة الرأى الهوى" . وعلاج الهوى ، فيما نرى ، التخرج ، وخشية الله فى الوطن ، وفى مستقبل الأجيال وفى فرائد التراث ، وفى نزاهة القصد ، وفى إجماع أهل الصواب ، وهذا كله كفيل عند التحقيق بإصلاح التعليم ، ورعاية الإبداع والمبدعين .

ومن معوقات الإبداع فى مصر والعالم العربى ؛ ذلك المناخ العام السائدة مظاهرة من "الطبل" و"الزمر" و"الكاسيت" و"المسرح التجارى" ، و"فنون الرقص" بدلا من "فنون اللغة" وقل ما شئت فى كرة القدم مصريا وعالميا ، وهى تدير الرءوس بارقام فلكية ثمنا للاعب أو اثنين يجيد التحكم فى قدمه ، فيسعد نفسه واسرته وأهله وذويه ؛ فى حين أن العكوف على الكتب يتعسف النفس والأهل ، ويذهب البصر ، ويضيق الصدور ويكثف العزلة حتى تصير جدارا سميكاً يقبع من خلفه المبدعون مثل : أبو العلاء المعرى ، وحتى جمال حمدان مروراً بزكى نجيب محمود ، ومحمود شاكر !

إن ما ينفق فى ليالى البذخ الراقصة ، وفى ملاعب الكرة كفيل بأن يحبى من الموات مدارس وكلليات تفتقر الأدوات والمعامل ، والأجهزة ؛ لتتسح

السبيل إلى مجرى واحد جاد في بحر الحياة المصرية : لرعاية التفوق الكيفي بدلا من التسابق الكمي .

إن هنالك تقاعسا وتخاذلا من رجال المال والأعمال في رعاية الإبداع في مصر ، وفي العالم العربي : ورأس المال حذر جبان ، ويريد من وراء ماله مالا ورواجا وتسويقا ، وعوائد . . وهذا هو الغرض من وراء "الإنتاج" بمعناه الفني في السينما مثلا . أما الاستثمار في الإنسان فهو في المؤسسات التعليمية باهت مهزول مشوه . نحن نستثمر جسد الإنسان وكل جوارحه لكننا مازلنا مقصرين في استثمار ذهن الإنسان المصري . ولا أدري على كاهل من تقع مسؤولية هذا التقصير؟

ولكى ننتهي من ترسيخ فكرة رعاية الإبداع نضرب أمثلة ثلاثة فيها جميعا الغرض الذي نريد أن نقوله .

كان زمن الدولة العباسية في العصر العباسي الأول زمن اقتصاد قوى قادر صحيح ، وعلى أساس هذا الاقتصاد انتعش الشعراء ، والفنون والتراجمة ، والنحاة أيضا . ومازلنا نحيا - تراثيا - على ذلك الإنتاج الذهني لتلك الفترة الزاهرة التي انتعش فيه الاقتصاد فانتعش الإبداع وقدر المبدعون . والمتتبع ما يحدث في 'مدينة الإنتاج الإعلامي' ، ولها يدرك جيدا أن مثل هذا العمل ما كان له أن يقوم إلا بقرار سياسي ، ورعاية ثقافية ، وتمويل من رجال المال والإعلام لينتعش الإعلام والمبدعون وغيرهم من رجال الإعلام .

أما جائزتا الدولة : التقديرية والتشجيعية فمازالتا مجرد اسمين ، ولاقيمة لعائدهما المالي ، وليس حظ من ينال إحداهما سوى مجموعة من المقالات في الصحف ، وبعض لقاءات تليفزيونية ، ثم تعود الأمور سيرتها الأولى ، ولا تجد هاتان الجائزتان مؤسسة ترعاهما وتطورهما وتعمق مقدارهما وتواصل أثرهما .



إن الإبداع كما قلنا استعداد ، واتجاه ، ومناخ عام ، وقرار سياسى ، وتمويل مالى ، ومتابعة ، وإصرار على المتابعة . وإلا فلا .  
ومن الظلم أن نعزل الإبداع عن الانفعال ، زاعمين أن الإبداع "موضوع" ، وأن الانفعال "ذات" ؛ فكل مبدع بموضوعه وانفعاله معا متلازمان فلماذا نقمع الانفعال ، ونقمع الحوار ، فنحول الطلاب - مثلا - إلى خشب مسندة ، أو إلى مكبرات صوت مررودة فى أفضل الأحوال .

ومن آفات الإبداع فى تعليمنا أننا لم نتحرر ، ولم نحتر ، لا أنفسنا ، ولا متعلمينا من الأحكام المسبقة "الجاهزة" "المعلبة" ، ولا من التصورات ، ولا الأوهام التى لا هيكل لها عظيما ، ولا من سوء الطوية ، ولا من الشك الدائم فى الذات ، وفى الغير ، والفارق كبير بين افتراضين : أحدهما يقول : إن الإنسان صادق حتى يثبت كذبه . والآخر يقول ، إن الإنسان كاذب حتى يثبت صدقه . كلا الافتراضين يفضى بنا إلى "نظام" مغاير للآخر . ولكل نظام ضحاياه ، ومريدوه ، وضرائبه الباهظة ، "ومن يخطب الحسنة لم يغله المهر" .

إن ما سبق مغزاه أن الاتجاه نحو الإبداع والمبدعين ؛ رهن بالاتجاه نحو طبيعة الإنسان . طبيعة الإنسان هى المركز الأول ، والنواة الفلسفية للنظام السياسى ، والاجتماعى ، والاقتصادى ، والتعليمى ، والنظام الإبداعى . فما تصورنا نحن : المصريين والعرب "طبيعة الإنسان" .

هل هو مخزن فارغ ؟ أو هل هو صحيفة بيضاء ؟ هل هو خير كله ؟  
هل هو شر محض ؟ هل هو بغياء ؟ هل هو معنى ؟ أو هل هو "لامعنى" ؟ أو  
هل له من معنى ؟ هل هو حدث عارض ؟ أو وجود أصيل ؟ هل يصلحه  
الغنى ؟ أو هل يصلحه الفقر ؟ .... ما الإنسان ؟

أين العمل بالرواية العربية ، والرواية الإسلامية ، من نظمنا الاجتماعية وبخاصة التربية ؛ فيما يتصل بالإبداع والعبقرية والإنسان ؟ .

أخطر ما يهدد "المعنى" في بيناتنا العربية ، ذلك السيل العرم من "اللامعنى" . فأى معن فى التفتيت السياسى ، والتفتيت الاقتصادى والتفتيت الثقافى ؟ وأى معنى فى كثرة كائنة كأكلة تتداعى إلى قصعتها لكنها كغشاء السيل ؟ وأى معنى فى تلك النغمات النشاز ، ولا لحن ؟ وأى معنى فى تعثر "هيئة التصنيع العربية" ، وفى "السوق العربية المشتركة" ، وفى "محكمة العدل العربية" ؟ وأى معنى فى ذلك الشره الاستهلاكى القتال الذى يصيب البقعة العربية ؟ وأى معنى فى ثمن لاعب لكرة القدم يصل إلى الملايين ؟ وأى معنى فى أن راتب مدرب لكرة القدم يصل - عربيا - إلى الألوف المؤلفة ؛ فى حين لايتجاوز استاذ الجامعة الألفين !

أى معنى فى أن ناشئنا لايعرفون معالم بلادهم السياحية فى حين يعرفها الأجانب جملة وتفصيلا ؟ أى معنى فى دعم الكتاب الجامعى ، ولايشتره - مع ذلك - أحد ، فى حين تمتلئ الدور "بالكاسيتات"العديدة من دون دعم ! أى معنى فى أن سباقا للخيول يعطيك الملايين جائزة ، فضلا عن السيارات الفارهة ؟ وأى معنى فى أن أجهزة التلفاز : المحلية والفضائية لاتجد لها مادة سوى المشاهير وبخاصة الممثلون واللاعبون والمغنون ؟ وأى معنى فى ترايد حالات الطلاق مع صغر سن المطلقات؟ أى معنى فى كل شىء ؟

ليس ما سبق تشاؤما . والفارق كبير بين الواقع والتشاؤم . وهناك نجاح - لاشك - مصرىا وعربيا . ولكنه نجاح محدود ، فردى ، ضيق ، وإن كنا نريده جماعيا !

إن الإبداع فحص لمجرى التفكير : موضوعا وعمليات . لا بالتركيز على المعلومات والمعرفة وحدهما . فلا إبداع من دون مضمون ، ولا من دون عملية . المحتوى يستوجب عمليات بعينها ، وهذه بدورها تقضى إلى مضمون نوعي ، ولا تدور بدورها - كذلك - إلا على محتوى .

إننا نخطئ الخطأ كله عندما نفصل بين الشكل والمضمون ، وبين المحتوى والعمليات ، وبين الموضوع والانفعال ، وبين الريف والحضر ، وبين اللغة والعلوم ، وبين العلوم والرياضيات ، وبين اللغة والفكر ، وبين العلوم والآداب .

نحن بذلك الفصل نكرس "اللامعنى" ونهمل "المعنى" ، و"النمط" ، و"وحدة المعرفة" . ونميل إلى الفصل المتعسف غير المبرر بين مالا يعقل فصله . هو فصل قبلى طائفى اسسه "أفلاطون" فى "المثل" و"المحاكاة" ، وكرسه من الرومان "هوراس" ، وشايعهم "جون لوك" ، و"ترستون" ، ولهذا الفصل نصيب فى (العلمى - الأدبى) فى نظامنا التعليمى . هو فصل ، لا للدرس ، وإنما لأغراض سياسية فى معناها الأرحب الفلسفى الأعم الأشمل ؛ فى حين نعيب عنا المدخل الكلى للتفكير ، لا لنظريات الذكاء . والإبداع مدخل وأن بدا نوعيا لكنه عمل كلى مستند إلى التفكير فى صورته الكلية ، ومحتواه الكلى ، وعملياته الكلية .

التفكير هو التفكير ، لافرق فيه بين : ابتكارى ، وناقد ، وتحليلي ، وتركيبى ، وحل مشكلات . وكل هذا مائل كامن فى كل نظام من نظم المعرفة . وهكذا الإبداع ، لا فرق فيه بين شعر وكيمياء ، ولا نحو ورياضيات وهلم جرا .

ولا أدري لماذا ندرس المعرفة في كل نظمها ، ولا ندرس التفكير ؟ وهل مثل هذا القول نشاز ، أو شذوذ ؛ أن نستحدث مادة دراسية اسمها ( فنون التفكير ) أو (مداخل التفكير) ؛ لتكون مقررا في مراحل التعليم : الابتدائي ، والإعدادي ، والثانوي .

ولم لا تكون هذه البدعة في الأصل في التعليم ، وتكون كل مقررات الدراسة الأخرى بمثابة مجالات تطبيق على ذلك المقرر المستحدث . وفي هذا المقرر نحدد المصطلحات مثل : التمييز ، والتفكير ، والعقل ، والذهن ، والذكاء ، ونحدد شبكة الفروق والعلاقات بينها جميعا ، ونحدد سلوك الكائن المفكر الذكي ، وشواهد في كل مادة دراسية ، ونحدد عمليات الذهن في كل مادة دراسية ، وفي المواد جميعها ، ومن هذا المقرر نحاول أن نوجد محتويات كلية تدور فيها كل عمليات الذهن من دون تفريق ، ومن دون تقصير ؛ لكي نصل إلى منتج معرفي كلي ، لاجزئي مبتسر !

وبمثل هذا الاستحداث فد نفسح الوقت للتأمل ، وللتوقع ، وللتنبؤ ، وهذه جميعا لازمة للإبداع ، حتى لا يختنق ، فيموت ، وسط الحفظ والاسترجاع والتذكر وصب المعلومات على الورق في الامتحانات .

إننا في حاجة إلى تقديس الصمت . وفي حاجة إلى أن يكون الصمت فكرا ، لكي يجيء النطق ذكرا . نحن في حاجة إلى حسن الاستماع ؛ حتى نحسن التحدث . والإبداع في حقيقته صمت واستماع وتفكير ، وقليلة لأننا لاتصمت الصمت النبيل الخاشع المصغى .

نحن مهووسون بالقول ، وبالكلام . وبهما معا نعتدى على الصمت المراد بالثرثرة المقيتة الموجهة ، ونعيش فى عالم ثرثار متراثر الثرثرة على نحو يثير الأعصاب ، ويحطم الهدوء ، فلا يبقى للصمت مكانا ، ولا قيمة ، ومن ثم فلا إبداع . وقديما قال شاعرنا العربى : إنما اللسان على الفؤاد دليل ! فعلى أى أفئدة تدل السنتنا الآن ؟

وكيف لمبتور الهدوء أن يبدع ؟ بل كيف له أ يصنعى للفكرة فؤاده ؟ وكيف يكون وسط هذا اللغو الفاسد أذنا واعية ؟

إننا فى حاجة إلى مقرر يفسح الوقت - من دون حصص - للتأمل ، فتحول اتجاهاتنا نحو التأويل والتدبر : " أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه أختلافا كثيرا " !

لكى شىء "قبل" هو الظاهر ، و"دبر" هو الباطن . ونحن فى عالم عربى يعنى بالقبل الظاهر ، ويغض الطرف عمدا ، وقسرا ، أو عن غير وعى ، عن الدبر الباطن ! والإبداع حركة فعالة بين ظاهر الأمور وباطنها .

الإبداع "رأى" لابد فيه ، وله من "عزيمة" ، وفساد الرأى دوما ألا يعزم أهل الرأى :

**إذا كنت ذا رأى فكن ذا عزيمة فإن فساد الرأى ألا تعزما**  
والإبداع كما قلنا رأى ، يراه عينا عيانا صاحبه ، وهذا الرأى لا قيمة له دون شجاعة الشجعان .

الرأى أولا ثم الشجاعة ثانيا . فالرأى من دون سند مادى وقوة نفسية يذهب أدراج الرياح . والشجاعة من دون عقاب يلجمها تهور وسرف ومهلكة ، والإبداع من دون بيئة ، ومن دون تعليم تخليط وجنون وعيب :

**الرأى قبل شجاعة الشجعان هو أول ، وهى المحل الثانى**

نحن فى حاجة إلى تعليم يقدم للتلاميذ مقررات تسمح لهم بالرويا ، وتحضهم عليها ، وتتيح لهم ملكوت التمييز ، وعوالم التحليل والتتبع ، وتفسح لهم أبواب النظر والجمع والتركيب ، بدلا من أساليب "القبض" و"البغ". ونحن فى حاجة إلى تعلم يساعد تلاميذنا على الوقوف من خلف الظواهر على أسبابها ، ومجرياتها؛ ليكون فهمهم إياها قائما على منطق ورؤية صواب لها أهليتها ، ووجهتها ومشروعيتها التى تؤهلها لحل مشكلات البلاد والعباد ، فى الذات ، وفى المجتمع ، بدلا من العكوف البغيض على مسائل الفيزياء ، والرياضيات ، والغاز الإعراب فى قواعد اللغة العربية .

نحن نريد التفلسف مذهباً وعقيدة ، واتجاها . ونريد أن نقدر تلاميذنا له وعليه ، فبذلك "تعجل" التكلم العاقل الحصيف ، ونثرى الصمت المتدبر ، ونطور الاستماع المنصت المصغى، ونفسح من ثم الطريق أمام الكتابة الراشدة الثابتة .

إن التعويل على "المعرفة" لازم فى تعليم التفكير ، وتعليم الإبداع . لكنها معرفة لاتقصد لذاتها ، وإنما لما تنطوى عليه من أفكار نادرة جديدة فى النظر إلى مبنائها ، وإلى المعنى الذى تقوم عليه . وهنا فلا معنى للتدريس العاقر على النحو المعهود . ففى التدريس الإبداعى حرية رأى ، وحرية تحليل ، وحرية تركيب ، وحرية نقد ، وحرية وقت ، ومحال أن نعلم التفكير ، ولا الإبداع فى حصّة ، ومن خلال مواد دراسية منفصلة ، ولا حتى من خلال مشروعات ، أو فى محاور ، أو وحدات ، أو ماشبه من أشكال تنظيم المنهج .

الإبداع أشبه بخارطة تحليل مساراتها ، أو تقام مساراتها ،ومن دون خارطات "معرفية" قلن يكون تعليم مبدع ، ولا محتوى مبدع ، ولا تدريس مبدع . وإنه لمن الخسارة ، وقتا ، ومالا ، وجهدا أن نظل عاكفين على تعليم أبنائنا منذ صغرهم : القراءة والكتابة والحساب ؛ فكل هذا لأمعنى له فى تعليم التفكير من أجل الإبداع ، وهذا كله لايعنى فيهما فتيل . لكن الأهم أن نعود التلاميذ الملاحظة ، والوصف ، والتتبع والرصد والتدخل بالتفسير ، فى كل مسموع ، وفى كل متحدث فيه ، وفى كل مقروء ، وفى كل مكتوب .

ليتنا نعيد النظر فى اليوم المدرسى ، وفى الحصص الدراسية ، وفى المواد المنفصلة ، وفى تشعب الثانوية العامة ، وليتنا نرى التفكير والإبداع قراءة عليا للأفكار ، لا للمباني ، ولا غنى فى هذا السياق عن تطويره نظرية نفسية للإبداع المصرى والعربى والإسلامى ، لتقف من وراء تعليمنا المصرى والعربى الذى نرجوه هادما للتفريق بين اللغة والرياضيات ، واللغة والعلوم ، واللغة والدراسات الاجتماعية ، واللغة والفنون .

لو أفلحنا ، ولو حاولنا بعزم مخلص ونيه صادقة ، فلربما خرجنا من عنق الزجاجة التلقينية ، إلى رحاب الرؤيا بالفسيحة ، وإلى رياض الإبداع الذى سيكون ساعتها ممكنا : لا محالا .

أما إذا سرنا فى الكلام عن الإبداع من دون أفعال الإبداع ، فهذا هو المقت عينه ؛ أن نقول مالا نفعل ، وساعتها سيكون الإبداع – فى حال الكلام وحده - محالا ، ولن يكون ممكنا ألبته .





## **الفصل السابع**

"ماذا يراد بمصر" ؟ حوار لم يكتمل



## الفصل السابع

### "ماذا يراد بمصر" ؟ حوار لم يكتمل

الملاحظ عندنا أن شؤون التربية لاتجد حقها الكامل الكافى فى الإعلام اليومى ؛ على صفحات الصحف ، ولا فى التلفاز ؛ إلا أن يريد أصحاب القرار الإشارة إلى أمر ما ، أو التتويه إلى قضية ما . والإعلام لا يظهر على الناس إلا ما يريد الإعلام نفسه أن يظهره ؛ فهو قادر - بطبيعته - أن يحول اتجاهات العامة الوجهة التى يريد لها هو نفسه ، كما هو قادر أن يميت أى قضية لا يراها هو نفسه ، أو يساير فيها أصحاب القرار .

ومسألة النشر والحوار فى الصحف اليومية ذات أبعاد كثيرة ، ومزلق ليست بالهينة ، فالصحف القومية صنف ، وصحف المعارضة صنف ثان ، والنشر فى الصحف القومية مسألة لها حسابات ومعايير تحكمها - فيما نرى - فى المقام الأول بدهية عدم الصدام مع آراء الكبار ، كما أن النشر فى صحف المعارضة مزلقه الرئيس فكرة "التصنيف" ؛ أى تصنيف صاحب الرأى على أنه من "المعارضة" ، وما أدراك ما المعارضة .

ومن الباحثين وأصحاب الرأى أشخاص مفتحة لهم الأبواب فى كل الصحف من دون مخاطر التصنيف ؛ لتاريخهم ، وظهورهم ، وموقعهم ، من العمل العام الجاد ، على نحو يجعلهم المنافحين عن مصالح البلاد والعباد ، وسرعة استجاباتهم للقضايا الساخنة فى بلدنا من دون عوائق المسافات ، وتقنيات الكتابة ، وانتظار "الدور" .

ومن البدهيات الإعلامية أن الصحف ما وجدت إلا للقراءة ، وأن للقراءة ردود أفعال ، لا رد فعل واحدا . وتتوقف ردود الأفعال على أعداد القراء ، ومستويات تفكيرهم ، ومواقعهم من المسألة المنشورة ، ومواقعهم من القرار ، وقدرتهم على المداومة فى إثارة القضايا ، واستقصائها ، والوصول فيها إلى

رأى قد لا يكون ملزماً السلطة ، وإنما هو مجرد رأى بلورة المجموع العام ، واتفق عليه المعنيون كلهم فى المسألة المنشورة . وقد جاءت فترة دامت أسابيع عدداً أثّرت فيها فى الأهرام مسألة عامة متصلة بالتعليم ، وبيع بعض مراكز البحوث التربوية ، وباللغة العربية . وكان ذلك فى ثلاثة منابر فى الأهرام : لدى الدكتور مصطفى محمود لمرة واحدة ، ولدى الدكتور نعمات أحمد فواد فى أسبوعياتها "ماذا يراد بمصر؟" ، وفى ندوة الأستاذ محمود مراد فى الأهرام لملحق الجمعه الأسبوعى .

وبدأية فقد تكون لدى انطباع مهم عام مفاده أن الإعلام المتخصص تربوياً عاجز فى مصر ، إن لم يكن مفقداً ، إلا من شذرات هنا ، وفقرات هناك ، وفقرات هنالك ، ولا تثبت أن تخفت ، ويسدل عليها الستار . ومثل هذا الإعلام قد لا يقوى أن يكون له صحف خاصة ، فالمحاذير فى سبيله كثيرة من حيث تبعيته ، وتمويله ، ومسألة "الربحية" فيه ، وتكلفته ، وانتماؤه وهلم جرا . ومن هنا فمتابعة الأمور التربوية مسألة موسمية وأظهر أمثلتها امتحانات الثانوية العامة : إعدادها لها ، وإجراءاتها ، ونتائجها ، ومؤتمراتها الصحفية ، ومراسل التنسيق ، ثم يسدل الستار ؛ حيث يدرك شهر زاد الصباح ، فتسكت عن الكلام المباح .

أصبحت مسائل التعليم مواسم كالمحاصيل الزراعية ، لانتفاش إلا كل موسم بحسب المحصول والمختصين فيه ، وهم عادة فئة قليلة تركز عليهم الأضواء لفترة ، ثم تخفت لظهور محصول جديد ، وهذا أحد المناحي فى التناول . لكن هناك ، غير المحاصيل الموسمية ، مسألة الزراعة كلها بعامة . كما أن هناك مسألة التعليم بعامة بغض النظر عن مواسم الامتحانات وملابسها .

استطاع الإعلام أن يقدم للناس انطبعا الح عليه ، وظل به مثبتا أن التعليم فى مصر ليس سوى الثانوية العامة ، فى حين أنه أصبح هما شاغلا للناس منذ الميلاد الذى يكون لليوم الواحد فيه تأثير على مستقبل الطفل لعام كامل فى القبول ، وفى الدروس ، وفى التكلفة ، وفى المجموع ، وفى الكليات ، وفى البطالة ، وفى المستقبل الوظيفى لذلك الفرد الذى كان وليدا فى يوم ما .

لم يعد فرق جوهرى بين الزراعة والتعليم ؛ فكلاهما فيما نظن مفتاح الأمان لبلد مثل مصر . ومن دونهما لاوجود حقيقيا لها ، وأزعم ان انهيار- مصر - لا قدر الله انهيارا - إنما يكون من انهيار الزراعة وانهيار التعليم .

بالزراعة نثبت "الموضع" ، وبالتعلم نقيم "الموقع" ، وفق ما علمنا الراحل العظيم "جمال حمدان" . الموضع هبة ، والموقع موهبة ؟ الموضع منحة ، وعدم استغلاله بالرجال والتعليم ، منحة . فالزراعة تحفظ الحياة ، وتعف الناس ، وتضمن لهم - بعد الله سبحانه - لقمة العيش حرة من أى تحكم ، ومن أى سيطرة . والتعليم يحفظ حركة الحياة ويحكم توجيهها ، ويرقى نوعها ، ويستثمر الأرض لتدر فوق ما تدر . الزراعة تحفظ الأرض أفقية مهينة للحرث ، والتعليم يشد القامة منتصبه مرتفعة ثابتة خطواتها راسخة معالمها .

ولعل العناية بالتعليم وجعله المشروع القومى لمصر ، كانت دعوة فيها قدر كبير من التدقيق فى التنبؤ الصادق ، ومن الوعى بالمستقبل النوعى لمصر ، وهو مستقبل مركز فى عقول أبنائها، وهم نتاج نظام التعليم . ونحسب أن كل فرد فى مصر معنى بالتعليم مهموم به ، طامح إليه ، ضارب فيه بسبب ، بل بكل الأسباب . ومن هنا فأمور التعليم ليست حكرا على فئة دون غيرها من الناس فى مصر . هكذا تقول فلسفة التربية ؛ تقول : لابد من الآراء : آراء الطلاب ، وآراء أولياء الأمور ، وآراء أهل الاقتصاد ، وأهل الإدارة ، وأهل السياسة ، وأهل الثقافة ، والأغنياء والفقراء ، وأهل الدين ،

وأهل العلم ، وأهل الأدب ، وأهل المعرفة ، وأهل التربية ، وأهل الأبنية ، وأهل الصناعة والتكنولوجيا .

نعم ، لاقية لنظام تعليمي لا يعتد بخلاصات تلك الآراء جميعها ، وإلا صار التعليم وجهة نظر واحدة مركزية ، مركزة ، وقد أضربنا التفرد والانفراد كثيرا . وكما اجتزنا من عقبات ومحن عندما التفت الآراء ؛ وتحملنا المسئوليات فتوزعت أحمالها ، وهانت مصاعبها .

وما دمنا ننشئ القنوات الفضائية ، وهكذا نزع ؛ فلماذا لا ننشئ واحدة لشئون التربية في مصر ، وتدار من خلال الوزارات المعنية ومديريات التربية والتعليم وما أكثرها ، وما أكثر مشكلاتها التي تكفي لبرامج الفضائيات لأعوام طويلة قادمة . ولماذا لا تخصص صحيفة تربوية متخصصة في شئون التعليم في مختلف مراحل ، بدلا من خبر هنا ، أو صفحة أسبوعية هناك ، أو مقال لا يدوم هناك .

وليجازا نريد لشئون التعليم أن تكون مادة يومية في التلفاز والمذياع ، وفي الصحف ، وفي الفضائيات .

لقد هال المهللون لنظام الثانوية العامة الجديد ، وكثفوا فيه القول ، وواتروا الإعلام حتى رسخت أقدام النظام ، وصار مادة يومية في كل منافذ الإعلام . ثم اتخذ مجلس الوزراء المصري قرارا في شهر أغسطس 1997 بالغاء نظام التحسين . وساد صمت كثيف مريب لم تصاحبه ضجة إعلامية مماثلة تلك الضجة التي كانت لتكريس النظام الجديد للثانوية .

ولم نر المسؤولين معطين ذلك المنع ، ولا مبرراته ، وكيف يكون المسار بعده ، وكف الإعلام عن التفصيل الذي يرفع اللبس من الأفهام . وفي فترة ما أذاع التلفاز برنامجا هو (دائرة الحوار) على مرتين لمناقشة مسائل التعليم بين أصحاب القرار وبعض المعنيين . وما إن ألغى التحسين ، لم نجد للحوار "دائرة" ، ولا "خطا" ، ولا "مثلا" ، ولا أى شكل من أشكال الأشكال

الهندسية على قنوات التلفاز . فما معنى هذا الأمر ؟ وبأى فلسفة يدار الإعلام : الهوى ، أو القضايا الفنية ، أو الرأي العام ؟ أو الخطة والخارطة التي تنفذ في تدقيق بغض النظر عن الأشخاص والظروف ، ومن دون مقصص للرقيب ، أو محاولات "المونتاج" كما هو معروف في مثل هذا الحال ! وكل ذلك لازم لمحاولة الإجابة عن أسئلة مهمة تربويا :

1 - ماذا يحدث في التربية المصرية ؟

2 - كيف يجرى ما يراد في التربية المصرية ؟

3 - ماذا يراد بمصر تربويا ؟

لقد نوقشت في " الندوة " و " ماذا يراد بمصر " مسألتان اثنتان - من بين مسائل مهمة كثير . وهاتان هما قضية المركز القومي لتطوير المناهج ؛ أو مركز تطوير المناهج ، ومسألة تعليم اللغة العربية . وهاتان المسألتان هما اللتان نركز عليهما هاهنا في محاولة جادة للإجابة عن السؤال الذي لم يستوف حقه : ماذا يراد بمصر ؟

وسنحاول في هذا الفصل مناقشة المسألة الأولى الخاصة بمركز تطوير المناهج ، ثم نترك المسألة الثانية للفصول الباقية من هذا الكتاب ، وهي عديدة يضمها إطار واحد هو تأملات في تربويات تعليم اللغة العربية . أنشئ هذا المركز في أيام وزارة الدكتور فتحى سرور ، وكان من أهم نتائج هذا العهد أمور ثلاثة هي : استراتيجية تطوير التعليم وإنشاء مركز تطوير المناهج ، وإلغاء السنة السادسة الابتدائية لتبقى المرحلة الابتدائية خمس سنوات بدلا من ست .

ونعتقد أن المجال ليس مناسباً هنا لمناقشة فلسفة استراتيجية التعليم كما جاءت في الوثيقة المشهورة . وإنما كل ما يهمنا أن هذه الوثيقة كانت البداية لجعل التعليم هو المشروع القومي لمصر ، وكانت أولى الخطوات في هذا المشروع هو إلغاء السنة الخامسة الابتدائية .

وحتى هذه اللحظة الراهنة لا يقتنع التريويون بدوافع هذا الإلغاء ، ولا يجدون له مبررا علميا ، ولا نفسيا . ولقد جاء هذا الإلغاء مواكبا محاولات إصلاح الاقتصاد المصرى عن طريق ما يعرف باسم اقتصاد السوق ، ومصالب صندوق النقل الدولى ، وظهور فكرة " الخصخصة " التى هى فى حقيقتها هدم اقتصادى لفلسفة الكتلة الشرقية الشيوعية ، وتحويل الفكر الاقتصادى العالمى من (القطاع العام) إلى (القطاع الخاص) ؛ وتحويل التحكم الاقتصادى من يد الدولة إلى أيدي رجال المال والأعمال .

كل ما سبق هو الملاحظات التى اكتنفت إلغاء السنة الخامسة الابتدائية والملاحظ هنا عدة أمور تكاد تكون فلسفة محكمة الحلقات فى كل عارض يعرض فى مصر:

- 1 - إصرار القرار السياسى على تنفيذ الفكرة ؛ بمشروع قرار تعدده حكومة الحزب الحاكم ويعرض على مجلس الشعب ؛ لمناقشته وإقراره .
- 2 - يعرض مشروع القرار على مجلس الشعب وينتهى الأمر إن عاجلا ، أو آجلا بالموافقة ؛ لأن الأغلبية حاكمة ، وليس هناك إجماع يعتد به .
- 3 - يؤازر الإعلام فى كل أصنافه مشروع القرار ويكرس له الوقت والورق والشاشة البيضاء ، والندوات حتى يخلق اتجاهها عاما ألح عليه ، فيستقر الموضوع فى الأذهان .
- 4 - خفوت أصوات المختصين من أهل الخبرة - وهم هنا - رجال التربية فى الجامعات ؛ دون الوزارة ؛ لأن من فى الوزارة طوع أمر الوزير ورهن إشارة القرار ؛ وفى الأغلب يضيع هذا الصوت ؛ إلا أن يكون من المنتمين حزبيا ، فيكرس هو بدوره تقديم المشروع .



5 - الإهمال التام المطلق للرأى الشعبى العام ، فى صورة قياس الرأى ، إعتقادا على أن للشعب نوابا فى السلطة التشريعية ينوبون عنه ، ويفكرون له ، ويحرصون على منعه عند اللزوم ، أو توجيهه عند اللزوم .  
 أنشئ مركز تطوير المناهج وفق اتفاقية ثقافية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ؛ فيما نعتقد ، ولكتظ البرج الفضى بالخبراء الأجانب ؛ حتى لو كانوا من المصريين ؛ فكل شئ صار أجنيا ، من اليسار إلى اليمين ، وعليه صدق قول المتنبي :

**" ولكن الفتى العربى ( فيه ) غريب الوجه واليد واللسان "**

وعنى هذا المركز فى منشئه بتطوير المناهج ؛ متناحرا بهذا مع كليات التربية ، ومع وزارة التربية والتعليم ، ومع المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية . وهذه هى الجهات الأربع الأصلية التى تتنازع المناهج ، ولا مناهج ، وإنما القضية كلها فى الكتب المدرسية التى آل أمر مركز تطوير المناهج إليها . ثم حدثت أمور وصارت كتب التعليم العام بالمسابقات تأليف ، وفى هذه المسابقات نفسها يتسابق المركز نفسه ، وأصبح مجرد مكان لطبع الكتب وتجميلها وتصنيفها وتحسينها : وهذا عمل يمكن أن تقوم به كبريات المطابع وأساطين دور النشر مثل المعارف ، أو هيئة الكتاب ، أو دار نهضة مصر ، وغيرها .

وأصبح المركز خلية مركزية يتسابق عليها جميع التربويين من كل حذب وصوب ؛ طمعا فى المكافآت ، وأملا فى البعثات القصيرة إلى أمريكا ، أو غيرها لمدد متفاوتة ، وفاز بها من سعى إليها وسدد سهمه محكما إياها فى دورات تدريبية على "التحرير" و"الطبغ" وخلافه ؛ بدعوى الإطلاع على الاتجاهات الحديثة فى مجال تطوير المناهج ؛ عفوا فى مجال تطوير الكتب .

إن مثل هذا المركز صار عبئا على الاقتصاد المصرى ، فهو فى أول منشئه كان يمول من المنحة الأمريكية . ووفقا للمنحة لهم حق المشاركة فى الدولارات يأخذها من هم خبراء منهم ، كما لهم حق الإشراف والمتابعة ، شأنهم شأن أى منحة يقدمونها : يأخذون ويتابعون ويشرفون . وعادة هم يأخذون نصيب الأسد ، ومن حولهم من الكبار مثلهم ، ثم يتدرج الأخذ إلى أسفل حتى تصل إلى هيئة من المنتدبين للمركز : انتدابا كاملا ، أو جزئيا ، بنسب متفاوتة من رواتب المنتدبين . ومن أهم ما عنى به وركز عليه التطوير فى تلك الآونة : العلوم والرياضيات فى المقام الأول ، ويقال : إنهم طوروا اللغات والدراسات الاجتماعية . وكل ذلك وفق فكرة قديمة ماتت واندثرت هى "مصنوفة المدى والمحتوى" أو لعلها "مصنوفة المدى والمتابعة" ؛ وهى تحوير لفظى عن مستويات "بنجامين بلوم" ورفاقه .

فى هذا المركز ثم حدثان عاشهما كاتب هذا المقال عن قرب لهما من الدلالات قدر كبير :

كانوا يريدون تطوير كتب التربية الإسلامية . وكان ذلك فى عامى 92/91 . وبشكل ما ذهبت إلى المكان ، ثم فى عجلة لقيت القائم على أموره ، فأحالنى فى سرعة إلى المسؤول عن العمل ، وتحادثنا ، وكنا خمسة أفراد أو ستة ، على رأسهم ذلك المسؤول وتخصصه الأصل فى أصول التربية ، وآخر ، وهو كاتب المقال ، تخصصه المناهج وطرق التدريس ، والباقي ممن يقال عنهم خبراء آتون من المركز القومى للبحوث التربوية من غير الحاصلين على دكتوراه التخصص فى المناهج - وكمادة اللجان تتعقد وتتفرض لمجرد إثبات الحضور والغياب ، لما لهما من دلالة مالية هى الأصل فى كل هذا الأمر .

ظلنا أسابيع لا شيء يحدث إلا نقاشا لمرة واحدة ، وضعت فيها خطة العمل ووزعها هذا المسؤول علينا ، وانتظر منا الحصاد . وكان لقاء بيننا أعددت فيه تصويري له وفق أوراق قدموها إلينا يأخذون بها في مثل هذا الشأن . لكن العمل لم يرق صاحبنا المسؤول فرفضه وأخذ على عاتقه هو إنجاز ما لم ينجز . وأنجزه منفردا لبلد كبير ولما لبلد كبير من التلاميذ في "التربية الإسلامية" . وانقطعت عن الذهاب من دون تمهيد ، وبغير استئذان رسمي ؛ لأن ذهابي في أصله لم يكن بشكل رسمي ، وإنما كان بشكل ودي . وبعد عامين من هذا العمل ألغيت تلك الكتب التي أنفق عليها ، وعنى بها أحد مختصى أصول التربية ، وثلة من محترفي التربية في المركز القومي للبحوث .

تلك كانت قصة الأمر الأول . ولما الأمر الثاني ؛ فقد نال أحد تلامذة كاتب هذا المقال ، درجة دكتوراه الفلسفة في التربية ، وبالمسابقة ألحق للعمل في هذا المركز . وفي لقاء ما قص ذلك الزميل قصة عجيبة عن طبيعة العمل في هذا المقال بخصوص تطوير التربية الإسلامية في المدارس ؛ فقد كلف رسميا من جهة "صاحب العمل" بفحص الكتب المدرسية للتربية الإسلامية المراد تطويرها ، ثم كتابة تقرير عنها . فسأل زميلنا عن الهدف من التقرير ، فقيل له : ليكون مبررا للتطوير . فقيل له ؛ ليكون سينا حتى يكون للتطوير معنى . وحدث أن كتب زميلنا التقرير ، وفقا لرأى "صاحب العمل" ، ثم على أساس هذا التقرير أنفق المال ، ووزعت الكعكة ، وذهب كل شيء كما بدأ ، والخاسر الاقتصاد المصري ؛ في مكان لم تنشئه خطة ، وإنما أنشأته "سلطة" ليكون مقعدا "شخص" يمز عليه أن يهجر الضوء ، وما يزال فيه ظاهرا شاخصا ، تدعمه السلطة التي أقعدته في هذا المكان ، ولا نتائج إيجابية إلا الدخول في مسابقات تأليف الكتب على سنة "المناقصات" أو "المزايدات" ثم الطبع لا غير . ويبقى السؤال حائرا : أين تطوير المناهج ؟ وهل المناهج هي الكتب التي يعنى مركز تطوير المناهج بها؟

لقد مل التربويون من التصريح بأن لكل مجتمع فلسفة تربوية تمثل مصدرا للأهداف ، وتعتبر عن خصائص المجتمع ، وخصائص المعرفة ، وخصائص المتعلمين . وكنا نود أن نستوضح مدى الوعى فى مركز تطوير المناهج بهذه الأركان الثلاثة ، وهو يتناول تطوير كتب اللغة العربية ، وكتب التاريخ ، وكتب التربية الإسلامية ! ومثل هذه الأمنية غابت عن الإعلام الذى تتاول حكاية المركز ، ولم يناقشها فجاء التناول قاصرا ، وربما حالت الأنفة دون المداومة عليه .

والذى نألس ونرتاح إليه أن ماحدث من تناول ، وخصوصا فى جانب أصحاب المركز لم يكن سوى دفاع عن أصحاب القرار ، لمجرد الدفاع ، ومن دون أن يكون هذا الدفاع مؤسسا على أسانيد علمية مقنعة ، وإنما قام على دعاوى متهافنة ، معظمها ترويج لمنجزات الوزارة وخصوصا فى مجال الأبنية التعليمية ، ولعل قرار إلغاء التحسين فى الثانوية يكشف أو ينم عن أن هناك أمورا لما تزل غامضة فى هذا السبيل ، وأن كل من دافع ، ونافع لم يكن إلا بوقا ، ولم يقدر لقوله قبل النطق موضعه .

إن تطوير الكتب ليس سوى حلقة فى تطوير المنهج . وما تطوير الكتب لإعملية شكلية ، ولاتوجد لها الألوان ، ولا الطباعة الفاخرة ، ولا كراسات الأنشطة ، ولا يقيمها "التحرير" الذى يمثل صلب عمل القوى العاملة فى مركز تطوير المناهج "تحرير" الكتب ليس تطويرا ، ولكن التطوير أمر فوق كل هذا ، وأعمق من كل هذا . تطوير المنهج أصله ومصدره الجامعة فى كليات التربية . لكن الصلات مهترنة بين وزارة التعليم ، وكليات التربية . وأهل مكة أدرى بشعابها .

## **الفصل الثامن**

**تعليم اللغة العربية : الحصاد وما بعده**



## الفصل الثامن

### تعليم اللغة العربية :الحصاد وما بعده

يحسن بنا أن نواجه أنفسنا في أعز ما نملك تربويا ، وهو تعليم اللغة العربية ، إذا كنا نطمح إلى تطويره . ولايقوم أى تطوير إلا على حصاد يسبقه ، ينظر فيه" الناظرون المختصون ، لا"إليه" . والفارق كبير بين النظر (فى) و النظر (إلى) . الأول فاحص ثابت والثانى خادع ، أو قد يكون خادعا . الأول صنعة قادرين ، والثانى يستطيعه القادرون وغيرهم ، والصغار والكبار على السواء .

وكما قلنا : إننا نطمح إلى التغيير والتطوير ، لكن لابد من نظرة ثابتة أمينه فاحصة تكون فى (حصاد) تعليم اللغة العربية ، وبعدها يكون تحديد مظان ذلك التطوير المنشود . وإذن فما حصاد تعليم اللغة العربية ؟ وكيف يكون تطوير هذا التعليم ؟  
أما الحصاد ، فينظر فيه من زوايا محددة نتناول فيها الحصاد نفسه وهذه كلها ستجىء لاحقا :

#### 1 - النظرة إلى اللغة العربية :

يقال : على قدر المسافة تكون الرؤية ، وتكون المعانى .وهذه المقولة على وجازتها توضح أن الناس غير المختصين باللغة لايعرفون قدرها ، ولا مفاوزها ؛ فضلا عن أن المشهور عن اللغة العربية أنها معقدة ، لتعقد نحوها ، أو أنها لغة كلام ولا فعل ، أو هى — على أحسن الأراء تفاؤلا — لغة القرآن الكريم ، وهى فى المنظور التعليمى فروع : خط ، وإملاء ، وتعبير ، ونحو ،

وقراءة ونصوص ، لا غير . هذا ما يعرفه المتعلمون وما درج عليه المعلمون ، وما يرتاح إليه كبار المسؤولين عن التعليم اللغوى فى مصر .  
 وثم اتجاهاً عامان : أحدهما زاعق النبوة ، والآخر عال فى تقاعسه وتخاذله ! الأول نحو الرياضيات والعلوم ، وأخواتهما . والثانى من أهل اللغة : أكاديميين وتربويين سوياً ؛ وهم أبعد ما يكونون عن صناع القرار ، ومن ثم فلا وزن لما يعرفونه عن اللغة ، ولا أثر له ، ولا لهم فى أن تتال فلسفة تعليمها الوضع الصحيح ، والصواب .  
 وللموجهين فى تعليم اللغة العربية رؤى مختلفة متضاربة ، بينهم وبين أنفسهم ، وبينهم وبين المعلمين . ومع هذا فكل موجه فلسفته ومملكته ، وقطاعه الذى يجرى فيه القوانين التى يريدونها ، بغض النظر عن تضارب قوانينه مع قوانين غيره من زملاء المهنة ، ناهيك عن انقطاع السبل بين الموجهين والجامعات اللغوية ، وبخاصة كليات التربية مما يجعل ممارسات الموجهين عتيقة إن لم تكن بالية عفا عليها الدهر ؛ مع إحسان الظن ، وهو غير قائم - بأن فى كليات التربية تحديثاً !

## 2. اللغة العربية بين "المعرفة" و "المهارات" :

بداية نقرر أن اللغة تقدم فى المدارس على أنها "معرفة" يجب حفظها ، واسترجاعها فى الامتحانات . ويتصور القائلون على أمر اللغة أن حفظ قواعد النحو ، وبعض مترادفات ، ومزيدياً من النصوص الشعرية ، ومعرفة خصائص النثر فى العصور الأدبية ؛ كل ذلك يتصورونه هو اللغة العربية . والحق أن ذلك كله فساد ، بدليل أن هنالك من المبدعين فى الأدب العربى من هم من التخصصات العلمية طوال حياتهم . ومع هذا يظل علامة من علامات اللغة العربية ، ومثلهم فى ذلك المستشرقون .



أهملت المهارات اللغوية إما للجهل بها ، أو لقلة الدراسات التربوية التى تبورها ، أو لأن النظام التعليمى لا يريد أن يعول على المهارات فى تعليم اللغة ؛ لأن التعويل على المهارات اللغوية سيلغى أهم نشاط لوزارة التربية والتعليم ، وهو طبع الكتب المخصصة للغة ، وهى كتب القراءة ، والقصة المقررة ، وكتب النحو ، وكتب النصوص ! فضلا عن أن إلغاء هذه الكتب يوقع المعلمين والموجهين فى "حيص بيص" ؛ فماذا يفعلون ؛ فيتسع عليهم رقع الراقع ، وتصبح كل الكتب مجالا للتدريب على مهارات اللغة ، وتصبح اللغة ذاتها موجودة - وهى كذلك - فى كل منطوق ، وفى كل مقروء ، ولكن المعلمين والموجهين والوزارة ، لا يريدون تصديق هذا الأمر ؛ ولا يريدون التخلّى عن كتب اللغة التى يستهلكون فيها ، وفى عيون التلاميذ وظروفهم المال والوقت ، واقتصاد البلد النامى الذى يسعى إلى أن يدخل القرن الحادى والعشرين باقتصاده نمرا ، وبرجاله عقولا ، ومهارات وكفايات .

ووفقا لما سبق أصبح التلاميذ لا يرون اللغة إلا فى الكتب التى تطبعها الوزارة ، وإلا فيما يقوله معلمو اللغة وحدهم ، أما ما يسمونه فى الحصص الأخرى - وفى الكتب الأخرى ، وفى الشارع والمسجد والنوادرى ، فكل ذلك لا يمت إلى اللغة العربية بأدنى صلة . اللغة هكذا صارت محنطة ميتة معزولة عما يعانیه ويشعر به المتعلم .

### 3- مستويات الأداء اللغوى عند المعلمين ، وعند المتعلمين :

إذا سألنا الموجهين ، موجهى اللغة العربية عن معلمها ، تجدهم غير راضين عنهم ، والحال نفسه ، لا يرضى المعلمون عن التلاميذ ، وكلهم ساخط على كلهم وهذا ما تثبته بحوث التربية المتصلة بتدريس اللغة العربية لدى كل المعلمين ، وكل المتعلمين . وفى حال المعلمين ثم تناقض صارخ بين ممارس

تعليم اللغة من المتخرجين في كليات الآداب ، ودار العلوم ، وحتى الأزهر ، وكليات التربية . ولاتجد ثباتاً في برامج إعداد المعلمين في كل كليات التربية على اتساع رقعة مصر ، فلكل أستاذ منهجه وأطروحاته ، ورويته للغة ، والحصاد تمزق فكري ، وتباين في مستويات المعلمين ، وهو تفاوت مردود في جزء كبير منه إلى تفاوت في كليات التربية .

وحدث عن مستوى التلاميذ بغير أدنى جرح ، شفها وكتابة ، من حيث اللحن ، والعامية ، وسذاجة الأقوال ، والأغلاط الإملائية ، وسوء الخط ، وفداحة التحريف والتصحيف والقلب ، والأخطاء التحريرية على راس كل هذا الأمر جميعه . ومع هذا تتوالى الدرجات في امتحانات الثانوية العامة والإعدادية والجميع ناجحون في اللغة العربية . ولا ندرى كيف تشكو الدراسات ، ويصرح المعلمون من التردى اللغوى للمتعلمين ، في حين أن التلاميذ ينجحون في سنوات النقل ، وفي أعتى الإمتحانات : الثانوية العامة .

#### 4 - مدخل تعليم اللغة العربية :

نحن هنا لسنا في معرض مناقشة المعانى الفنية لمصطلحات تربوية معقدة مثل : المدخل ، والطريقة ، والأسلوب ، وغيرها . وإنما نحن في حاجة إلى التركيز مرجنين التفصيل لسياق آخر . والمهم أن المنهج المعتد به في تعليم اللغة العربية هو منهج المواد الدراسية المنفصلة ، الذى يعنى بالمعرفة ، ويجعل لها كتباً ، ولكل كتاب حصّة وهكذا . ويعتمد هذا المدخل على النظرية السلوكية في التعلم وخصوصاً في تعليم القراءة . ووفقاً لهذا المدخل فالقراءة فرع لغوى ، وليست أى شىء سوى ذلك . ومن خلالها فاللغة كلمات والمعنى في داخل الكلمات . والكلمات شفرات مغلقة وعلى القارئ - إذا أراد المعنى - أن يفك الشفرات وخصوصاً نطقها ؛ ليصل إلى معناها . وهذا كله كلام ثبت

فشله ، هو ونظرية الترادف اللغوى الذى يسعى إلى الكشف عن سعة القاموس اللغوى عند المتعلمين . واللغة ليست كذلك بحال من الأحوال .

##### 5 . عزلة اللغة العربية عن المواد الدراسية الأخرى :

لقد قلنا من قبل : إنه قد كون انطباع لدى الطلاب أن اللغة العربية ليس لها وجود إلا فى حصص اللغة العربية . والحال نفسه لدى معلمى المواد الدراسية الأخرى . فهم يرون أنفسهم غير ملزمين ، وما ينبغى لهم أن يلزموا فيلتزمون ، بالحرص على اللغة ؛ حتى على مستوى التحدث فى حصصهم ، وألا يسمحوا لتلاميذهم بالكلام العامى . لكن الجهل باللغة سائد شائع بين الطلاب والمعلمين ، والمخطيء منهم لا يدرك الآخر عن أخطائه شينا ، والمهم الكلام على أى شائكة يجيء ، والمهم الكتابة بمعنى النقش فى أى صورة تجيء ، والمهم كما يقول المعلمون : المهم الفكرة بمعنى (المعرفة) !

وكما حرم النحو والبلاغة فى حصص القراءة . حرم النحو والبلاغة فى حصص التربية الإسلامية ، وفى حصص الدراسات الاجتماعية ، وفى حصص العلوم ناهيك عن أنهما محرمان حرمة مطلقة باتنة فى حصص الرياضيات . ومع هذا يتنادى السلوكيون من علماء نظريات التعلم بما يسمى "انتقال أثر التدريب" .

إننا لاندرك أى لغة يتعامل المعلمون الآخرون ، غير معلمى اللغة العربية ، فى موادهم ضمن التعليم العام ؟ وبأى خطوط يكتبون ، وفى أى لغة تكتب كتب المواد الدراسية ؛ وفى أى تراكيب تصاغ تلك الكتب ؟

نحن نعتقد أنهم يتكلمون العربية ، ويصححون امتحانات مكتوبة فى حروف ونقوش عربية ، والمعلمون يعدون دروسهم فى لغة عربية ، ومن كتب مكتوبة فى رموز ونقوش عربية . والطلاب يستذكرونها مكتوبة فى العربية . ومع هذا كله ، وعلى الرغم منه نسال فى إلحاح وحسرة : أين اللغة العربية فى حصص المواد الدراسية الأخرى : تحدثا وفهما وافهما ؟ أين هى وخصيصا فى حصص التربية الإسلامية والتاريخ ؟ والإجابة قطعاً بالنفى والجزم ، ومن دون حاجة إلى أدلة إلا الملاحظة وهى وحدها دليل دامغ على صدق ما نقول .

فكيف إذا نأس إلى السلامة اللغوية لدى الطلاب ، والغالبية العظمى من معلميه ؛ حتى معلمى اللغة ، لا يدرون شيئا عن اللغة التى هى الوسيلة الأم الرئيسة التى تستعمل فى التعبير عن الأغراض ؟ وأخيرا نتساءل ، هل الفهم فى التاريخ والجغرافيا والعلوم ، من جنس عال ، راق ، مختلف عن جنسه فى كتب اللغة العربية وما خصص لها من حصص ؟ هذا ما نريد من البحوث أن تثبته أو تنحضه . وهل ثم عمليات فهم مشتركة لغويا بين اللغة وغيرها من المواد الدراسية الأخرى : هذا ما نريد من البحوث أن تثبته ، أو أن تنحضه ! ولو ثبت مثل هذا الاشتراك ، ألا يمكن أن يكون هو الأساس التعليمى فى المدارس والمناهج ، والكتب لتضمن اللغمواد الأخرى ؟

إن الأمور الخمسة السابقة هى ما رايناه حصاد تعليم أبنائنا اللغة العربية الأم ، وهو حصاد لاشك مهترىء ساذج لا يتناسب وأهمية اللغة ، وأصالتها ، وقيمونا الكبرى فى الوجدان الحضارى ، ولا فى الوجدان الإسلامى ، ولا الوجدان الفكرى للغة العربية .

وإذن : فماذا بعد الحصاد الذى رايناه ؟ بمعنى ما المخرج من تلك الفتن الجائمة على تعليم أبنائنا اللغة ، كقطع الليل المظلم عاما بعد عاما وحينما

بعد حين ؟ وهل فى الوسع تحريك هذه البحيرة الراكدة الآسن ماوها ؟ هل ثم فى الوسع تطوير ؟ وكيف ؟ ومن يمارسه ؟ ومن أى مستوى ؟

#### محاور التطوير فى تعليم الناشئة اللغة العربية :

نحن لانتكر أننا نلعن الظلام . ولا ننكر أننا ممن يرون المساحة الفارغة فى الأكواب . ومع هذا فتحن لسنا عاجزين عن إضاءة شموع عديدة ، لاشمعة واحدة ، ولسنا بغاضى الطرف عن الماء فى الأكواب ، لكنه لا يكتفى لشفاء الغليل ، ولا ليل الشفاء المتعطشة إلى مكان راق للغة العربية فى النظام التعليمى المصرى ، يتناسب وكونها اللسان العربى المبين الذى ارتضاه ربنا لغة للقرآن الكريم .

وفى عبارة أخرى نقدم فيما يلى رؤية لمحاور يمكن أن يقوم عليها كلها ، لا على واحد منها تطوير تعليم اللغة العربية فى النظام التعليمى المصرى ، وهى محاور نوجزها إيجازا فيما هاهنا ، أما فى بقية فصول هذا الكتاب فسنتناولها تفصيلا على أنحاء مباشرة ، وأنحاء غير مباشرة .

#### محاور تطوير تعليم اللغة العربية :

أولا : الاعتماد باللغة "مهارات" ، "وفنوننا" ، لا معرفة :

وهل فى الوسع أن تكون المهارات فى كتب ؟ أم أن المهارات فى التدريب والممارسات : مهارات اللغة هى نفسها مهارات التفكير وعملياته ؛ هى "التمييز" ، و"التحليل" و"التركيب" ومن ثم نقول مبادرين : الغوا كتب اللغة العربية فى مراحل التعليم العام ، وبخاصة فى المرحلة الثانوية . وعولوا على مجموعة من المهارات ، ودرجوها صعيدا من صف إلى صف ، ومن مرحلة إلى مرحلة ، فى كل فنون اللغة: إستماعا ، وتحدثا ، وقراءة وكتابة .

### ثانيا : تعرف المعنى" ، هو مدخل تعليم اللغة :

تخلصوا من الكلمات ، وفك الشفرات . واعتمدوا على لغة ' المواقف' ، ثم لغة 'السياقات' . واستندوا إلى عميات الفهم فى الجملة ، والجمل ، والفقرات ، من خلال مشروعات الاستماع ، ومباريات التحدث ، والقراءات : الموسعة ، والمركزة ، والكتابة بوصفها عملية ومحتوى معا من دون التركيز على الشكل المكتوب . ليكن تعرف المعنى هو المدخل فى كل مادة دراسية مكتوبة ، وهو تعرف يعنى بباطن اللغة (الوظائف النحوية والبلاغة والدلالة) . والمعنى ليس فى ظاهر اللغة (الأصوات ، والنقوش ، ولا الصرف ، ولا أنماط الجمل ، ولا الترقيم ، ولا الفقرات) . وإنما المعنى فى ذهن القارئ ، وفى أذهان القراء ، واستندوا إلى تعدد المعانى ؛ بتعدد قراء النص الواحد ، ولاتجبروا القراء كلهم على معنى واحد .

### ثالثا : اللغة اساس غيرها من المواد الدراسية :

فهى نظام النظم ، وهى التى تؤنس الإنسان ، وتؤنس المعرفة ، ولا إرسال من دونها ، ولا استقبال فى معزل عنها ، ولا يكون تشارك إجتماعى بسواها ، ومن دونها لا 'معنى' ولا 'فكرة' ، ولا 'دلالة' . من اللغة تفهم المواد الدراسية ، وإلى اللغة يؤول فهم المواد الدراسية ، وتنتج دلالاتها : تحدثا - ومن القراءة - وكتابة . علموا المعلمين كل المعلمين أن يحترموا اللغة ، وألا يتعالوا عليها . إنهم باستعلائهم هذا يتحللون من كل انضباط ، فى الفكر ، وفى القول ، وفى الكتابة . وبالتزامهم إياها يعينون معلميا ، ويقدمون المجال لانتقال اثر التدريب ، ويكونون القدوات للمستقبل التعليمى المصرى الذى لن يكون بغير الانضباط اللغوى .

#### رابعاً : توجيه تعليم اللغة العربية فرع عن إعداد معلميها :

ما استحق أن يولد من عاش لنفسه فقط . ولا يأكل الذئب إلا الغنمة الشاردة . وكليات التربية عاجزة بنفسها ، مستطوعة بغيرها من الموجهين ، وبخاصة موجهو اللغة العربية . توجيه اللغة العربية تكليف ، لا تشريف . هو مسؤولية ، وليس ترفاً ، ولا زيارات إدارية ، ولا رحلات هنا وهناك لضمان 'بدل السفر' .

توجيه التعليم اللغوى ليس مطلوقاً من عقاله ، وليس تكريساً لسنة مخالفة السنن التى تدور فى معاهد إعداد معلمى اللغة العربية . هذه المعاهد ، وذلك التوجيه يجب أن يكونا على أثنى قلب فهم لغوى واحد . وبغير هذا يزيد التضارب ، وتسرى نار التناقضات ، وينعدم النسب ، وتمحى الخلّة ، ويتسع - كما هو حادث - الرقع على الراقع .

والأكاديمية وحدها ، والدورات وحدها ، ليست كافية أن تجعل القديم ، ولا المتدرب موجهاً . لابد من التحديث ، ومن تنقية الفكرة ، واستصفائها كل حين بالتعاون والصلات الوثقى بين موجهى اللغة العربية وكليات التربية ، ولو على سبيل التكليف ، ومتابعة الحصول على "الدبلومات" كشرط رئيس للترقى فى سلك التوجيه : من مدرس أول إلى موجه ، ومن هذا إلى الموجه الأول ، ومنه إلى الموجه العام ، أو كبير الموجهين . إنه التعلم مدى الحياة ، ومن ظن أنه علم ، فقد جهل .

وهكذا يكون موجهو اللغة العربية نغمة متسقة مع اللحن اللغوى العام ، ويكونون مفاتيح للخير ، معانين عليه ، لا أباطرة مستقلين عمن حولهم ، وماعداهم ؛ وبهم - هكذا - يقال ما يفعل أمام أعين الطلاب المعلمين فى فترات التدريب الميدانى "التربية العملية" ويعنون بالمعنى وباطن اللغة . لا بالظاهر الشكل من الدفاتر ، وهمزات الوصل والقطع ، وأخطاء الإملاء ، والنحو ، وركعة التحدث ؛ فكلنا خطأ ، وخير الخطائين الذين يجدون القدوة الفاعلة ،

فيتعلمون منها ، فيثربون عن الخطأ ، وتقبل إن شاء الله توبتهم ، وفى اللغة متسع للخطأ ، ومتسع للتعلم ، ومتسع للتوبة عن الفساد اللغوى .

#### خامسا : الكلمة السواء فى إعداد معلمى اللغة العربية ، وغيرها :

نحن لانصادر على الاهتمام النوعى فى أطروحات الدكتوراه لتدريس اللغة العربية ؛ بنقاط بحث غاية فى الخصوصية ، ولا على النوع نفسه فى بحوث الترقى إلى استاذ مساعد ، واستاذ . وإنما الذى نتحفظ عليه ذلك التيه الذى يضل فيه الطلاب المعلمون فى أقسام اللغة العربية فى كل كلية من كليات التربية . فهؤلاء الطلاب يدورون - فى كل كلية - فى فلك اساتذتهم . والناس كما يقال : على دين ملوكهم . فليس هناك فكر موحد ، مع اختلاف العمق والنوع ، وإنما الفكر بحسب الدكتوراه ، ثم يسطح ما عده ، أو ينقل عن كتب أخرى ، ولا بد - فيما نرى - من أربعة محاور فى إعداد المعلم : ثلاثة منها خاصان بمعلم اللغة العربية . والرابع خاص بكل المعلمين غير معلمى اللغة العربية .

#### أما الثلاثة فهى :

- ١ - حفظ ما لا يقل عن ربع القرآن الكريم ، أو مايزيد عن رבעه قليلا حتى الليسانس الذى لايجاز بغير هذا الحفظ .
- ٢ - استحداث ما يسمى باساسيات تعليم اللغة العربية مقرررا ثابتا يحافظ عليه فى كل كليات التربية كحد أدنى لازم يعكف عليه اساتذة تدريس اللغة العربية . يطورونه عاما وعاما ، وينفذونه أعواما ، ثم يظلون عليه عاكفين : تطويرا وتنفيذا .



٣ - تعميق المحور العام بمحاور نوعية منتمة إلى أطروحات الأساتذة : فى الماجستير والدكتوراه شريطة أن تكون "مزيدة ومنقحة" لكى لا تبتذل فتيهت ، ولا يصدقها الطلاب .

وأما الرابع الذى هو لازم - فيما نراه - للمعلمين كلهم ، غير معلمى اللغة العربية فهو مقرر فى فلسفة اللغة العربية ، وقواعدها ، وفى تحليل النصوص من منظور شامل كلى عميق ، يعد متدرجا وفق سنوات كليات التربية الأربع لغير طلاب اللغة العربية ، فضلا عن أجزاء منه تتناول تاريخ اللغة العربية ودورها فى الحضارة والفكر الإنسانى ، وأعلامها المبرزين .

خلاصة الأمر أننا نثير قضايا جديدة فى تعليم اللغة أهمها تحرير اللغة من الكتب ، والتركيز على العلاقات بين اللغة والفكر فى دورة التواصل الإنسانى ، من منظور دورة الخبرة اللغوية ، فضلا عن تفاصيل أخرى سيجىء شرحا لها فى مواضيع آتية من هذا الكتاب فى الفصول الباقية .



## **الفصل التاسع**

**تعليم اللغة العربية من منظور القرن الحادى والعشرين**

1. The first part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various positions of the Board of Directors of the Corporation.

2. The second part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various positions of the Board of Directors of the Corporation.

3. The third part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various positions of the Board of Directors of the Corporation.

## الفصل التاسع

### تعليم اللغة العربية من منظور القرن الحادى والعشرين

ينقسم الناس - فى الكلام عن القرن الحادى والعشرين - فريقين ، لا ثالث لهما فريق هو صاحب القرن الحادى والعشرين ؛ أعد له العدة ، وشكل الملامح ، ووضع البصمات والخطط ، وتمكن - بعقله - من ناصية أمورهِ التى رسمها لتكون فى هذا القرن . والفريق الثانى هو مشجعو القرن الحادى والعشرين ، يمثل الجمهور المحب ناديا من النوادى الرياضية . وهذا الفريق الثانى لاحيلة له فى معرفة أسرار التدريب ، ولا تشكيل الخطه ، ولا معرفة : لماذا قد بعض اللاعبين مع الاحتياط فى حين أنهم من قوى النادى الضاربة ؟ وحظ هذا الفريق دوما أن يزحف إلى الملاعب ، ويزأر ، ويدفع أثمان "التذاكر" ؛ ليخرج ببعض فرح ، أو تتعاور عليه موجات الحسره من خسائر ناديه . الجمهور دوما هو الذى يدفع الثمن ، وهو الذى تتحسر عنه الأضواء فى مكافآت الفوز ، ولا ينساح فى الدنيا يمثل ما ينساح اللاعبون شمالا وجنوبا ، وشرقا وغربا ، فى داخل الوطن ، وفى خارجه .

ووفقا لهذا التقسيم ثم نفر من العقلاء يقولون - ولهم بعض حق - ما لنا والقرن الحادى والعشرين ؟ لكن هناك نفر من الطامعين يتنادون : ولماذا لا يكون لنا نصيب من كعكة القرن الحادى والعشرين ؟

لكن هناك من خلف ذلك التقسيم افتراضين اثنين رئيسيين :

- أ - الذى يتكلم عن القرن المقبل هو الذى أعد له العدة ، وصمم الخطوات واستعد بالتدريب منتظر صافرة الحكم ؛ ليبدأوا المشوار .
- ب - الذى يطنطن للقرن الحادى والعشرين هو الذى يكتفى بدور المتفرج وينتظر نتائج الإبداع ليستهلكها ، أو ليقلدها لاغير ؛ ويدعى أنه ممن يشاركون فى ثقافة هذا القرن .

إن ثقافة القرن الحادى والعشرين فى الغرب ، لم تجيء طفرة ، ولن تجيء فى الساعة الثانية عشرة من آخر ليلة فى القرن العشرين . وليست صنبورا مغلقا سيفتح عند تلك اللحظة . إنها امتداد - عند أهلها - لما كانت عليه ثقافتهم فى القرن العشرين . والولد - كما يقولون - سر أبيه . وثمره الشجرة هو كما تكون الشجرة .

فلينظر كل منا - فى مجال تخصصه - إلى ما هو عليه وضعه فى هذا التخصص ، الآن فى هذه الحقبة الأخيرة من القرن العشرين : فمهل يرى استحقاقا فى ثقافته ، وأساليبه ، وأدواته ، لكى تكون هى المعتمد عليها فى القرن القادم . ثم ليرجع البصر كرتين ، لير هل فى ثقافته الحاضرة من أصالة ، وبأى نسبة ؟ أم أن نسبة الاستعارة أكبر بكثير كثير من تلك الأصالة ؛ لينظر : هل يرى من فطور ؟ الحق أنه سيرى الفطور نفسه فى أبهى مناظره ، وأجل معانيه ، فى العالم المتخرج الثالث ماعدا اليابان التى صارت من عتالة القرن القادم ، يحسب حسابها ، ويعتد بقولها - فى الغرب - كما كان العرب يعتدون فى الجاهلية بقول "حزام" ؛

**" إذا قالت حزام ؛ فصدقوها فإن القول ما قالت حزام" !**

ولنا أن نسأل أهل التربية سؤاليين :

- أ - ما الذى انتهت إليه أدواتكم التربوية من ثقافة تؤهلكم للتربية فى القرن القادم ؟
- ب - ما الذى أعددتموه من تطوير لتحيا به فى خضم القرن نفسه كل فى تخصصه ؟

السؤال الأول يبحث فى "الثوابت" ، ويحدد "المتغيرات" . وبالثوابت تكون الأصالة والحرص ، وفى المتغيرات يكون الإعداد والتطوير ، وهذان هما محور السؤال الثانى .

وهذان السؤالان نفسيهما نسالهما للغويين ، والتربويين اللغويين فى كل المعاهد العلمية المعنية باللغة العربية ، وإعداد معلميه ، وتعليم الناشئة إياها : كما يلى :

- أ - إن قيمة المرء مركوزة فيما يحسنه : فما الذى تحسنونه فى اللغة ، وفى إعداد معلميه ، وفى تعليم الأبناء إياها ؛ حتى توزن أموركم .
- ب - وأن على المرء أن يدع ما يريبه إلى ما لا يريبه : فما هذا الذى أرايكم فيما تمارسون ، ولم تقدروا له ؟ وما الذى يرييكم فيما سيجىء من القرن الحادى والعشرين بخصوص تخصصكم ؛ لتتركوه إلى ما لا يرييكم .
- ج - وأن المرء إذا لم يستطع شيئاً ، فليدعه ، وليجاوز به إلى ما يستطع : فما هو الذى تستطيعونه ، وهو صالح ثابت ، لتدخلوا به من تخصصكم - فى ملعب القرن الحادى والعشرين ؟

ونتقدم فى كلامنا خطوة أكثر تقدماً لنلقى الضوء على تعليم اللغة من

خلال الأسئلة الآتية :

- أ - ما طبيعة التعليم اللغوى العربى فى كل مرحلة من النظام التعليمى قبل الجامعى حتى ختام المرحلة الثانوية ، وما فى مستواها ؟
- ب - ما الفارق - أو الفوارق - فى تعليم اللغة العربية فى كل مرحلة من مراحل التعليم قبل الجامعى ؟
- ج - ما الفوارق بين معاهد العناية باللغة العربية فى الجامعات وكلياتها : الآداب ودار العلوم والأزهر من جهة ؛ وكليات التربية من جهة أخرى ؟
- د - ما الثوابت والمتغيرات فى العناية باللغة العربية فى كل تلك المعاهد السابقة ؟
- هـ - ما أوجه الشبه ، وأوجه الاختلاف فى العناية بإعداد معلمى اللغة العربية فى كل كلية من كليات التربية فى مصر ؟

و - ما الصلات ، وعمقها ، بين وزارة التعليم ، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمى ، فيما يتصل بالتعليم اللغوى العربى ، وخصوصا إعداد المعلم ، معلم اللغة العربية ؟

ز - إلى أى مدى تلقى كليات التربية بثقلها فى الخطة العامة للتعليم اللغوى العربى فى التعليم العام وخصوصا المنهج التعليمى للغة فى مراحل التعليم قبل الجامعى ؟

ح - ما العوائق التى تحول دون التخطيط - ومن ثم التنفيذ - للتعليم اللغوى العربى ؛ بالتعاون : بين وزارتى التعليم ، والتعليم الجامعى ، وكيف تزال للاتفاق على رأى واحد فكرى يكون له الواقع المنفذ من دون تجاوز ، ولا تتأخر ؟

ط - ما الأسس الفكرية للقرن الحادى والعشرين التى يمكن فى ضوئها التخطيط لتعليم اللغة العربية وفقا لتلك الأسس ذاتها ؟

ى - إلى أى مدى ، وكيف ، يستجيب تعليم اللغة العربية لتقنيات القرن القادم ، وقد بدت ملامحها فى أخريات القرن العشرين ؟ وهل تتفق تلك التقنيات : خصائص ، وبرامج ، وأساليب ، مع طبيعة اللغة ونظريات تعلمها ، ونظريات تعليمها ؟

إن قوة اللغة رهن ، بل مشروطة بقوة العقول الواقفة من وراء تلك اللغة : أعتازا بها ، واتجاها موجبا فاعلا نحوها ، واستعمالا واسعا لياها ، وإنتاجا المعرفة بها .

وكثرة مستعملى اللغة ، لا تكفى للدلالة على قوة اللغة ؛ لأن المعيار ليس الكثرة وحدها ، وإنما لابد من المستوى ، والعمق ، والكيف فى هذه الكثرة .

والفارق كبير بين تردى اللغة ، وتردى المستوى اللغوى . فاللغة ، أى لغة لا يمكن أن تتردى ؛ فهى لا تملك هذه القوة التى تسلطها نفسها على نفسها لتكون متردية ، وإلا فهو الحمق عينه . وإنما الحادث أن التردى هو ترد لأهل



اللغة ، وللعقول المستخدمة إياها. والشكوى ليست من اللغة ، وإنما الشكاوى من مستويات مستعملها ، ومستخدميها : فى فهم طبيعتها ، والوعى بخصائصها ، وعلاقة هذه الخصائص بسمات متعلمى اللغة ، ومنظورهم إلى الفهم عن لغتهم ، ومستويات الإبداع فى ثقافتهم : قوة ، وضعفا ، وترديا .

وحركة التاريخ القديم والحديث ، والمعاصر؛ تثبت "قراء" التاريخ أن قوة اللغة ، فى كل زمان ومكان رهن بقوى ثلاث هى : القوة الاقتصادية ، والقوة السياسية ، والقوة الفكرية التعليمية ، وهى قوى تقف من ورائها نظريات فى الفعل ترجمت إلى آداءات ، أدت كلها إلى قوة فى اللغة . والشاهد هنا هو العصر العباسى الأول ، ونقيضه العصر المملوكى ، والذى يجمع النقيضين معا : الفترة الأندلسية التى دامت ثمانية قرون لخصت تاريخ كل القوى المشار إليها . فعندما دخل العرب الأندلس دخلوها بالقوى الثلاث ، وأخذت تلك القوى تتفقت ، وتتحلل من بين أيديهم ؛ حتى انسربت دولتهم ، وهزلت لغتهم ؛ لهزال القوى التى كانوا قد دخلوا بها .

والقوى الثلاث المشار إليها هى التى تقف - ذاتها - من وراء غلبة اللغة الانجليزية ، وما انفرع عنها متمردا عليها من النمط اللغوى الأمريكى لهذه اللغة - وهى لغة السياسة ، وهى لغة الاقتصاد العالمى ، وهى لغة الحاسبات والإنترنت ، وهى لغة العلوم ، والبرامج . فلماذا إذن لا تكون قوية ؟

ومن علماء الغرب من هم فرنسيون ، وسويسريون ، وهولنديون وغيرهم ، وما لهم من صيت ، وما كان لهم إلا عندما ترجمت أعمالهم عن لغاتهم إلى الإنجليزية ، فانتشرت أفكارهم ، وانتشر صيتهم تبعا لأفكارهم التى صبت فى اللغة الإنجليزية ؛ وما كانت إلا محدودة تلك الأفكار فى لغتهم الأم !

ولو أن اللغة العربية من لغات السياسة في مجلس الأمن مثلا ، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة ؛ لكان لها شأن آخر . لكن هاهنا سؤال : لماذا لم تكن اللغة العربية من اللغات المعتمد بها في مجلس الأمن على وجه التحديد ؟ والإجابة التي لا مواربة فيها تعود إلى ختام الحرب العالمية الثانية بعد أن ظهرت القوى المنتصرة من القوى المندحرة ، فهذه استبعدت ، وتلك ظهرت وسادت ، وتبعاً لسيادتها سادت لغاتها . وهكذا الحال في الأيام المعاصرة ، فضلا عن إنتاج الفكر والعلوم باللغة في زمن انحسر فيه الانتصار البدني ، وأصبح الانتصار اقتصاديا وفكريا .

ولابد من أن نواجه أنفسنا نحن اللغويين ، واللغويين التربويين في محاولة للإجابة عن السؤال الآتي :

- هل يصلح المنهج الحاضر لإعداد معلم اللغة العربية وتعليم الناشئة إياها ؛ ليكون هو المنهج الملائم للقرن الحادي والعشرين ؟  
وأقرب الإجابات واقعية وصدقا هي النفي . وما هو بتشاور ، وإنما هو الحق الذي يعد الاعتراف به فضيلة وفق ما يقال من أن ، الاعتراف بالحق - وإن كان مرا - فضيلة !

ولقد يكون مناسبا كل المناسبة أن نمحص أمرنا بحثا عن مبررات ذلك النفي ؛ بمعنى أن نفتش عن الأسباب التي تقف دون المنهج الحاضر المشار إليه ؛ لندخل به - في تعليم اللغة العربية - إلى القرن الحادي والعشرين .  
والأسس العامة الفلسفية لأي منهج تشتق من ثلاثة مصادر : النظرية المعرفية ، والنظرية النفسية ، والنظرية الاجتماعية . وهذه النظريات مجتمعة ، منسقة ، متضافرة ، آخذا بعضها بحجز بعض ؛ هي التي تكون ضغيرة تسمى "نظرية تعليم اللغة" .

وفي عبارة أخرى إذا أردنا أن يكون لنا "نظرية" في تعليم أبنائنا لغتهم العربية ، فلا بد من أن نصوغ لهذه النظرية أركانها الثلاثة :

- أ - النظرية اللغوية للغة العربية من حيث : الماهية ، والطبيعة ، والخصائص والمبادئ ، أو قواعد التوجيه التي تحكم تلك النظرية .
- ب - الاصطفااء المعرفي الخاص بتاريخ المعرفة اللغوية العربية ؛ اصطفااء يركز على الأصول الثابت ، ويفيد من الطارئ المتغير تطويرا إياه ، وليس إخفاء ، ولا مداراة ؛ فمن الخطأ دوما يولد الصواب ، كما أن هناك دوما - من خلف الليل فجرا ، ومن وراء السحاب الداكن نجوما لامعة .
- ج - تحديد المنظور النفسي للتعرف على المعنى ، لا الكلمات ، في تعليم اللغة ، وكيف نعمق الصلات بين النصوص اللغوية الظاهرة ، ومكونات الذهن البشري .
- د - ضرورة التفرقة بين إنتاج اللغة ، وفحص منطق اللغة : شفهايا ، وكتابة .
- هـ - ضرورة الاعتماد على "المواقف" في اكتساب اللغة في السنوات التعليمية الباكرة مع عدم إهمال لغة "السياقات" ، وهذا معناه ضرورة الجمع والموازنة بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة ، أي بين فنون اللغة كلها من منظور دائري ، لا خطي .
- و - تحديد المقصود بالتواصل (التشارك) الاجتماعي ، بما يفسر النظرية الاجتماعية للغة ، والغرض منها في سياق المجتمع بكافة مستوياته اللغوية والثقافية .
- ونكاد نجزم أن كل تلك الأمور السابقة لايعتد بها في المنهج الحالي لتعليم اللغة العربية ، وإنما هذا المنهج مايزال يرى اللغة جزرا منعزلا بعضها عن بعض ، ومايزال يجعلها في كتب لكل كتاب منها حصصة . ولا توجد اللغة في خارج الحصص المحددة لها . وهو منهج لايعتد بالمشافهة ، فيهمل طبيعة اللغة ، ويعتمد على الكتابة ، فصارت اللغة ميتة . تعالج كما يقضى منهج "الفيلولوجيا" وهو منهج يعتمد على النصوص المكتوبة وحدها ، وبذلك يركز على الكتابة ، وهي الفرع ، ويهمل الصوت ، وهو الأصل .

وكل ما يجرى فى المدارس ليس تعليمًا لغويًا ، وإنما هو تقديم مجموعة من المعارف "عن" اللغة ، ولا يقدم اللغة ذاتها حية نابضة فى حال الفعل والحدث ، وشتان بين أن نعرف اللغة بممارستها ، وبين أن نعرف شيئًا أو أشياء عن اللغة . الأول ينضجها ويطورها ، ولا ضمان فى الثانى للتمكن من اللغة .

اللغة الحق معان : ، ومواقف ، وسياقات . وما هى بمبان " شكلية ظاهرة تجرى عليها تدريبات الأنماط الشكلية على سبيل الببغاوات . وأيسر ما فى اللغة مبانيتها وأشكالها ، وأشق ما فى اللغة ، وأكثره وعورة ومشقة هو المعانى والأفكار والدلالات ، وهو ما ينبغي أن نتوفر له ، وعليه ، ونحفل به . إننا نستطيع أن نوفر العناء المالى على بلدنا لو فكرنا مليا فى إلغاء فكرة "المعرفة" اللغوية ؛ التى توجب أن يكون اللغة كتب قرروها لكل صف فى كل مرحلة . إن الفوائد كثيرة :

أولها : تخفيف ما يتكلفه الاقتصاد القومى فى تكلفة طباعة تلك الكتب .  
ثانيا : توسيع رقعة الدرس اللغوى ، يجعل كل مكتوب مجالاً له ، وكذلك كل مسموع ، وكل مادة دراسية .

ثالثهما : تعميق الصلة والروابط بين اللغة والفكر فى مختلف أنظمتها المعرفية ، فتكون فكراً وتمييزاً وعقلاً ، وذهناً من خلف كل مكتوب فى أى مادة دراسية ، وفى كل نص مكتوب ؛ وفى كل قول منطوق .

رابعاً : توسيع وقت التعلم اللغوى ، وإطالته من خلال إيجاده فى كل حصّة من المواد الدراسية الأخرى .

وخامساً : ضمان انتقال أثر التدريب ، من اللغة إلى المواد الدراسية ، ومن هذه إلى اللغة ، فضلاً عن الربط بين اللغة وقواعدها ، وبين مختلف المواد الدراسية ؛ لأن المعول هنا يكون على المعنى ، ولا يكون على المبنى .

### خصائص التعليم فى القرن الحادى والعشرين :

كان التركيز التعليمى فى مطلع القرن العشرين قائما على ضرورة الإلمام الحرفى الكامل بالمعرفة . ثم تدخل عنصر الفهم ، وظل العمل عليه حتى السبعينيات من هذا القرن ، واصبح منذ الثمانينات أمر الحفظ غير ذى بال ، أما فى أخريات هذا القرن والبدایات الأولى للقرن العشرين ، فلن يكون للحفظ أى مجال ، ولا أى قدر من القيمة ؛ فقد تكفلت به تقنيات العصر ، ومختلف أساليب الحفظ والإحتفاظ ؛ وبذلك تنتهى قضية الاستيعاب لتبرز إلى السطح قضايا الفهم ، وعملياته ، ومختلف خارطات الفهم اللازمة لإنتاج المعرفة .

لقد أصبح من العلامات المميزة للتعليم فى القرن القادم ، ذلك التعليم الفردى عن طريق وسائط تعليمية ، وحقائب تعليمية ضخمة ، مبنوثة فى أقل حجم ممكن من بطاقات الكمبيوتر . ولربما قد نفاجأ بأن وظيفة المعلم ستنتهى فى منتصف القرن القادم لتعلن التكنولوجيا "موت المعلم" ، كما أعلن بعض نقاد الأدب "موت المؤلف" . وكلا التعبيرين مجاز عن أن الدور الأكبر هو للمتعلم وللقارئ معا . وهذا معناه زيادة كفايات كليهما فى الفهم والإفهام من بعد وعن طريق لمس جهاز الكمبيوتر للتوالى الرسائل المكتوبة على شاشته !

وماذا سيفعل المتعلم القارئ والحال هكذا : ذهن يجلس إلى جهاز ، وأصابع تنقش رسائل لتبعثها إلى الطرف الآخر من العالم ! ولم تعد القضية إذن هى الكتب : ضخامة ونوعا . فالموسوعات التى تضيق عنها الأماكن أصبحت فى قبضة اليد . القضية أصبحت فى فن (القراءة) كيف تقرا ؟ وكيف تكون قارئاً ؟ أى كيف تلاحظ ، وتميز ، وتقرن ، وتضم ؛ لتكون المعانى

وتجمعها ؟ وكيف تصوغ المعانى إلى الآخرين فى تدقيق لن تصل إليهم من دونه !

القراءة وفنونها وعملياتها واستراتيجياتها هى مدخل التعليم والتعلم فى القرن القادم القريب . القراءة الشاملة المكثفة هى العصا السحرية للتعليم والتعلم ، معتمدة على مهارات الفهم : فهم البنى الظاهرة ، والبنى العميقة فى كل نص مقروء !

ولكى تكون هذه القراءة عربية لابد لنا من الأمور الآتية :

أ - تحويل التراث العربى الضخم إلى صورة "كمبيوترية" فى كل معارفه وثقافته .

ب - تخزين القرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة فى صور كمبيوترية كذلك .

ج - إكساب المتعلمين العرب كل الخطط المعرفية واستراتيجياتها ؛ اللازمة "للعب" بكل تلك الصور الكمبيوترية ، والتلاعب بها كلما أمكن للإجابة عن كافة الأسئلة المثارة فى ذهن المتعامل مع الكمبيوتر .

وقطعا فالأمور السابقة "طوباويات" تحول دونها الإمكانيات الاقتصادية

، ونقوم على افتراض نادر خرافى ؛ "كمبيوتر لكل فرد" ، أو حتى "كمبيوتر لكل أسرة" ! أو حتى كمبيوتر لكل مادة دراسية فى المدارس . وهذا وهم لكنه يظل مجرد حلم ، ولا تكلفة للأحلام !

وحتى يتاح لنا - فى مصر - ذلك المتاع الاقتصادى ، فلا بد لنا من بديل

تعليمى لغوى عربى يتناسب وإمكاناتنا ، وطبيعة تعليمنا الجماعى . وهذا البديل نقترحه فى ضرورة العمل على الأمور الآتية :

أ - استحداث مقررات فى مادة تسمى "مداخل التفكير وعملياته" تقدم للطلاب متدرجة المستويات حتى نهاية التعليم الجامعى .

ب - تعويد التلاميذ في كل مرحلة تحليل النصوص المكتوبة : ظاهرا ، وباطنا وفق محاور عامة شاملة في كل مادة دراسية .

ج - تعويد التلاميذ إنتاج الدلالات : شفويا وتحريريا في الدراسة ، وفي الامتحانات .

د - تحويل الامتحانات النهائية إلى ما يسمى بـ : " Open Book Exam " ، مع تعميق الأسئلة وتدويرها على المعاني والدلالات والابتكار ، لا على الحفظ والاسترجاع .

هـ - إلغاء منهج المواد الدراسية المنفصلة ، والتدريس بفريق التدريس ، وإعادة النظر في فروع اللغة ، والتعويل على فنونها ومباحث الدلالة .

و - الربط الوثيق بين الدرس القرآني ، والدرس اللغوي : نحوا ، وبلاغة ، وتعبيرا ، ودلالة .

ز - تكليف الموجهين بمتابعة التدريس وفق مداخل التفكير الإبتكاري والناقد ، والتحليلي ، والفلسفي ، واللغوي .

ح - ربط الاستماع بالتحدث ، والقراءة والكتابة ، وجعل كل ذلك في دورة تسمى : دورة الخبرة اللغوية التي تتناول النص الواحد من مختلف زواياه ، وإنتاجه تعليميا في صور تعليمية مسموعة ومنطوقة ، ومقروءة ، ومكتوبة .

ط - إعادة النظر في الأسس التي يجري عليها إعداد معلمى اللغة العربية بما يحقق كل ما سبق ، ولا يتناقض معه ، ولا ينقضه .

غاية الأمر إننا ندخل قرنا قويا ، يحتاج أذهانا قوية من وراء اللغة العربية ؛ لتصير قوية . ونحن من ثم في حاجة إلى أن نكون نحن لغتنا ، وأن نكون لغتنا إيانا في كل مادة ، وفي كل حصّة ، وفي كل مكتوب . ونعتقد أنه من دون ما سبق ، لا حاجة لنا بالكلام عن القرن الحادي والعشرين .





## الفصل العاشر

اللغة العربية بين: تفريغ محتواها وإعجازها عن الملاحقة



## الفصل العاشر

### اللغة العربية بين : تفرغ محتواها ، وإعجازها عن الملاحقة

لست أجد حرجاً من المصارحة . كما لا أجد نفعا في المواربة ، ولا في دق الدفوف لما يجرى أمام الأعين من الظواهر التربوية الآتية :  
أ - فساد الجو اللغوي العام : في داخل المؤسسات التربوية ، وفي المجتمع بوجه عام .

ب - ضعف أجيال الأساتذة والمعلمين .

ج - استخفاف المتعلمين باللغة الأم : اللغة العربية .

د - عقم المنهج التربوي في تعليم اللغة العربية .

هـ - تخلف العناية بالتفكير والعقل في الدرس اللغوي التعليمي المعاصر .  
ولاشك أن الفساد والإفساد اللغويين واقعان محسان لا يخطئهما عقل واع ، ولا نظر مدقق .

والأخطاء اللغوية ليست عيباً . وقد كانت في زمن النبوة ، وستبقى ، وستظل . وما هذه هي القضية . القضية أن نحدد منهجا ، واسلوباً لنثوب به عن الخطأ ؛ فخير الخاطئون التوابون . ودوام محاولة التصويب ، مع الخطأ ؛ يدل على سعي حقيق نحو التطوير .

والأخطاء تعد مدخلا تعليمياً في تشخيصها ، وتصنيفها ، ومعرفة أسبابها ، ومعالجة كل صنف ، بما يناسبه من أساليب تتدارك أسباب الأخطاء ، وهكذا فلن يكون صواب من دون معالجة خطأ ، أو التحوط عن الوقوع في الخطأ . وتطوير تعليم اللغة مختلف عن تجميل هذا التعليم . فالتطوير عمل يصيب المنظومة التعليمية اللغوية كلها ، وفي أن . أما التجميل فعناية بالشكل ، في صورة الكتب وفخامة طباعتها ، وحسن تنسيقها ، ونصاعة ألوانها . والشكل - في معظم الأحوال - ليس صادقا ، وفي الأغلب يكون الشكل خادعا . وكم من "بوصة" ألبسوها ؛ فصارت "عروسة" !

تطوير تعليم لغتنا إنما هو عناية بالمحتوى ، من دون إهمال الشكل ، وهو إقدار اللغة على الملاحظة ، لا إعجازها عنها . التطوير يكون ابتداء من الداخل ؛ هونا فهونا ، وشينا فشيننا ؛ ثم يجيء تطوير الشكل حصادا منطقيا لتطوير الداخل ؛ أو هو ولادة منطقية لمخاض تطوير الداخل :المحتوى اللغوى ، وعمليات الفهم اللغوى . تطوير تعليم اللغة عمل "كلى" ، هو أكبر من مجموع الأفراد الداخلة فيه .

ولغتنا العربية ليست - كما يراها بعضنا ، وكثير من أهل الغرب السطحيون - ثرثرة جوفاء ، وقصائد شعر تغنى ، وما هى مجرد "برقشة" فى أشكال خطوط فنية . وإن كان للغتنا من كتاب يمثلها ، ويدل عليها ، فهو القرآن الكريم لاغير ! أما كتب تعليم اللغة فما أسوأ دلالتها على لغتنا العربية . شكل لغتنا العربية ، ومحتواها معا ، هو القرآن الكريم كما رسم فى المصحف ، لاغير .

لغتنا ليست ثروة لفظية فى "قاموس التلاميذ" . ومهما يحفظ العربى "لسان العرب" ، أو "مقاييس اللغة" ، أو "القاموس المحيط" ، أو "أساس البلاغة" ، كل ذلك ليس بدال على اللغة ؛ إذ ليست اللغة كلمات .

لغتنا أفكار صبت فى أنماط مثلى ضمنها القرآن الكريم : فـ "اشتعل الرأس شيئا" هى نفسها من نمط "وفجرنا الأرض عيونا" ومن نمط "كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا" . هذا نمط لمن اراد أن يذكر ، أو أراد تفكيراً . و "لله الحمد" و "لله الأمر من قبل ومن بعد" و "لك العتبى حتى ترضى" صنف من أنماط أخرى ، وأمثال الأنماط كثيرة . ومن هذا ما استعملت به "إنما" فى مباحث البلاغة وهى مختلفة عن : "إن ..... إلا" ، وعن "ما ..... إلا" وعن "لست عليهم بمسيطر" ومن هذا النمط الأخير : "قل لست عليكم بوكيل" ! أنماط صبت لتعبر عن أفكار ، أو قل : أفكار ومعان

لاسيبل إليها إلا من خلال أنماط كبرى نسعى إلى فهمها ، ونحاكيها لما في عمقها من أسرار لما تقع عليها بعد .

ومن العجيب أن يدرك "بشار بن برد" بعضا من ذلك الفكر من العربية ، عندما قال : " ..... إن ذاك النجاح في التكيير ! قيل له : لم لم تقل : " فإن ذاك النجاح...." ؛ فقال " إنما أردتها أعرابية وحشية ! هذا نمط دال على عقل يعينه مختلف عن العقل الغربى ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون ، يعلمون طرفا من القول ، وهم عن عمق القول فى ضلال مبين ، والله غالب على أمره ! ومع أن النطق مهم فى اللغة ؛ فهو ليس دالا عليها . والأهم من النطق حصاده ، لا من الكلام ، وإنما من القول الذى دوما "لديه رقيب عتيد" ، ونتائج المنطوق أقوال هى حصائد السنة تكب الناس على مناخرهم يوم القيامة فى النار . ولا يكون قول إلا وهو منطوق على كلام كان فى الفؤاد ، وجعل اللسان عليه دليلا :

" إن الكلام لفى الفؤاد ، وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا" الفؤاد معرفة محصلة عن السمع والبصر ، وكل أولئك كان عنه مسؤولا . الكلام هو المعانى ، والألسنة دالة على المعانى ، وكل إناء بما فيه ينضح ! حصائد السنة تلاميذنا ، وكثير من عتاوله متقينا ، هراء ، وثرثرات لا تتسق فيها الألفاظ مع الكلام، بل قل : لا كلام فيها ، وإنما "الأفئدة هواء" ، وما حال الكتابة ببعيد ! صفحات "مطببات" ، سينة الشكل كأكداس الملح طبقات بعضها فوق بعض إذا أجهدت عينك لم تكذ تراها ، فلا يبدو معنى ، ولا يلمح تدقيق ، ولست بواجد عرضا واضحا ، ولا فكرة مبسطة فى أناة وتمكن ، ولست بمرتاح إلى أعراف الكتابة من فقر ، وهوامش ، وعنوانات ، ولا من ترقيم ، ونهايك عن التحريف والتصحيف ، وإثبات ما لا يثبت ، وإهمال ما لا يهمل .

الكتابة المعاصرة في المدارس عمل من أعمال "النصب"، و"السمسرة" المحترفة، والدق بالطبول بالمناسبة في كل فرع لغوي، ففي النحو حذر، وفي النصوص شطحات، وفي النقد مبالغات، وفي التعبير المكتوب شطحات وضلالات. لاتجد كتابة كلية، وإنما يتعامل الجميع باللغة معاملة "قطاعي" لا "جملة".

وقد أثر عن "العميد طه حسين" أنه أحال أحد تلاميذه إلى "دور نوفمبر" لأنه أخطأ في نطق كلمة. فإلى أي درو نحيل تلاميذنا ومذيعينا ومتقفيينا اللاحنين ليلا ونهارا، و"عمال على بطل"!

ذلك حال القاع. وما حال القمة في قاعات المحاضرات في الجامعة، بأحسن من حال القيعان التعليمية؛ حتى في البحوث التي لايعنى بلغتها أصحابها إلا في آخر محطات البحث عندما يقال لهم: راجعوا الأطروحات لغويا؛ يقصدون: الرفع، والنصب، والجر، والجزم. وهذه هي اللغة عند المشرفين المناقشين. هم يريدون "التجميل" و"الاكسسوار"؛ ليداروا به سواة المضمون المتهاافت المنقول المتدنى غير المتسق مقدماته مع نتائجه: "وماذا تفعل الماشطة في الوجه العكر"؟ الوجه العكر في كتاباتنا هو المعنى الضحل المبتذل المفكك، المتحلل من عقال اللغة، ومن عقال الفكر.

والعامية سلطان على ألسنة المحاضرين في محاضراتهم؛ فضاعت القدوة اللغوية؛ فبمن يقتدى الصغار؟ وهل في وسع أهل البيت إلا الرقص، مادام رب الدار بالدق ضاربا؟!

غاية الأمر أن الفساد خط واصل بين طرفين: معلم لايدري عن لغته شيئا، وتلاميذ يفتقدون القدوة، ويغلب على تربيتهم الطيش، والعجلة، والهوس. أما الإفساد فأت من كثرة كثرة من المعلمين غير معلمي اللغة العربية، فضلا عن قلة من معلمي اللغة العربية ذاتها. وما قد يبنيه معلمو اللغة العربية، يفسده حتما أهل "العلوم"، وأهل "الرياضيات"، وأهل "الدراسات الاجتماعية"، وغيرها. كل فريق ينشغل ببنية معرفته، من حقائق ومفاهيم، ومبادئ،

وتعميمات ، ونظريات وقوانين ؛ وهم يجهلون الشكل اللغوى الذى يجيء عليه تلك المقولات الذهنية . الحقيقة الذهنية فى اللغة جملة . والمصطلح اسم ، والعملية فعل مضارع ، والمبدأ جملة قد تكون اسمية ، وقد تكون فعلية ، والتعميم جملة طويلة مركبة ، والقاعدة جملة شرطية ومثلها القانون ! العجز هنا فى المنهج ونظريته ، وفى التعليم ونظريته ، وفى التدريس ومواده ، ومداخله . والآفة فى التعليم اللغوى أنه مصمم وفق منهج عربى لايدل على الهوية العربية .

ومن المؤسف المخزى المزرى معا ، أن "عربات" نظامنا التعليمى ، تقودها أحصنة عربية يعدونها فى مراكز تطوير المناهج ، وفى كليات التربية . ولم نستطع حتى هذه الآونة فى ختام القرن العشرين أن نبهر نظرية تربوية تعليمية فى تعليم لغتنا الأم !

وكيف بنا نستجيب لمن يصرون على أن اللغة العربية فارغة المضمون فى حين أن لها خصوصية لم تتوافر قط ، ولن تتوافر ، وهى "النص القرآنى" فى المقام الأول ، وتراث شعرى بديع فى مختلف عصور التاريخ الأدبى العربى منذ الجاهلية حتى لحظتنا الراهنة هذه .

وليس عيبا فى هذه اللغة أنها لم تنتج الكيمياء ، ولا الفيزياء ، ولا الأحياء ، ولا غيرها من علوم يقولون : إنها علوم المستقبل . وهل اللغة هى التى ستنج لنا المعرفة ؟ أم إننا نحن الذين يجب أن ننتج هذه المعرفة ثم نصيبها فى قلوب لغتنا ، وأنماطها ؟

وعندما أبدع الشعراء العرب ، واستوت عندهم الأفكار ، ما تمردت عليهم اللغة . وعندما كتب ابن سينا ، والفارابى ، والخوارزمى ، وأبن خلدون وجمال حمدان ، والشعراوى ، وطه حسين ، والعقاد ، والمازنى ، وزكى نجيب محمود ، وعبدالرحمن بدوى ... وكثيرون غيرهم ؛ ما عصتهم اللغة ، وما تمردت عليهم .

وعندما عرب السوريون الطب وغيره ، ماعصتهم اللغة ، وما تمردت عليهم . وحتى عندما أراد المترجمون أن يترجموا عن غير العربية ، ما تمردت عليهم العربية . فلماذا إذن تلك الدعاوى بأنها قاصرة ، والقصور الحق في العقول التي تدعى أنها منتمية إلى اللغة العربية .

اللغة العربية شأنها "إنتاج" ذهني أولا ، ثم يجيء الشكل اللغوي ثانيا . ولن تجد شكلا لغويا مالم يكن عندك منتج ذهني . الأشكال اللغوية "أعقلة" تمسك بتلابيب "مقولات" ذهنية ، ومنتجات حضارية ورؤى للرائين .

ولقد استجابت اللغة لكل المستويات الذهنية في الإبداع عظمة ، وضخامة ولم تقف طيعة في أيدي المتنبي ، وما عصت أدباء عصور الانحطاط ، والمعوّل على النقد التحليلي الذي يكشف عن مستوى المحتوى ، وحقيقته : علوا ، أو تسفلا .

إذا كنا قد فشلنا ؛ فقد فشلنا في إنتاج الأفكار ؛ أي في إنتاج اللغة . فشلنا في التمييز ، وفي التحليل ، وفي الربط ؛ أي في العقل ، فجاءت حركتنا الذهنية ساذجة فجة ؛ ثم اتهمنا اللغة .

نجحنا : قليلا ، أو كثيرا في "حفظ" بعض الشعر ، وبعض قواعد النحو ، ومصطلحات البلاغة . لكننا فشلنا في التركيز على "كيف" نصطاد الأفكار في مصائد النحو ، وجيوب البلاغة . تعليم الكيف هو ما ينقص الناس في تعليمهم اللغة . الكيف هو المعنى ، وهو الدلالة .

تلاميذنا يقفون أمام "النصوص" حيارى ، في بلاهة لا يدرون من أين يتقبنونها ، ولا كيف يخترقونها ، ولا أي وجهة يسلكون فيها ، وإذا فعلوا ضلوا طريق العودة ثانية خارجين من النصوص إلى حيث دخلوا إليها . ولكي نربح التلاميذ تولينا عنهم الشرح لهم ، فحفظوا النصوص ، وحفظوا شروحها معا . ولم يتعلموا منها في تحليل النصوص ؛ كل النصوص ، واكتفوا بما نقدمه لهم من "فتات" المعرفة ، وتكاسلوا عن الاصطياذ - هم أنفسهم - لأنفسهم .



إن التمييز والتفكير (التحليل) والعقل (التركيب) كلها معا يجب أن تكون مجالا للتربية اللغوية ، وهذا من شأنه أن نعيد النظر في آليات تعليم القراءة وعمليات الفهم عنها ، وفي مفهوم جديد للكتابة ، وهي تصور الفكرة، وتصويرها ، ومعالجتها في تدقيق ، وعرضها في وضوح !

الكتابة عملية تبدأ من الذهن أولا . فلا يكتب المخبول إلا خبالا ، ولا يكتب الطائش إلا طيشا ، ولا المراهق عيئا وتخليطا . الكتابة عملية لا يعقلها - وهي عقل - إلا العالمون بالفكرة ، وآليات تثبيت الفكرة في صور رامزة منقوشة على الورق .

في الاستماع والقراءة والتحدث ، والكتابة : جمع ، وضفر ، وضم ، وقرن ، وتوليف . وما هذه بمتراذفات ، وإنما هي درجات معان على خط ذهني ممتد طويل . فالنكاح ليس الزواج . والمعاشرة ليست الملامسة ، والمباشرة ليست المضاجعة . ما هذه بالمتراذفات ، وإنما هي أقدار معان بدرجات على سلم الآراء . ولكننا لا ندري ، وفي أغلب الظن لن ندري فجاءة ، إلا أن ننسف تماما مفهوم (التراذف) الذي يعنى به تعليم القراءة في مدارسنا وجامعاتنا .

ومن هذا الصنف ، فالاستيعاب ليس الفهم . والاسترجاع غير الحفظ . والحفظ ليس التذكر . والتعرف ليس المعرفة . والمعلومات ليست المعرفة . وما العلم بوحدة فقط مما سبق . وقد يكون العلم هو كلها جميعا . ولكن الترادف بفعل ، فعلة فينا فتبدو اللغة مجرد ثروة لفظية ، وما هي كذلك . ويتهمها القاصرون ، والأولى بالاتهام الذين يتولون تعليمنا إياها من منظور فج مبتذل . ومن هذا التدقيق أن الضرب غير الركل ، غير الصفع ، غير اللطم . كل واحدة عملية دالة على مكان . وهكذا يكون التدقيق لمن أراد أن يتدبر ، أو يكون عقولا .

إن تفرغ لغتنا من محتواها ، ومحاولات إعجازها عن الملاحقة ، دعاوى باطل ، يراد بها باطل . وكل ما ينقصنا أن يكون الدرس اللغوي رحبا فسيحا يهدف إلى تسليح أبنائنا بأسلحة اللغة في تحليل النصوص من كل جنس لكي

يكون لهم فهمهم الخاص ، بدلا من أن يحفظوا ما نراه نحن لهم . ولكننا عودناهم "الكسل" فصاروا حافظين في غير نمط ، ناقلين في غير بصر . عجزوا عن القراءة ؛ قراء الطقس ، وقراءة الشوارع ، وقراءة الكون ، وقراءة الوجوه ، وقراءة الحزن ، وقراءة طقوس الموت ، وقراءة اللغة الجسمية ، حتى قراءة الصمت ، عجزوا عنها ، فماتت طاقات اللغة على أيديهم ، وهربت منها إلى أيدي القادرين عليها .

أسألو تلاميذنا عن الفروق بين : الدار ، والمنزل ، والبيت ؟ وأسألهم عن الفوارق بين : الحجرة والغرفة ! وأسألهم عن الفارق بين الرجولة والذكورة . لن يفرقوا ، لأنهم ما تعلموا كيف يفرقون . كلنا ذكور وقليل منا "الرجال" الذين هم "قوامون على النساء" . والذين هم : "صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ، ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلا" ! . وكما كان حزن على بن أبي طالب عندما أحاط به الذكور - وهم أشباه الرجال - ولكنه كان يبحث في معاركه عن الرجال فلم يجدهم ؛ لذا قال : " يا أشباه الرجال ، ولا رجال" !

إن هناك مؤامرة مدبره بليد في إحكام لتفريغ لغتنا من المحتوى الخالد : القرآن الكريم . وإعجازها عن "الملاحقة" . وهي مؤامرة ضالع فيها الغربيون ، والعاجزون منا ، وكثير من الأيديولوجيين ممن استشرقوا ، أو استغربوا ، وأرادوا لنا الحج إلى الغرب ، أو التعويل على الأيديولوجيا ، والجدل والمادية الاقتصادية الحتمية ، والجدل التاريخي ؛ زاعمين أن الدلالات متغيرة ، وهذا ينفي في زعمهم ثبات دلالات النص الواحد ، ومن هنا يقولون بقراءة تاريخية .

ومما يعين على تلك المؤامرة أمور أهمها أجيال من الأساتذة المنبترعة صلتهم بماضيهم . وأساتذة ملئت أذهانهم بالتبعية للأيديولوجيا ، وللتأنيب بالغرب . والمراكز الثقافية الغربية المنتشرة في بلادنا ، وأهمها وأخطرها : منهج تعليم لغوى فاسد يصر إصرارا على فصل اللغة عن الدين الإسلامي .

وكل ما سبق أمور تصلح أن تكون محاور للفحص والتحليل ورصد نتائجها على الثقافة العربية ، والتعليم اللغوى العربى ، لكننا فى عجلة نقول : إنها جميعا أثمرت أجيالا من علية القوم ، مقطوعة أحبالهم السرية عن منظومة القيم الخاصة بمواطنهم ، وجعلت النقد الزراعى لديهم أعلى من الإصلاح الحثيث ، فانبثرت الصلة بينهم وبين التطوير ، إلا أن تكون الصلة نقدا ، ولذعا ، وتصديعا ، من دون التقيب والفحص والاستخلاص فى صورها الموجبة الفاعلة .

فى مسألة "المراكز الثقافية" أقول ، وأهوال كثيرة خطيرة ، كذلك التى لقيها "سندباد" أو "حى بن يقظان" أو حتى "روبنسون كروزو" فما حقيقة هذه المراكز وخصوصا التربوية ، والثقافية التى "تبشر" بلغة غير اللغة العربية ، وبمناهج غير المناهج العربية . ولقد كان معقولا أن توجد هذه المراكز منذ الخمسينات ؛ فى مطلع الثفافتنا إلى التحرير والانفتاح ، ولنقص فى معلوماتنا عن (الأخر) . لكننا فى زمن (الانترنت) ما عاد لنا من حاجة إليها ، ولا إلى (الرواى) ولا (الليوتر) وما على شاكلها من .... (جوتة - الفرنسى - الانجليزى - الأمريكى .... إلخ) !

يقولون - والعهد عليهم - أننا بجنيهاات ، أو بدولارات بخسة معدودة يستطيع الواحد منا - أعاننا الله نحن اساتذة الجامعات - أن يكون على تواصل دائم دائب بمراكز المعلومات فى العالم ؛ حتى مكتبة "الكونجرس" فى البيت الأبيض ؛ و "ياجارية اطبخى ؛ يا سيدى كلف " . حسنا فما الداعى إذن لمثل تلك المراكز الثقافية والحال - مع الانترنت - هكذا ؟

كنا نعامل فى مطالع القرن العشرين معاملة جسدية مباشرة بالاحتلال . ثم عوملنا برفق وهودة منذ عام 1955 بالمراكز الثقافية ، وما نحن أولاء ، نحرك من بعيد ، أو من بعد "بالريموت كنترول" عن طريق "الانترنت"

والأقمار الصناعية . فى حاجتنا إلى مثل هذه المراكز الآن ؛ إلا أن يكون لها أهداف أخرى غير التوثيق الثقافى ، والتبادل الثقافى !

ومن الاحلام العزيزة ، وما هى على الله بعزيزة ، أن تتاح الانترنت لكل مثقف مصرى ، ومن قبلها يرتفع المستوى الاقتصادى ، ومتوسط الدخل لى نجاحه الاشتراكات الباهظة للتعامل مع مصادر المعرفة والمعلومات :

"منى : إن تكن ؛ تكن أحسن المنى وإلا فقد عشنا بها زمنا رغدا"  
آه لو حدث هذا لكان العلم والمعرفة والمعلومات جميعها هنا تحت لمسة إصبع كل واحد منا . والسؤال إذن : ما الحاجة إلى مثل تلك المراكز مادامنا على تواصل مع مراكزهم الذهنية ؟ وخصوصا المراكز التربوية الأمريكية والإنجليزية .

ولن نحتاج إلى وجود ما يسمى بمركز تطوير المناهج ، ولا إلى الخبراء ، ولا إلى البعثات قصيرة الأجل إلى بلدانهم . ولا إلى الحصول على أطروحاتنا من هناك . ولم لا ، وقد نصحو ذات يوم على الانترنت وهى تجيز أطروحات الدكتوراه من بعد ، من لجنة تجيزها من كبار علماء العالم ، ومن دون الحاجة إلى مشرفينا الذين يزعمون أرواحنا فى العلم والتعليم من دون طائل ، ولا تعلم حقيقى ! وساعتها لن تعترف بها جامعاتنا ؛ بدعوى أن لنا فلسفة وتقاليد يجب مراعاتها ؛ فاین هذه الفلسفة فى وجود "المراكز الثقافية" ، فى بلادنا ، فى زمن "الفيض المعلوماتى" ؟

ومع هذا كله فالغالب على ظنى أن مثل هذه المراكز ستبقى موجودة لأهداف أخرى دقيقة فى نفس يعقوب ، ولم يقضها ، بل لما يقضها . والعجب أن هنا شائعات تقول : إن هذه المراكز تسعى إلى التوثيق الثقافى ، والتمثيل العلمى ، والتواصل ، والتمازج الفكرى بيننا وبينهم !

إن حقيقة هذه الدول ذات المراكز الثقافية عندنا أنها لا تعد بنا كائنات فاعلة مؤثرة في العالم الذي نحيا فيه . وليست ترائنا إلا على أننا "معايير" لسفهم ، أو "قواعد" لطيرانهم ، أو "أبار" لوقودهم ، أو "مصادر" قوى وطاقة لمصانعهم ؛ وهذا كله فيما يعبرون عنه دوماً "بالمصالح" ، وقد يجمعونها لمزيد من الخداع فيقولون : المصالح المشتركة ! ، فضلاً عن هذا فنحن عندهم "حفريات" مرشدة ، ومصادر معلومات لا بد من توظيفها ، من بعد الحصول عليها . ولا بد من استعمال الحفريات ، ولو على سبيل التذكير لتقافات يرونها بائدة ، أو رجعية ، أو متخلفة ، فكيف إذن يكون التمازج الفكري بيننا وبينهم ؟ ولا يستطيع أن أهرب من تذكر "السكين" ، وهي تفوص في قطعة الزيد" ، وهي سكين مثلوم بارد يقطع في راحة ، وفي ثأن ، وفي عمد ، وفي شكل مطرد حثيث !

يقطعوننا بأساليب مختلفة ، ومنها تلك المراكز التي أوجدوا لها ، وفيها فئة منا يربطون بلسانهم ، ويفكرون بأذهانهم ، ويخالفوننا السير على الشمال ، ونحن نسير من اليمين . وأوجدوا عند قلة منا الاستعلاء على أمثالنا بما يجيدونه من "اللغة" ومن "الإتيكيت" و "البروتوكول" وأفسحوا المجال للخصخصة ؛ ومنها الجامعات الخاصة التي يديرها فئة من "القادرين" على "الدفع" ، و "التمويل" ، وما لهذا كله من نتائج في سوق العمل الذي لم يعد يعترف إلا بالقادرين "المسنودين" ، وأصبح "رجال الأعمال" هم أباطرة اقتصاد السوق يحركون كل شيء !

لم يعد التعليم مهنة جاذبة للفقراء ، وإنما يطردهم ، ويجذب الأقوياء القادرين بغض النظر عن الحلال والحرام . وجدت فئة من المراهنين السماسرة ، الراقصين على الحبل الواصل بين القاع والقمة ، وبين الدولار والاسترليني من جهة ، والجنيه المصري من جهة أخرى .

هى فئة ليست على الحقيقة من الطبقات العليا ، وليست بالرضى من الطبقات الدنيا مع أنهم منها ؛ ليسوا من الغرب بحكم الاجتماع ، وليسوا من الشرق بحكم الحلم والأمنيات . هى فئة رجراجة كالزئبق تعرف من أين تؤكل الكتف ، وتعرف السبل كلها إلى الصالح . والغاية عندها تبرر الوسيلة .

وليس من داع أن تؤول كلماتنا فى عبارات الحقد ، والحسد ، والضعف . كلا فهى ليست من فقهاء الأمور ، وإنما غايتنا التماسك الاجتماعى ، والحرص على هذه الفئة المنقطعة منا ، وشبابنا يهاها ، ويزور أماكن تلك المراكز ، ويجيد ثقافتها ، والأدهى أنهم يتخذونها قدوة فى الشكل ، وفى المضمون . فصار النموذج الذهنى غربيا : فى الاقتصاد ، والاجتماع ، والسياسة ، والتعليم ، وحتى فى الرياضات البدنية ؛ صار النموذج غربيا : تدريبا ، وتحكما !

ولو أن تلك الفئة تمارس الجد والدأب فى الثقافة الوطنية ، والتاريخ الوطنى ، واللغة الأم ، والفكر الإسلامى ، لكان لبلدنا شأن آخر ، وشأوا أكثر رفعة ومنعة وعزا .

مشغلتنا أننا نخسر جزءا أصيلا منا ، هو الشباب ، فى فترات تكوينه ، وهو جزء محسوب علينا عددا وجسدا ، وتعدادا ، لكنه مخصص من أرصدتنا الذهنية والثقافية . كئلته وأوزانه ثققلنا ، وأفكاره تثرى غيرنا : دموعه لنا ومشكلاته ، وابتسامته ورومانسيته هنالك عبر الحدود حيث السهر والضوء والحرية العارية الماجنة ؛ حتى بالإنسان نفسه .

فى مثل تلك المراكز الثقافية يقدمون كل ما 'يستهوى' و'يحبب' و'يجذب' المعدة ، والعين ، والجسد ، واليد ، و'يمتصون' من ثم ما يريدون . أما نحن فعلى النقيض منهم نقدم كل ما 'ينفر' و'يكره' و'يطرد' وكل ما يصيب باليأس من خلال قوانين متضادة كثيرة ، وروتين معبود منذ أيام الدولة الفرعونية والعثمانية.

نحن متأملون بمثلهم على تراثنا ، وثقافتنا ، وعلى أنفسنا ، هم متأملون بعدم ، ونحن متأملون بعدم ، وبغير عمد ؛ لأننا إما نخاف من كنوزنا ، أو أننا نجهلها ، وبغير توسط . والضحية بيننا وبينهم هي مستقبلنا في صورة شبابنا الجاهل بماضيها ، والرافض حاضرها ، والمتطلع إليهم .

قضيتنا هي أمران : محتوى اللغة العربية ، وإدارها على الملاحقة ، لا قدرتها عليها . هي قادرة على الملاحقة والتعبير ، وآية صدقنا هنا أنها وسعت كتاب الله سبحانه . بقي إذن المحتوى ، والإقذار .

ونزعم مقتنعين راضين أن المحتوى الأتقى والأنصح للغة العربية هو المحتوى الفكري الإسلامي . والحديث هاهنا قد يبدو - وهو كذلك - شائكا ؛ مما قد يدفع بعضنا إلى أن يؤثر السلامة ، وينفض يده من الموضوع برمته . لكن التراث ، والأناة كلها تتجى من المزالق والمهالك ، والله من ورائهم محيط ، وإذن : فماذا يقصد بالمحتوى الإسلامي ؟ .

نبادر فنقول : إن المحتوى الذي نقصده منوعات بنعت هو "الإسلامي" وهذا النعت والمنوعات معا يعنيان : المنظور الإسلامي لكل من : الكون ، والمعرفة ، والأخلاق ، والغيب ، والعقل ، والذهن ، والسياسة ، والاجتماع ، والثقافة ، واللغة ، والرجل والمرأة ، والأسرة ، والطفولة ، والاقتصاد ، والعبادة ، والمعاملة ، والعقائد ..... إلخ ، استنادا إلى أنه " ما فرطنا في الكتاب من شيء " وأن " ... هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ، ولا كبيرة إلا أحصاها " ؛ واستنادا - كذلك - إلى " وأسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون " .

نحن هنا أمام مسالك منها العقدي ، ومنها الدنيوي . أما العقدي فلأزمننا فيه الثقة المطلقة في أن كتابنا المصوغ في لغتنا له رأى ووجهة نظر في كل من "الملك" و " الملكوت " . وأما الدنيوي فيلزمنا فيه عقلا وشرعا أن نسأل أهل الدراية عندما يحزبنا أمر ما ، أو يغم علينا مسلك ما .

الإسلام الذى نقصده مرتكز تقوم عليه أفكارنا وسلوكنا ، وكافة مؤسساتنا وبخاصة المؤسسات التربوية ؛ هو الإيمان بالله واحدا ، لا شريك له ، ولا ولد ، وبالملائكة ، وكتبه ، ورسله ، لاتفرق بين أحد من رسله ، من دون أن نغشط حق رسولنا من الحب والتجلة والتقدير ، واليوم الآخر ، والقدر حلوه ، وممره . خيرته وشره . والبعث ومن قبله القيامة ، ومن قبلها الموت ، والصراط ، والحساب ، والخبة بخلودها ، والنار والبقاء فيها إلا أن يشاء الله غيره .

هو ما وقر فى الصدر والقلب . وصدقته العمل ، ولم نكره أن يطلع عليه الناس . هو الأنضباط المتسامح ، وهو التسامح المنضبط . هو عدم التسلط . وهو التناقص فى كل ما يفيد الفرد والجماعة ، وما يرضى الرب الخالق .

الجماعة فى الإسلام ليست تواطوا ، وما هى بأيدولوجيا . الجماعة فى لغتنا هى الكثرة القوية القادرة العزيزة العاقلة الرشيدة . إسلامنا هو الغيرة على الله ، والقرآن والرسول ، وعلى النفس والجماعة ، والعرض والأرض والمعتقد . هو الحياء العاصم ، والحياة الفاعلة المسالمة إلا أن يراد بها غير السلم . هو الوعى الثاقب الواثق من الله ، ومن النفس ، ومن أن الخير موجود ، ويجب البحث عنه والسعى إليه . هو الإخلاص فى النية وربط الفعل والقول بها . هو التفرد من دون استعلاء ، ولا تحقير غيرنا . وهو عدم التسامح فى أن يحقرنا غيرنا . إسلامنا ألا نكره ، وألا نكره . هو أن نعترف بأنفسنا ، ويعترف بنا ، وألا نلغى وجود غيرنا . هو الطهر لا المعهر . هو حدود لا نعتديها ، وحدود لا نتقربها . هو خطان متوازيان وبينهما نمرح ولا نثريب علينا ، هو دقة القلب الحاكمة حركة بقية الأعضاء ، وشتى مسالك الحياة . هو إشارات لمحة من جذع المخ تجرى لها الحياة فى خضمها العنيف من دون اهتزاز فى الثقة ، ولا ترحزح فى موضع القدم . هو البذل والعرق والكفاح والكبح . هو "النصب" ، لا "النصب" ولا "البطلجة" ولا "المراوغة" ولا "الكذب" ولا "اللف والدوران" . هو السعى قصدا وجه الله ، ووجه الوطن ، ووجه الحق ، ووجه الحقيقة . وهو



سؤال العلماء إن حزبنا جهل بشيء . وبذل المعرفة للناس كل الناس من دون من ولا أذى . وهو الشراع الذى يعبر بنا مازق الدنيا إلى بر سلامة نرجوها طامعين خائفين معا فى يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم خال من النفاق ، ومن الكفر ، ومن الشرك .

ذلكم هو الإسلام الذى نقصده ، وما نفهمه ؛ فلا يتقول علينا متقول ، ولا يتأول كلامنا متأول ، ولا يصنفنا مصنف . ذلكم هو الوسط الذى نعتقده فلا يحرحنا عنه مزحزح ذو غرض وميل وهوى . ولا نلحف أن ينضم إلينا فيما نعتقده ، من ليس يعتقده .

ومن المبادئ التى تحكم ذلك الإسلام أنه مستقر فى القرآن الكريم . وأن هذا القرآن محفوظ بحفظ الله ، لاحفظ الناس . وأن للذكر ثوبا يعرض فيه المحتوى الإسلامى : هو اللغة العربية ؛ أو هو اللسان العربى المبين .

والأهم من كل ماسبق أن المحتوى ، والشكل معا ؛ ليسا من اختيارنا نحن البشر ، ولا الناس المسلمين - هما اختيار علوى ، وهما معا وحدة واحدة لا يجوز الفصل بينهما ؛ فالذكر اللغة ، واللغة الذكر ، حتى إن النظر إلى المصحف ؛ مجرد النظر ، صار عبادة يؤجر عليها المسلم الناظر . هما اختيار رب ، إله قادر حكيم . وليسا من اختيار عاقل ذى هوى ، ولا أيديولوجية ، ولا طبيعة ، ولا معادلات ، ولا قوانين بشرية .

هما اختيار متعدد المقاصد ، وليس لنا سوى التسليم بذلك الاختيار ومحاولة الكشف - فى زماننا ؛ لزماننا- عن تلك المقاصد ؛ مقاصد الثوب ، ومقاصد المحتوى . ولكل زمن مقاصده التى يجب أن يسعى إليها . هما اختيار أكبر من "الذهن" وأكبر من "العقل" ، ومع هذا يجادل "العقلاء" فيما هو أكبر عقولهم . ومع هذا أيضا فليس من إلزام أن يتبع الإسلام من ليس يؤمن به ، كما أنه ليس مسموحا أن يشكك فى الإسلام من ليسوا بمؤمنين به . وكل ميسر لما خلق له . ولكل نفس هداها .

والعناية بالمسلك اللغوى فى القرآن الكريم أول مدارج الدلو ف صوب المحتوى المكنوز فى ثوب اللغة العربية فى الرسم القرآنى . وقد عهد الناس فى أثوابهم أن تكون معبرة عن مقاساتهم ، ومعايير أجسامهم . أفلا يكون هذا التعبير ، وهذه المعايير ، من باب أولى ؛ مرعية فى النص القرآنى ؟ إنها لكذلك ولكننا نفتقد المنهج ! وهذا هو حقنا على التربية ؛ أن تكشف لنا عن المنهج اللغوى المفضى بنا إلى كنوز القرآن الكريم ؛ وتلك فريضة غائبة فى الدرس اللغوى فى كل مراحل التعليم العام .

و"الخطاب" القرآنى فيما نعتقد خطابات ثلاثة : خطاب عقيدة هى التوحيد ، وخطاب نفس ، وخطاب منهج . وقد جاء خطاب النفس ، ثم خطاب العقيدة ، ثم خطاب المنهج من دون إجبار أحد أن يتبع المنهج إلا أن يريد المرید ، وإلا فـ "لا أكره فى الدين قد تبين الرشد من الغى . فمن يؤمن بالله ويكفر بالطاغوت فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها .... " .

وليس لنا نحن المسلمين أن نكره على الإسلام غيرنا . وليس لغيرنا أن يكرهنا على ما ليس إسلاما ، ولا أن يعيب علينا الاستمسك بمنهجنا الإسلام . منهجنا "افعل" و "لا تفعل" ، ومالنا أن يكون لنا خيار ، ولاخيرة - إذا قضى الله ورسوله أمرا - فى أنفسنا !

المحتوى المكنوز فى لغتنا العربية المبينة ؛ محتوى حضارى روحى قديم . الأخذ به مستعين بالله . ولا يعجز . وليس إمعة تحسن ان أحسن الناس ، ويتقاعس إذا تقاعسوا . ليس متكالباً إلا على الصالحات الباقيات ، وفق معايير المنهج الإسلامى وحدها . لا يحسد الناس ، ولا يبخس الناس أشياءهم ، ولا يقعد

بكل صراط يوعد ، ويصد عن سبيل الله والحق والهدى ، ويعيث فى الأرض فسادا . وإذا فرغ ينصب .

إن كل تلك القيم والمعايير حملتها إلينا اللغة العربية ، منذ مائة وخمسين عاما قبل الإسلام ، ثم منذ الإسلام حتى لحظتنا هذه ، وإلى أن يرث الله الأرض وما عليها ، ومن عليها ؛ حتى يكون الملك لله الواحد القهار !  
تلكم هى اللغة التى وعها الغربيون جيدا ، وجعلها العرب جيدا . ولم توقف المحاولات تلو المحاولات فى إضعاف "القلب" اللغوى ، وحصره ، وسجنه عن الذبوع والانتشار ؛ ليحاصروا "القلب" ، لكن الله غالب على أمره يقوم يحبهم ، ويحبونه ، أعزة على أعدائهم ، أذلة لأنفسهم شفقهم ورحمة ورحما .

يحاول الغرب ومن نص نفهم منا أن يذيعوا فى الناس كذبا عجز اللغة العربية ؛ طامعين عن قصد فى إعجاز الإسلام ، ويرويدون جميعا فصل المسار اللغوى عن المحتوى الإسلامى ليسهل عليهم اصطلياد الأمرين معا : اللغة والإسلام ، وهذه "فرق تسد" من نوع جديد خبيث .

فاين نظامنا التعليمى من كل تلك المخاطر ؟ وأين المنهج التربوى الرصين فى تعليم لغتنا الأم ، من منظور قرأتى ؟

لقد فرطنا . ولاعودة لنا ، ولا مثاب إلا بالتكتل على أصنافه : سياسيا ، واقتصاديا ، وإجتماعيا ، وعسكريا . حتى يكون لنا الوزن والمقدار المؤثر ، وبهذا يكون قدر لغتنا ؛ بعقولنا نحن بعد أن نتخلص من أزمة الثقة الماثلة فينا ، ومن المشكلات البينية المدسوسة فينا ؛ فنبنى الجدار الصلب الاستراتيجى : لغة ودين ؛ فنحمى ظهورنا ، وتكشف أمام عيوننا الطريق .

نحن نملك ما يجعلنا كتلة . وما يجعل نظامنا التعليمى العربى علامة ضخمة مجال تجاوزها إلا من العميان . نملك المحتوى الإسلامى . نملك الثوب اللغوى العربى المبين . نملك "المواضع" الحيوية وماليها من "مواقع" مؤثرة . نملك الأراضى وخيرها وفير فما علينا سوى الحرث الصادق المتقن ، والله

هو الزارع . نملك المنافذ المائية : شمالا وجنوبا ، شرقا وغربا . نملك الذهب الأسود الذى قال عنه ذات حدث خطير ، أحد أفذاذ القواد العرب : " إن بتروا العرب ليس أعلى من الدم العربى " ! نملك الإنسان وذهنه وقدرته على التمييز ، والتفكير ، والعقل .

ومن دون أن نستغل ، ونستدرغلة كل ما نملك فلن تقوى لغتنا . قوة لغتنا فى تكتلنا : الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، وفى إنتاجنا المعرفة بالذهن العربى ، وفى الثوب العربى . وليترجموا هم عنا كما نترجم عنهم . وبعد ذلك فلا معنى لأن نترين بما أنجزه السابقون منا علينا . لقد صنعوا ما صنعوا ؛ ليكون دليلا وعلامات ناصعة عليهم ، وقد دلوا ، وقد اشاروا . أما نحن الكسالى الناقلين التابعين ، فلا هوية لنا إلا هوية المتبوع : رفعا أو نصبا ، أو جرا . فلنحاول أن تكون "العمد" فى جمل هذا العالم ، بدلا من أن تكون "الفضلات" و"التوابع" الفضلات منصوبه و "العمد" مرفوعة . والتوابع تستمد مواضعها وأحكامها ، وعلاماتها من المتبوع : فمن نكون بغير نظام تربوى رصين فى تعليم اللسان العربى المبين ؛ يحارب ذلك التواطؤ اللغوى الفكرى علينا .

## **الفصل الحادى عشر**

**التواطؤ اللغوى مقصود مدير**



## الفصل الحادى عشر

### التواطؤ اللغوى مقصود مدبر

تسرى فى أيامنا هذه دعاوى كثيرة ممثلة فى بعض المصطلحات التى ابتدعها الغرب الأمريكى ، لا الوروبى ومنها : النظام العالمى الجديد ، والكوكبة ، والعولمة . ومن قبل هذه الدعاوى كانت فكرة "اللغة العالمية" . وكل ذلك كان ومايزال مصحوبا - فى العالم العربى - برطانة ، يمارسها فريق المتفرجين على اللاعبين الأساسيين فى هذه المعارك الدولية . وكل هذا فيما نرى محاولة لهدم القالب العربى تحديدا ، مع غيره من القوالب ، لتعرية القلب ، ورشقه رشقة رجل واحد ، فيتفرق دمه بين القبائل .

وفكرة "اللغة العالمية" أقدم تلك الدعاوى ، هى والرطانة . وفكرة اللغة العالمية وجهان : ظاهر برىء ، وباطن قد لا يكون بريئا . وقد لاحظ علماء اللغة أن هناك تباعدا بين المتواصلين من أهل اللغات جميعا ، وبخاصة التباعد ذهنى ، حتى فى المجتمع الواحد ، ناهيك عن المجتمعات الكبرى . فضلا عن الانفصال ، أو شبه الانفصال اللغوى بين أصحاب العلم الواحد ، ممن هم من مختلف الجنسيات والأعراق ، وهذا باد فى المؤتمرات والمجتمعات العلمية الموسعة .

ومن هنا حاول المعنيون توحيد الناس ، وبخاصة أهل "العلوم" و"المعارف" و"الصناعات" ، على "لغة واحدة" ، أو على "لسان" واحد : صوتا وصرفا وتركيبا ودلالة والمشكلة فى هذه المحاولة ؛ ليست فى توحيد الصوت والدلالة ، فهذان حتما يجب توحيدهما ، ويمكن توحيدهما ، لا فى المسلك العلمى وحده ، وإنما فى كل المسالك اللغوية الاجتماعية الإنسانية . ومن دون الصوت لاتعبير ، كما أنه من دون الدلالة لافهم ، ولا إفهام ؛ أى لاتواصل .

وفى عبارة أخرى فالتوحد اللغوى صوتا أمر لا يمثل مشكلة ؛ لأن اللغة ؛ أى لغة إنما هى أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم .ولكل قوم أصوات . و ثم اشتراك ، صوتى ، أو مشتركات صوتية فى كل أصوات الناس فى المجتمعات . ومن هنا يعول الداعون إلى "لغة عالمية" على استخلاص تلك المشتركات الصوتية ، ومن ثم الدلالية بين أصوات الناس ، فى كل المجتمعات وعليها يؤسسون علوما مشتركة يظنون أنها ستوحد الناس فى قبلة واحدة .

إن ماسبق ، وإن كان ممكنا نظريا ، فهو محال عمليا ؛ لأن هناك الوجه المكتوب للغة ، وهو الذى يمثل المشكلة التى تواجه تلك اللغة العالمية المزعومة . وهذه المشكلة هى : الصرف والتركيب فى تلك اللغة ، وشكل "النقوش" و"الرموز" ، أو "العلامات" التى ستكتب لتكون واحدة بين الناس جميعا من أهل "العلم" الواحد ، أو "الفن" الواحد ، أو "المعرفة" الواحدة .

فعلى أى وجه مكتوب سيجتمع الناس ؟ ليحققوا ذلك "التكوكب" ، أو تلك "العولمة" اللغوية ، وما ينتج عنها من "عولمة" ، و"كوكبة" فكريتين ؟ هل ذلك الوجه المكتوب هو الكتابة من اليمين إلى اليسار فقط ؟ أو هل هو من اليسار إلى اليمين فقط ؟ وهل ما هو منطوق مكتوب فيه ؟ أو هل هناك منه ما يكتب ولا ينطق ، وما ينطق ولا يكتب ؟ أو هل من الأعلى إلى الأسفل ، أو من أسفل إلى أعلى ؟ ومن الذى سيتولى تعليم الناس تلك الأصوات والكتابة تلك اللغة العالمية ؟ أى "معرفة" ستكون فى هذه اللغة ؟ هل سنترجم المعرفة الموروثة عن الإنسانية كلها ؟ أو هل سنضع معرفة البلد المتزعمة تلك اللغة ، وحدها ، فى نصوص تلك اللغة ؟ أم أن هناك علوما جديدة ، ومعارف أكثر جدة تختص بها اللغة العالمية ؛ وهنا ما العلاقة بين العلوم والمعارف الحاضرة ، وتلك العلوم والمعارف المولدة الجديدة فى اللغة العالمية ؟ وأخيرا ما موقف الأداب من تلك اللغة ؟ وما موقف الفنون ؟ والقوميات والاجتماع ؟ ما موقف



الدين ، أو ما موقف تلك اللغة من الخصوصيات العقدية والثقافية للأجناس البشرية ؟

إنها حقا "معضلة" ممكنة - كما قلنا - نظريا محالة عمليا - ولقد ثبت لغويا أن التوحد على نقش مكتوب ، وهو ظاهر اللغة المكتوبة ، صعب عمليا ، وإن كان ممكنا على المستوى الفردى لا الجماعى بشكل غاية فى البطء : بمعنى أن من الناس أفرادا يستطيعون - لو أرادوا - أن يجمع إلى نقش لغته الم ، نقش لغة ثانية يتعلمها ، حتى إن كان هذان النقتشان متعاكسى الاتجاه . ومن هنا يظهر جليا أن اللغة العالمية المقصودة ليست سوى "الفكر" و"الإنتاج" الذهني ، وهى مسألة ، بل مشكلة "جديدة" ، تتقلب عندها الموازين ، وتحتدم المناقشات .

أى فكر هذا الذى يجب أن يكون ، أو يراد له ، أن يكون عالميا ؟ وهل هنا فى عالم الفكر ؛ صنف فيه أحق بالظهور من الصنف الآخر ؟ وفيم يفترق صنف من الفكر عن صنف آخر ؟ هل يفترقان فى جنس المفكرين ، أو فى منهج التفكير ، أو فى نتائج ؟ أو فى مجاله ؟

وما صلة مثل هذا الفكر "المعولم" و"الموكب" بالعلبة والهيمنة السياسيتين ، **وملوسمي** بالنظام العالمى الجديد ؟ وهل لو أتيحت فرص الظهور والإعلان والمناقشة لكل ألوان الفكر ، على رأى ومسمع من الناس فى جمعية عامة للفكر الإنسانى - مثلا - فهل ساعتها ستكون ألوان التفكير مختلفة الأقدار ؟ وفيم اختلافها ؟ وهل هو معقول مقبول أن يقهر إنسان ؛ أو مجتمع على فكر بعينه ، وإن تصادم مع ما يعتقد ، أو إن كلفه ما لايطيق ؟

إننا نستطيع أن نستخلص ملامح ذلك الفكر الذى تدق له الدفوف ، ويتشيع له الذين هم منبثرة أوصراهم عن جذورهم . نستخلصه من خلال ما يجرى على الساحة الدولية من أحداث وعلاقات .

على الساحة الدولية محاولات جادة لتغيير "المواضع" ، وتفكيك عرى "المواقع" . على الساحة الدولية كتل فكرية انهارت ، وفككت أوصالها الجغرافية ، وركعت بفعل العوز الاقتصادى ، وعلى الساحة العالمية دولة واحدة هى التى

تحاول أن تقود ، وأن تجعل غيرها مقودا لفكرها ، ولعملاتها ، ولثقافتها . وعلى الساحة الدولية يحاول الاتحاد الأوروبي أن يلملم أوصاله ليكون قوة مناوئة : سياسيا واقتصاديا . وعلى الساحة الدولية كتل وسطى تحاذر جاهدة ألا تلقى بنفسها لا إلى أوروبا ، ولا إلى أمريكا . وعلى الساحة الدولية غزو فضائي ميثوث منظم ، وغزو معلوماتي متواتر مفتحة أبوابه على مصاريحها إلا قليلا مما يلزم التحكم والسيطرة . على الساحة الدولية دعوة عميقة حثيثة إلى تألية العقل إلى منتهاه ، وهجران الضمير والروح إلى أقصى ما يمكن الهجران . قوميات تباد في صمت وعن قصد . وقوميات تحاصر ، ورابعة متروكة نهبا للمجاعات والأوبئة . على الساحة نفسها منهج للعقوبات يمارسه الفرد المهيمن هنا ، وهناك، ويحرك له مجلس الأمن والأمم المتحدة ، وصندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المهيمنة المانحة والقابضة . على الساحة جسم عربي يأكل بعضه ، ويستعين على نفسه بغيره في معاهدات دفاع مشتركة ، وتدريبات عسكرية مشتركة ، وبأموال عربية تدفع للتسلح ، وينهار في دفعها المستوى الاقتصادي ، ومتوسطات الدخول . أوروبا تزيل الحدود الجغرافية ، والآخرين يصطرون على جزر ، والآخرين يضعون على جزر أخرى أيديهم عنوة واقتدارا . وهناك منافئة تدق الدفوف لكل ما من شأنه التبعية والموالة ، والاستحسان والتصنيف !

وفي الساحة فكر يلصق الإرهاب بالإسلام ، وينفيه عن المحتلين عنوة ، وبغير صدق ، أرض غيرهم . على الساحة اتفاقية تقصد تقليص أظافر العالم نوويا إلا أيدي إسرائيل متروكة حرة طليقة لتكون العصا التي يودب بها المارقون الآبقون عن حظيرة السيد الكبير . على الساحة فكرة خبيثة بدعوى "الشرق أوسطية" لتكريس الهيمنة الاقتصادية في بقعة واحدة ، وجعل ما عداها مصادر تمويل ، ورعايا من الدرجات الثالثة والرابعة ومابعدا نزلا في درك التخلف والتبعية . وعلى الساحة رحلات مكوكية ، وحملات تفتيش للإبادة ،

ودعوات بضبط نفس الممولين حرصا على مصالح السادرين في بطشهم وعنتهم - على الساحة "فرجة" على "المحافظين" و"العمال" ، و"اليسار" و"اليمن" و"الجمهوريين" و"الديموقراطيين" و"الحمائم" و"الصقور" و"العمل" و"الليكوند" . على الساحة محاولات "اليورو" ، وتختلف "الليرات" و"الدراهم" و"الجنديات" و"الدينارات" مفككة أوصلاها جميعا . على الساحة محاولات للشم والصلابة ، فاشلة تعود أحزانها إلى أغسطس من عام 1995 . وفي الساحة أيد تحرك ، وتثقل ، وتطمس ، وتكتب ، وتجمع ، وتطرح ، وقد تقسم ، وإذا احتاج الأمر "تضرب" . في الساحة فكر يطفئ لنفسه "بالتكامل" ، ويخص غيره "بالتفاضل" . على الساحة أمم تتكتل ، وأمم تتشردم ، تضيق هنا ، وتوسعة هناك .

هناك في إيجاز "إتقان" في جعل فكر المنطقة العربية شأنها ممسوخا مترنحا ، في مقابل تقوية الفكر الصهيوني والتركى ، وإشغال نيران الجنوب اللبناني ، وسد السبيل أمام التوحد العربى الإيرانى ، وتجريد العراق من أنفاسه وفصله بالقوات عن الشمال ، والغرب .

وهناك إصرار على أن يكون الغرب : الأمريكى والأوروبى ، وهما الشمال ، دوما أهل الإنتاج . وأن يكون الشرق العربى والأسىوى إلا اليابان ، وهو الجنوب دوما مستهلكا . ثم إن هناك صندوق النقد الدولى وما يتولاه من سعار الخصخصة التى يقضى بمعولها على كل اثر للفكر الشرقى الايديولوجى ممثلا ، فيما كان يسمى "القطاع العام" .

هى فئة منا ، ومن أنفسنا ، وليست من "أنفسنا" تخرب فى تعليمنا ، فتحاصر لغتنا ، وتاريخنا ، وتربيتنا الإسلامية ، وتعالى من قدر "العلوم" و"الرياضيات" و"الإنجليزية" وتقنيات الكمبيوتر ، و"الفيديوكونفرانس" ! وتكتفى بالمبنى التعليمى من دون المعنى التربوى . هى فئة حريصة على نفسها ، لا علينا ، وليس عزيزا عليها ما نحن فيه من "عنت" وضيق ، وما هى بنا

برحيمة . هي فئة مصنوعة من عزمنا وكدحنا ، ولكن عقولها خانتنا وولت غربا من بعد أن أفسدت مسار تعليمنا بما بذرت فيه من تجارب أجريت علينا نحن فئران التجارب التربوية العالمية ؛ ألغيت الخامسة ، فقلنا : آمين - وحوريت السادسة فقلنا : آمين . وابتدع لنا التحسين فقلنا : آمين ، وألغى التحسين ، فقلنا : آمين .

تلك هي الساحة الغاية الشرسة التي يسير فيها الفكر التربوي الإسلامي كما لو كان يسير على حد شفرات موسى . فكيف إذن يكون لنا مسلك وتعليمنا خرب منهار ، ولغتنا مهیضة الجناح ، لقد أفسد الغرب وأتباعه منا ، علينا لحننا العربي ، وذوقنا العربي ، وهواننا العربي ، وكل ما هو فينا عربي إسلامي ، وهذا منحى قديم قال به وأتبعه المبطلون عندما قالوا : " لاتسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه..! "

ما كان للغرب ، ولا لأمريكا أن تفعل معنا مباشرة ، ما يفعله بنا الموالون لهم منا : الراطنون بالسنتهم ، الحافظون أسماء أعلامهم وشعر عامتهم ، وفلسفاتهم ، المترجمون كل ما يصدر عنهم في أثوابنا العربية ، والبانون دورنا على غرار دورهم في قرى سياحية محصنة في ظاهرها ؛ خربة من باطنها !

إنهم يفسدون علينا فكرنا ، وذوقنا . وهذا ما ذهب إليه وأشار به "أسامة أنور عكاشة" في "أرابيسك" ؛ حيث تتصارع "ممتاز" ، و"زوجها" و"حسن ورفاقه" ! . ويكاد حسن وشركاؤه يموتون جوعا لأنهم لا يتقنون إلا صنعة من طراز واحد . وممتاز تريد لها "سمك" . لين . تمر هندي أو "كوكيتل" "معولم" ، "مكوكب" ، وزوجها حائر لا يدري أين يمضي . ولم يكن عبثا أن كانت "ممتاز" أنثى وكذلك كلمة "أمريكا" فهي كذلك مؤنثة . ولم يكن عبثا "اختيار" "الأرابيسك" محور للصراع فهو الفن العربي المشهور في العالم عند العرب منذ العصور الوسطى التي كانت فيها دول الغرب تسير نياما . " لم يكن

عبثاً أن أراد المؤلف " حسن وشركاه " جهلة في مقابل "ممتاز" الحاصلة على أطروحة الدكتوراه من الخارج !

ممتاز لم تترك اللبن على صفاته ، ولم تغسل يديها من رائحة السمك ، ولم يكن للتمر الهندي طعم في فمها ، هي القادرة ، والقوام عليها عاجز ؛ فمن الذى يقدر على فاطمة" أو "مين اللى مبيحبش فاطمة" . وفاطمة هذه هى التى قال عنها إحسان عبدالقدوس " :الهزيمة اسمها فاطمة" !

المقابلة فى "أرابيسك" كانت بين الهيمنة والتبعية . بين الأبهة والحارات الشعبية . بين الجهلاء وحملة الدكتوراه . بين التعليم العربى ، والتعليم الغربى ، والفرق نقطة على العين لتصير "غبنا" ! هكذا أصبح هارب الذئاب من التاريخ فينا وعلينا متجربا ؛ لأن الرعاة فرقهم الاختلاف ؛ وهكذا قال شوقي :

**" وإذا فرق الرعاة اختلاف علموا هارب الذئاب التجري "**

فى عالمنا العربى أجيال وأجيال من "ممتاز" التى صاغها "عكاشة" ، وكلهم حصاد تعليم فج ضحل مسطح ضاعت فيه - كما يقول - " طارق حجي" فكرة الأستاذية" وتجارب فيه كما تقول نعمات فؤاد شخصية أمة ولسان وقومية ودين " . وكما أغرقنا التعليم ، فلن ينجينا سوى التعليم نفسه ، " وداونى بالتى كانت هى الدواء" ! لامخرج من هذه القتن المتقاذفة علينا ، المتواطنة على فكرنا ولغتنا وديننا - كقطع الليل المظلم ؛ إلا بنظام تعليم عربى الفكر ، عربى اللسان ، عربى الوجه ، عربى اليد .

لساننا العربى موصوف - قضاء - بأنه مبین . أما نحن فالإبانة عندنا بلسان غيرنا . إن الشرق شرق ، والغرب غرب ، وبينهما أمور مشتبهاة ومن حام حول الغرب أوشك أن يقع فيه ، إلا أن نعصم أنفسنا بجبل نأوى إليه من دين ومن فكر ، ومن لغة ، ومن تكتل إقتصادى وتربوى وتعليمى لايطغى على الخصوصيات ، ولايفرط فى الثوابت : عربيا وإسلاميا ، وحضاريا .

تواطؤهم موجود . وما كان له أن يكون فينا "فاعلا" الا من عجزنا نحن ،  
وأنبهارنا نحن ، وتقصيرنا نحن في دعم لساننا ، وما ينطوى عليه من فكر  
عجزنا أن نقرضه باقتصادنا وبكافة أدوات الضغط الجغرافية والمائية ،  
والبتروولية والروحية . هكذا تقوى لغتنا بقوة عقولنا وما تحسنه ؛ لا بما تحسنه  
أيدينا نقلا عن عقول الآخرين ، وما تعجز عنه أيدينا نفسها من ترجمة فكرنا  
نحن إلى عيونهم ليرونا بالسنتنا ونقوشنا على حقيقتنا .

## **الفصل الثاني عشر**

**لنقتنا العربية : هل تصلح لغة عالمية ؟ لماذا ؟ وكيف ؟**





## الفصل الثانى عشر

### لغتنا العربية : هل تصلح لغة عالمية ؟ لماذا ؟ وكيف

ناقشنا فى فصل سابق مصطلح "اللغة العالمية"، وكشفنا عن بعض مظان صعوبته ، وعن كثير من أغراضه الرامية إلى الهيمنة والسيطرة ، ومحو أى ذات أخرى غير الذات التى تسعى إلى مثل هذه اللغة ؛ بدعوى التفرد والعولمة ، والكوكبة .

ونحن إذا كنا نحلم أن تكون لغتنا العربية عالمية ، فمن منظور آخر مختلف ذى ثلاث شعب : المنظور السياسى الاقتصادى ، والمنظور الفكرى ، والمنظور الإسلامى . وبقينا أن لغتنا "كونية" بحكم أن كتابها الخالد ؛ القرآن الكريم هو كتاب الكون كله شئنا أو أبينا ، شاء الآخرون أو أبوا ، واستطعنا أو لم نستطع ، وصدق الآخرون أو لم يصدقوا ؛ هى بالقرآن كونية . ولعل مما يعطلنا أمام هذا المنظور الإسلامى للغة العربية أن تنتشر ؛ أننا نترجم "معانى الإسلام" إلى اللغات الأخرى ، وهذا ، وإن كان حسنا ، فليس الأحسن ، وما هو بكاف . ويعوزنا هنا أن ننشر - بمثلهم - المراكز الثقافية العربية فى كل بلدان ذلك العالم ، أن ننشر - بمثلهم - المراكز الثقافية العربية فى كل بلدان ذلك العالم المتقدم بالقوة نفسها التى ننشرها بها فى جنوب شرق آسيا ، والجمهوريات الروسية ، والدول الأفريقية . وشينا فشينا ستنشر اللغة فى صغار الملتحقين بمثل تلك المراكز ، ومن دون أن نهمل ترجمات المعانى . والأهم من كل ذلك أن ننشئ مراكز لتحفيظ القرآن الكريم ، وتخزينه فى أجهزة الكمبيوتر مستغلين كل طاقات التقنية الغربية بمبرمجين عرب ، لكافة أغراض التخزين ، والتعليم ، والبحث ، والدراسة .

و"العالمية" التي نقصدها للغة العربية ؛ أن يكون معتدا بها فى المحافل الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية فى كل المؤسسات الدولية ، بمثل ما هو الحال مع لغات أعضاء مجلس الأمن - مثلا .

وليكن ما نقوله "حلما" ، أو حتى نوعا من أنواع من "الهذيان" . فقد سبقنا - ومن دون سند ولاشرعية - أناس حلموا بدولة اقاموا لها تصورا جعلوه استراتيجيات ، وظلوا عليه عاكفين بالحيلة تارة ، وبالمخادعة ألف تارة ، وبالفعل الاقتصادى والسياسى ألف الف تارة ؛ حتى استصدروا بالوهم وعدا ، وأخذوا يلتمون من شتاتهم حتى فرضوا الاسم على الدنيا والناس وثبتوه فى خارطه الدولية ، وفى الصحف وجودا ، وفى السياسة قدرة ، وفى الاقتصاد تأثيرا .

هم صنعوا من الوهم دولة نظموها تنظيميا . ونحن ينسرب المجد من بين أيدينا ، حتى كاد - لولا حفظ الله - أن يكون ركاما . وهم أحيوا لغة بادت ، وماتت ، وجعلوها فى مسامع الناس عنوة واقتدارا ، فصارت حية تسعى .

إن تلك الدولة عندما شرعوا يحددون لها أساس وجود ، ومبررا ، لم يدخلوا من باب إلا باب الدين الذى كان لهم ، ومنه اشتقوا تلك المبادئ ويلوروها بلورة . ثم خططوا للأمر اقتصاديا فأحكموا قبضاتهم على الاقتصاد العالمى ؛ يحيونه فى المكان الذى يقيمون فيه ، ويميتونه إذا فجأهم مفاجئ فيرحلون به على ظهورهم من حاراتهم إلى مناطق أخرى ؛ يمارسون فيها الفعل المنهجى ذاته . هكذا هم من وراء حصون مشيدة بأسهم بينهم شديد ولكننا مازلنا لاتصدق أن أفندتهم هواء ، وأنهم يحسبون كل صيحة عليهم . ومع هذا فقد صنعوا من الوهم دولة ، ومن الموات لغة ، ومن الشتات ثقافة يفرضونها - على الأكل - فى الوقت الحاضر ؛ مستخدمين كل ألوان الضغط ، وأوراقه ، وكل ما وسعته طاقاتهم من إلحاح وإلحاف صنعوا به القرارات فى أعنى مراكز النظام العالمى الجديد ؛ فما بالنا فى أيدينا كثير من صنوف الضغط وأساليبه وألوانه وأوراقه ، ولكننا عاجزون عنها ، مقصورون فى استخدامها .

فهل فى الوسع أن تكون اللغة العربية ، من اللغات الكبرى فى المحافل السياسية ؛ بفعل ما نملكه من أوراق ضغط اقتصادية ، ومن واقع جغرافيه مائيه مهمه فى هذا العالم ؟ .

السؤال السابق يستدعينا أن نستوضح الأمور الآتية :

- 1 - الخصائص العقلية للغة العربية .
  - 2 - سمات الفكر الغربى المعاصر .
  - 3 - أساليب وفاء العربية بسمات الفكر الغربى المعاصر .
  - 4 - النظام التربوى لتعليم العربية وفق منظور عالمى .
  - 5 - المقومات الاقتصادية والسياسية اللازمة لدعم اللغة العربية .
  - 6 - نظام الترجمة عن الفكر العربى إلى مراكز التحكم الفكرية العالية .
- وكل أمر من الأمور السابقة يصلح أن يكون محورا من محاور عمل عربى جماعى تحت مظلة الجامعة العربية . وتصلح الأمور السابقة كل أن تكون أسسا لجامعة عربية تربوية عليا لنشر الفكر واللغة العربيين .
- وتم مازق يقع فيه محبو اللغة العربية ، مفاده أنهم من شدة عشقهم لغتهم عجزوا عن تصديرها إلى خارج منطقتها العربية ، فصارت مضيقا عليها . وماتزال أساليب نشر هذه اللغة ضائعة منسربة من أيدينا .
- ويشيع عن لغتنا أنها لغة الأدب ، وهذا حق ، وأنها لغة الإسلام . وهذا أحق حق ، لكننا فى المقابل نسمع أن لغتنا ليست لغة العقل . وأننا نحن العرب لسنا سوى "ظاهرة صوتية" "غنائية" ! وهذا المزعم الأخير نحن السبب فيه ؛ إذ عكفنا على افكارنا العقلية نلوكها لأنفسنا من دون أن ننشرها على العالمين . ومن هنا فإن علينا أن نستبين للناس الآخرين ، وليس لنا ، تلك المظاهر العقلية فى الفكر العربى ، واللغة العربية .

فى الغرب نشأت نظريات فى تعلم اللغة : أبرزها النظرية السلوكية ، والنظرية المعرفية ، وعن هذه الأخيرة جاءت نظرية "تشومسكى". فماذا عندنا نحن ؟  
إننا لانتكر أن لدينا نظريات فى اللغة ، لكننا وحدنا الذين نصدقها ، ولا يعلم عنها الآخرون شيئاً . لقد احتضى الغرب "بدانتى" فى "الجحيم" ولم نفلح فى إثبات أن هذا الجحيم ليس سوى صدى لأبى العلاء المعرى فى "رسالة الغفران" . وبالمثل مازلنا عاجزين عن إثبات الصلة بين ما قال به "تشومسكى" وماقال به "عبدالقاهر الجرجانى" .

وهم فى الغرب يحتفون بالفكر "الفيلولوجى" ، أما نحن فعجزنا عن أن نكشف لهم الأسس التى يقوم عليها علم "أصول الفقه" ، وهو فى يقيننا أساس الدراسات الفيلولوجية فى العالم .

إننا فى زمن يؤمن بأن التعامل مع (الأخر) لا يكون إلا بالأسلوب الذى يفقهه ذلك الآخر ، ومن خلاله نقدم له ما نحن عليه من فكر وثقافة . علينا أن نخرج لهم من ديننا ، ومن لغتنا ، ومن ثقافتنا ، تلك الأسس العقلية التى يعولون عليها ، ويعتدون بها .

إن الغرب محال أختراقه من المدخل الروحى ، ولامن المدخل الدينى ، وإنما المدخل إليه من الذهن ، وربطه بالسياسة ، والاقتصاد ، والثقافة، وهذه كلها أفعال مادية محسوسة هم ارتبطوا بها مرئية كائنات على أرض الواقع ، ولا يرون ما وراء الواقع .

ومن دون هذا الوعى سيكون الحوار بين "طرشان" كلهم ينطق ، ولا أحد يعى ، ولا يعقل عن الآخر شيئاً ، يمضى ، وتسير القافلة - إن التركيز على أوجه الاختلاف بيننا وبينهم لن يجدى لغتنا ولديننا ، ولثقافتنا فتتلا . والأهم أن نستبين الرؤية العربية فى الأمور المشتركة بيننا وبينهم. وهنا فإن علينا أن نحدد القواسم العقلية المشتركة لتكون أساساً للحوار ، وبغير هذا الأساس فلن يكون للحوار ثمرة ولكن الأمر سيكون كما قال الشاعر :

"أنت بما عندك راض ، ونحن بما عندنا : والرأى مختلف " !

القضية إذن مركوزة فى الجوانب العقلية فى الفكر العربى ، والثقافة العربية ، واللغة العربية ؛ فهل لدينا مثل هذا الفكر ؟ وما قيمته محصورا بيننا مقصورا علينا ؟ . إننا فى عالم يموج بالرأى والرأى الآخر ، ويموج بالمناظرات ؟ فأين نحن من هذا كله فى قضايا العقل العربى ، والفكر العربى ، والثقافة العربية ، واللغة العربية ؟

وكيف نبليغهم أفكارنا ، وقد لوثناها بما ننقله عنهم : فصرنا نستهلك أفكارهم ، ونخاف من الإفصاح عن أفكارنا بحجة المعاصرة والحداثة ، والعولمة وغيرها ؟

وكيف سيستمعون إلينا ، ونحن لائملك صناعة عربية مؤثرة فى حيواتهم وتمثل أمام نواظرهم ليل نهار . أننا لائملك الأنموذج الذهنى العربى للتعامل مع الغرب . وكل ما نملكه ينهار للوهلة الأولى فى أول سويغات اللقاء على أى من مستوياته . ولا أدرى لماذا لا يكون منهم ترجمة ينقلون إليهم ما نقوله نحن بالعربية فى المحافل الدولية ، وفى المؤتمرات الصحفية المشهورة . فليجهدوا أنفسهم فى تعلم لغتنا ، واستيضاح فكرنا بدلا من أن نتودد إليهم بلسانهم هم أنفسهم .

منا منتطعون سيستندون إلى قول الرسول (ص) " من تعلم لغة قوم أمن شرهم " . ونعتقد أن هؤلاء المنتطعين يسيئون فهم أمرين فى الحديث الشريف " التعلم " و " اللغة " . التعلم ها هنا ليس الدورات ولا المحاضرات ، واللغة ليست الأقوال والكتابات ، نحن نميل إلى أنهما معا : فهم الذهن وأساليبه فى الخصم ؛ حتى يكون للفاهم مسلكا مناونا لما يراد به من شر .

والقضية هنا نفهمها من مقلوب الحديث . أليس لنا "شر" يخاف الغرب منه ، ويجعله ، ويستعين عليه بتعلم لغتنا العربية ؟ وهل هو قدر مقدور علينا وحدنا أن نتعلم عن الآخرين ، ولا يتعلم الآخرون عنا شيئا ؟

إننا نملك ذلك "الشر" الذى كان من الممكن أن يخيفهم ، ويهيبهم ، لكننا أسكننا لهم ققلما أظافر " شرنا " فما عاد له من أهبة ، ولا من باس - نحن نملك "الرؤيا" و"الرؤية" . الأولى فى إسلامنا . لكن الثانية متعثرة مشتتة متناثرة لاضام لها ، ولا اتساق بين أجزائها ، ولا رابط فيها ، ومن ثم فلا أثر يدل على أى نوع من المسير الجاد الرصين .

يقال إن "كسرى أنوشروان" لما علم بمقدم وفد من العرب عليه ليعرضوا عليه الإسلام بقيادة "سعد ابن أبى وقاص" ؛ صنع بابا قصيرا ضيقا نسيبا قريبا إلى الأرض ، وجلس على الكرسي ، ليرى الوفد العربى داخلا إليه فردا فردا ، لا جماعة ، ورؤوسهم محناه ، فيحقق فيهم التفرق والإذلال معا . وهذا نوع من "اللغة" . أو قل : هو نوع من الفكر الفارسى المعتد بنفسه " وبما يدور فى ذهنه عن هؤلاء العرب الأجلاف الذين هم - فى تصوره - قد عدوا طورهم ، وجاوزا مقدارهم .

لكن سعد بن أبى وقاص كان له لغة أخرى ، وفكر مغاير ؛ تنبيه إلى القضية فى لمحة صقر . فدخل هو ، ورفاق وقده فرادى ، لكن بظهورهم ؛ حتى يكون الدبر أول ما يراه كسرى ، ولكى لا يرى الرؤوس المحاورة الفاتحة محناة أمام صلفه وغروره . وهكذا كان الفكر فى كل منهما محرك السلوك ، وكان سلوك كل منهما دالا على الفكر الدائر فى الذهن ؛ عزة بعزة ، وقدرة . بقدرة ، وشجاعة بشجاعة ! وهذا ما نريده من تعلم لغة القوم ، وهذا ما نوده لنأمن شرهم ! ولنلاحظ هنا أن الحواريين سعد ، وكسرى لم يبدأ من الدين ، وإنما بدا من الإعتزاز والثقة والقدرة ، فكان ما كان من انهيار أعصاب كسرى ، وثورة غضبه ، ثم انهيار ملكه عن بكرة أبيه .

ونقيض ذلك مع "صهيب الرومي" و"سلمان الفارسي" ، وقد هجرا تتشنة ، وفكرا ، وثقافة لبيحنا عن "الحقيقة" ، وليتعلمنا لسان الدين الجديد ، فكان بيع صهيب رابحا ، وكان "سلمان منا آل البيت" ، بمثل ما كان "بلال" مؤذن الرسول (ص) ؛ وبمثل ما تعلم آل "حنين" العربية ، ومثلهم فعل البرامكة فاستوزرهم العباسيون ، ثم أبادوهم عن آخرهم عندما طالت أظافرهم ، وفشت في الناس سمومهم .

ما كان "بلال" ، ولا "صهيب" ، ولا "سلمان" أن يفعلوا ما فعلوا إلا بالمقارنة بين ما كانوا عليه ، وما يريدون ، وما يرون أمام أعينهم من الحق والحقيقة والعقل ، لقد دخلوا ، هم ، وكثير غيرهم ، إلى النعيم من مدخل العقل لا غير . فمادام كان ذلك الحق الذي جعل "بلالا" يستعذب حر ملكة . وجعل "صهيبا" يتنازل عن كل ما له لسفهاء قريش ، وجعل "سلمانا" يترك الدمقس والحريز وحياة الدعة والبلهنية ، وهو ابن كاهن النار المقدسة ؟ تلك هي اللغة التي يجب أن نتعلمها عن الآخرين ؛ وبها نأمن شرهم .

النماذج العقلية في كل مناحي حياتنا العربية المعاصرة ، وإن اكتست الشكل العربي ، فهي في الحقيقة غريبة مستوردة ، وليست من صنعنا المحلي . في كل شيء لنا الأنموذج الغربي ؛ حتى في الكرة ؛ كرة القدم ؛ الفكرة غريبة ، والتصميم غربي ، وقانون الكرة غربي يتولاها الاتحاد الدولي لكرة القدم ، وهو الذي يستطيع أن يغير المصطلحات من "حامل الراية" إلى مساعد الحكم ، ومن "ضربة البداية" إلى "ركلة البداية" ، وما علينا إلا أن ننفذ . وقد نختلف في المباريات ؛ فالحكم ساعته غربي "مستورد" بمال عربي ليحكم بيننا ؟ وهذا ما عودنا إياه قطبا الكرة المصرية .

وفي مناشطنا الاقتصادية نحتاج إلى شهادات موثقة من "الأيزو" بدرجاتها المختلفة . وفي تطوير تعليمنا لا بد من أن نقول "اليونسكو" فينا كلمتنا ، ومن دون هذه الكلمة لن تنهال علينا المنح ، ولا المساعدات .

كلهم يراوغ ، ويخطط ، ويلعب بعقله ، ويصوغ لعتبة فى لغة محكمة ناصعة . ونحن لانجيد سوى "الدفاع" وبناء الحواش البشرية التى يخترقونا دوما بقذائفهم التى وجهتها عقولهم .

وطرق التدريس : فى المدارس صنفان : تقليدى هو نحن ، وتقدمى يدل عليهم هم أنفسهم . وفكرة المنهج التربوى ليست عربية ، وإنما هى إما انجليزية أو أمريكية ، ولا ثالث فيهما ، ولا وسط بينهما . وفكرة التعليم الأساسى مستوردة مرة من الشرق ، فى " البولى تكنيك " ، ومرة من الغرب امتدادا لمنهج النشاط الذى لم نمارس منه أيام كنا صغارا سوى صناعة (الجبن) ، و"العصائر" ، و"الحلوى-فاين هو" النشاط" ، وكان السباحة والرياضة ، وركوب الخيل ، ليست من النشاط . فكيف إذن تكون لغتنا قوة عالمية ، أو لغة عالمية ؟ والتلفاز يمتنهما ، والمسرح يهدم ، وكلهم يتنندن عليها ، ويهرب منها إلى أختام "اليابان" و"أمريكا" و"إيطاليا" وناهيك بفرنسا أم "الموضة" . حتى فى أزيائنا ليس لنا زى وطنى يدل علينا عندما يحين موعد الجد . لن تكون لغتنا عالمية مادام اقتصادنا مستندا إلى الإستيراد . وما دامت قناة السويس تحصل رسوم العبور بالدولا ، وبترونا يباع بالدولار ، من دون عملاتنا الوطنية . لن تكون لغتنا عالمية ما لم تتفوق على "النمور" التى فرضت نفسها علينا لغة واقتصادا . لاشيىء فيما نراه صالح أن يجعل لغتنا عالمية سوى الإسلام . لكن هذا الإسلام يثير حفيظة الغرب ، وحفيظة الشرق ، وحفيظة إسرائيل ، فاجتمع الكل ضد هذا الدين ، والصقوا به الإرهاب ظلما وعدوانا ، وأعانهم على صنيعهم هذا أفاق ضيقة ، ومنظورات متصلة لامرونة فيها ، ولا قدرة لديها على الالتفاف . ومع هذا فى الوسع أى نبدأ بالتعليم لنؤسسه على منهج عربى ، بأنموذج عربى . غير معزول عن الغرب ، مع المقارنة العادلة بين هذا ، وذاك . لنحاول بمنهج باللغة العربية " بالتربية الإسلامية ، وبالتاريخ العربى الإسلامى والقومى ، والوطنى .



ويجب أن يعضد هذا التعليم باللغة الحية الوفصحي مستعملة فى التلفاز،  
والمذياع ، وفى المحال ، وفى المواصلات ، وفى قاعات المحاضرات ،  
ومراكز البحوث ، بذلك نحارب الرطانة و(الأرنجة) من (Orange) كما تقول  
فتاة الإعلان فى التلفاز !

وفضلا عما سبق فلا بد من الترجمة بمعنى التعريف ، ثم الإبداع ،  
على أن تسند هذه الترجمة إلى منظمة رصينة عربيا ، منهم إلينا ، ومننا إليهم .  
لابد من أن نترجم إليهم أفكارنا أولا ، فى لغتهم ، ثم فى لغتنا . ولابد من  
مراكز ثقافية عربية فى بلادهم كما لهم فى بلادنا .  
لابد أن نشترط على من يتعامل منهم معنا أن يتقن لغتنا ، بمثل ما يشترطون  
على أبنائنا اتقان لغتهم ! ولم لا ؟ . وبعد كل هذا فلا يمكن تنمية اللغة العربية  
فى بيئة فقيرة مسحوقة ، فالغنى الشاكر خير من الفقير العابد . والتنمية  
الاجتماعية لازمة كل اللزوم للإنتماء إلى مكونات وثقافات تحترم الأفراد  
وتعمل على النهوض بهم ، واعتناق خطابهم والتاسى به .



## **الفصل الثالث عشر:**

نحو ثوابت في تعليم اللغة العربية



### الفصل الثالث عشر :

#### نحو ثوابت فى تعليم اللغة العربية

نريد "مدخلا" جديدا فى تعليم أبنائنا اللغة العربية . نريده قائما على جهود القدماء والمعاصرين مطورا إياها ، لا مبتكرا لها . ولا عليها . نريده موافقا لطبيعة لغتنا العربية ، واللغات الإنسانية ، وخصائص لغتنا نحن لا خصائص لغات غيرنا ، طبيعة اللغات عامة واحدة . ولكل لغة خصائص ؛ هكذا قرر أبو الفتح عثمان بن جنى . ونعتقد أن خصائص أى لغة مستمدة من خصائص الناس المستخدمين إياها ، وخصائص المجتمع الذى يتواصل بتلك اللغة .

نريده مدخلا مستخلصا من طول تجربتنا التربوية فى تعليم اللغة ، وهى قديمة قدم لغتنا ، وممتدة شمالا وجنوبا وشرقا وغربا . ولا عيب أن نعشق لغتنا . هى جديرة أن نعشق ، فيها كنوز مكنوزة ، وعجائب لاتتقضى ، وأبناؤنا فى نجوة من هذه العجائب وتلك الكنوز . والمهم أن تصغى إليها قلوبهم ، وفق منهج جديد أصيل معا . لغتنا قال عنها ، وهى وغيرها "ابن فارس" : لا يحيط باللغة إلا نبى " وقال عنها العميد " طه حسين" : يسر لاعسر ، ونحن نملكها كما كان القدماء يملكونها . ولنا أن نضيف إليها من ألفاظ لم تكن مستعملة فى العصر القديم .

كلاهما معا : ابن فارس والعميد يوجبان حقنا فى الحركة اللغوية ، من دون خوف ، وإنما على أساس من الثوابت التى لاحق لنا فى تجاوزها إلى ما لا يحقق ذاتها ، وذاتنا معها هى ذاتنا ، ونحن صناعها ، ومراياها إضافاتنا التى نوه بها العميد - هنا - نريدها فى "المنهج" ؛ "المدخل" والأقربون - أبناؤنا - أولى بالمعروف - تعليمهم اللغة ، هذا هو الأصل والفرع تعليم الناطقين بغيرها إياها .

### أول الثوابت : ذلكم الارتباط الغضوى الخالد بين اللغة العربية والنص

القرآنى العظيم. فهو قلبها ، وهى قلبه - وهو ارتباط يدهى لكنه لما يجد التطبيق سبيلا فى نظام التعليم .

هو إرتباط ثلاثى الأبعاد ، وإن أثمر فى منتهى الأمر كتلة واحدة من التماسك : القرآنى ، واللغة والتاريخ.

التاريخ هنا هو التاريخ ثلاثى الأبعاد كذلك : التاريخ المصرى . والتاريخ العربى، والتاريخ الإسلامى . وكل ذلك أقوال نظرية كذلك يختار المسؤولون ، عن نظام التعليم فى صفها ضبط محكما متينا واضح الفلسفة ، واضح المسالك ، محدد الأهداف ؛ ليؤتى أكله . وأكل كل ذلك تكوين الهوية الدينية واللغوية والحضارية ، وتكوين المرونة فى منتوجات النظام التربوى .

ومنتجات النظام التربوى فى أى مجتمع هى شخصيات أفراد المجتمع التى يجب أن تكون مؤسسة قيما وناضجة عقلا . مرنة ، المهارة مفتوحة المنظورات على "الذات" وعلى "الأخر" من دون جهل بالذات ومن دون ذوبان فى الآخر . وقد قلنا من قبل : إننا لم نختر المحتوى الإسلامى ، وكذلك لم نختر الثوب اللغوى الذى أودع فيه ذلك المحتوى الإسلامى . وهنا لابد لنا من التسليم بأمرين اثنين : أحدهما ، أو كلاهما : هل نحن مع هذا الاختيار الذى أوجد لنا ؟ وهل نحن ضده ونريد ما عداه ؟

والبداية نقول : نحن معه قلبا ، وقالبا ، لأنه لا خيار لنا . ونحن كذلك ضده لأنه - الضد - مهلكة ومفسدة ، وضياح . فالوجود والكينونة ، والمستقبل ؛ كلها يقول أن تكون (مع) هذا الاختيار ، ولا نكون (ضده) !

وبعدها يكون السؤال : كيف ؟ بمعنى كيف نكون على مستوى هذا الاختيار ؟ والإجابة تشير إلى ضرورة أن نوسد الأمر إلى أهله . وأهل الأمر هو النظام التربوى التعليمى . فتلك حرفته ، وهى مهنته ، ومسؤوليته ، ومناط جودته ، ومظنة فسادة ، التقصير فى رعاية ذلك الاختيار .

وآلة النظام التربوي في تحقيق تلك الكيفية؛ هي "المنهج". والمنهج ليس هو الكتب المقررة. الكتب نقطة في بحر المنهج. والكتب جزء من كل. • المنهج : تدبر وتدبير ، وتجسيد وتجريب ، وتنفيذ ، وفحص للتعديل والآراء ثم التقييم والتطوير.

تسعة أركان فيما يقال له : المنهج ، ومحال أن يقوم بها فرد واحد ، أو هيئة واحدة ، المجتمع كله ، وبكافة فئاته ، وطرائقه ، وبمختلف مستوياته ، هو الذى يقوم بتلك الأركان التسعة .

سألنا لما يزل في حاجة إلى استيضاح : كيف نحقق تلك الأركان التسعة التي هي صلب المنهج ، كما نعتقد - في رعاية ذلك الارتباط الثابت بين : القرآن واللغة والتاريخ بمستوياته الثلاثة : المصرى والعربى والإسلامى وتلك قضية القضايا . وسنعود لتفصيلها ، لكننا الآن في سياق الثوابت ، وقد قلنا بثابت واحد، فهل من ثوابت أخرى ؟

**الثابت الثانى :** هو موقفنا من الفكر المحيط بنا ، أو ما يقال له : الاتجاهات الفكرية والعلمية المعاصرة : ماذا نأخذ ؟ ولماذا ؟ ماذا نترك ؟ ولماذا وكيف نأخذ ؟ ومن يأخذ ؟ وكيف نترك ؟ هل نفتح كلية ؟ أو هل ننقل كلية ؟ أو هل نتوسط ؟ وكيف ؟

لاحظوا أن كل الأمور السابقة تفضى بنا في ختام أمورنا بسؤال مهم : هو : كيف ؟ ومن قبله سؤال أكثر أهمية ، هو : لماذا ؟ ، ومن هذين السؤالين ، السؤال الثالث ؛ ومعهما السؤال الثالث : إلى مدى حققنا ما نريد ؟ بين هذه الثلاثة معا تقع مسألة التربية ومسؤوليتها ، وفيها كذلك تكمن هوية التربية ، وأزمته أيضا ؟

ثابتان أثان ، قد يبدو يسيرين . وما هما يسيرين ، وإنما هما عماد التربية المصرية ، وأساسها المتين كله ، ومن يطن هذين الأساسين تثار آلاف الأسئلة ، وفي كل سؤال مسألة ، ومشكلة . وكل ذلك يفضي بنا إلى التأكيد على أن :  
التربية ليست عبثاً ، وليست فناً ، وليست مجرد حرفة بكفايات ، وإنما التربية الحياة . والتربية الأنا . والتربية الوجود والكينونة . القرآن واللغة هما الحياة ، وهما الأنا : وهما الوجود والكينونة ! وما الثاني في أبعاده ، أو في مستوياته التي أوضحناها ، سوى التيار ، أو المجرى الذي من دونه لا تكون التربية . التاريخ هو الإطار الذي من دونه لا يكون للتربية أنضباط ، والتاريخ : فحص ، ووعي ، تنبؤ .

وعلى أساس من التاريخ في مستوياته الثلاثة : الفحص والوعي والتنبؤ ، تكون الأركان التسعة التي اقترحناها للمنهج الذي يناط به تحقيق الهوية المصرية العربية والإسلامية في التربية المصرية بحيث نزداد وعيablyأنا ، وبالأخر ، ونتمكن من فحص (الأنا) و (الأخر) ، ونتنبأ بما يمكن أن تكون عليه (الأنا) و (الأخر) . والذي نولى كلامنا وجهة مهمة هي مناقشة أركان المنهج اللازم لتحقيق ثوابت تعليم اللغة العربية .

وفي تمهيد لتلك المناقشة نقول : إن التاريخ أسبق بين اللغة ، واللغة كانت قبل القرآن وقبل الإسلام . لكن الإسلام والقرآن ضبطا التاريخ واللغة معا ، وإن جاء القرآن بعد اللغة ، وما يزال التاريخ جارياً إلى أن يشاء الله . والآن لنناقش تلك الأركان التسعة التي رأيناها لمنهج تربوي تعليمي يحقق لنا الارتباط العضوي بين اللغة والقرآن على وسادة التاريخ ، أو مجرى التاريخ ، وتياره .

**التدبير والتدبير :** هذا "المصدر" من مادة لغوية ثلاثية هي ( د . ب . ر ) ، وهي مادة ذات "أصل" واحد هو : آخر الشيء ، وخلفه ، خلاف (قبله) . فالدبر خلاف القبل . والقبيل من القتل ما أقبلت به إلى صدرك . ودبيرة ما



أدبرت به عن صدرك . وجعلت قوله (دبر) أذنسى ؛ أى أغضيت عنه ،  
وتصاممت (أهملته) ، وجعلته ورائى ظهريا . وإذا (تدابير القوم) ؛ جعلوا ظهر  
كل منهم نظهر الآخر ، وولوا وجوههم وجهات متضادة . وكذلك التدبر هو  
الحرص على الاستبصار بما تصير إليه عاقبة الأمور ، أو منتهأها وأخرتها  
وهذه الأخيرة هي (الدبر) ، ومنه قيل " أفلا يتدبرون القرآن . ولو كان من  
عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرا " .

وتم فارق بين التدبر والتدبير، أن الأول صامت بمثل الثانى ، فيه نوع  
من التأمل والتغلغل العقلى والنفسى فى الأمور، أما الثانى ففيه ما فى الأول ،  
ويزيد عليه أن يحول نتائج التدبر إلى سلوك ظاهر معلن . وإذن فالتدبير رهن  
بالتدبر ، وهذا أساس التدبير .

ونحن نريد أن (نتدبر) وأن (ندبر) تعليمنا الإسلامى واللغوى ؛ على  
مستويين : مستوى الفلسفة ، ومستوى السلوك، أى مستوى الباطن العميق،  
ومستوى الظاهر البادى (السطح) .

وفى ضوء هذا المستوى من (القدر) و (التدبير) ؛ فإننا مطالبون بتفقه ما يسمى  
(فلسفة) الترابط بين القرآن الكريم واللغة والتاريخ ، أو طبيعة الترابط بين هذه  
الأمور الثلاثة : وهذا ما يقال عنه فى علوم المناهج وطرق التدريس (طبيعة  
المادة) .

ونبادر فنقول : إننا نريد مواد دراسية منفصلة ، ولا نريد فروعا لغوية  
، كما لا نريد مطلق مادة التاريخ التى مقوم رئيس من مقومات الدراسات  
الاجتماعية ، كلا، وإنما نريد شيئا جديدا يقال له: الدراسات البيئية  
**InterDisciplinary Research** . وهذه البحوث فى حاجة أن نستوضح  
أمرها هاهنا ، وعلى المستوى الفكرى والفلسفى . وهذه النقطة (المستوى)  
الأخيرة ليس مجالها فى هذا الكتاب . وإن كنا سنقدم - فى عجلة - بعض  
ملاحظات هذه الدراسات .

لقد مرت مناهج التعليم المصرية بمراحل عديدة من الفكر التربوي ، ومن أبرز تلك المراحل ، ما هو سائد عندنا فيما هو معروف باسم " منهج المواد الدراسية المنفصلة " . وأمثلته التعليمية واضحة فى جعل كل مادة دراسية نظاما قائما بذاته ، ولا صلة له بغيره من المواد المجاورة . ووفقا لهذا الفكر كانت المواد الدراسية . حتى فى اللغة - بمثابة جزر معزول بعضها عن بعض ، ولكل جزيرة كتاب ، وحصّة ، وأمتحان فى آخر العام . وكانت العناية فى هذه المواد بالمعرفة وحدها ، وضرورة استيعابها ، والإلمام بها - عن آخرها - وكما جاءت عن أهلها ومختصيها . وهذا هو ما يعرف بالترتيب المنطقى الذى فرض فى التدريس - ما يسمى بالطريقة التقليدية أحادية الاتجاه ؛ من المعلم إلى التلميذ ، وليس العكس .

وبمرور الزمن ظهرت الحاجة ملحة إلى دور المتعلم ، وكسر عفوان المعرفة ، التى أصبح الإلمام بها صعبا إن لم يكن مجالا وفقا لتطورها . وزيادتها ، وإتساع رقعتها ، فيما يعرف بالانفجار - التضخم - المعرفى . وفى مقابل تلك الضغوط كان واضحا ضرورة زيادة فاعلية المتعلمين ، ومعالجة الترتيب المنطقى بترتيب آخر هو الترتيب النفسى (السيكولوجى) مع ضرورة تعديل طرق التدريس .

وجرت محاولات عديدة منها "الترايط" و "التكامل" فى صورة المختلفة : التكامل الأفقى ، والتكامل الرأسى ، والتكامل الداخلى ، والتكامل الخارجى . وكذلك جرت محاولات الدمج . وكلها محاولات صحيحة فى ذاتها ، أو هى صحيحة نظريا ، ولكن تطبيقاتها العملية باءت بالفشل ، ولم تكن نتائجها - فيما نرى - على المستوى المطلوب ؛ لإتساع رقعة المعرفة ، وتشعب علاقات أنظمتها بعضها ببعض ، فضلا عن تسطح المعالجات والسرعة فى الإنجاز ، من دون تجريب كاف كثير .

وتم ملحظ لم تنتبه إليه كل تلك المحاولات ؛ هو أن المكاملة ، أو للتكامل ليس مجرد إقلال - تقليل - أحياز الكتب ، واختصار الصفحات ،

وتحريك موضوعات من هنا ؛ لتكون هناك، وما هي - المكاملة - بالحذف والإثراء ، من دون خارطة فكر ، ولاشبكة علاقات تحكم كل الإجراءات التي يجب اتخاذها في المنهج ، وتجسيد كل ذلك في طريقة تدريس .

لقد عولجت فكرة التكامل معالجة لا أساس لها ، والدليل على هذا أن مكاملة المعرفة ، كانت تقتضى مكاملة طرق التدريس ، وكانت تستوجب التدريس بالفريق، وكانت تستوعب التدريس التعاوني وكل هذا لم يحدث ، بل زاد العبء على المعلم ؛ فبعد أن كان مطلوباً منه معالجة نظام معرفة واحدة : مادة تخصصه ، أصبح لزاماً عليه أن يعالج أكثر من نظام ، وهو لم يعد لمثل هذه المعالجة ، بل إنه قد لا يرى تلك المعالجة من أعماقها الحققة ، كما هي موجودة ، لا كما يتصورها .

ولعل القارئ قد أدرك أن تطوير المنهج أمر يبدأ من إعداد المعلم ، فضلاً عن أن إعداد المعلم يجب أن يبدأ من فلسفة، وهذه الفلسفة والعلاقات المتبادلة الموجودة بين : القرآن واللغة ، والقرآن والتاريخ ، واللغة والتاريخ . وعلى أساس تلك الشبكة والعلاقات يتم أمران : إعداد المعلم ، وتطوير المحتوى في التعليم العام بدءاً من المرحلة الإعدادية والثانوية .

وفي عبارات أكثر وضوحاً فنحن في حاجة إلى مقررات متقنة الصنع تجمع بين المحتوى الإسلامي ، والتفكير اللغوي ، والحوادث التاريخية التي شهدت تطور اللغة ، والحدوثات الإسلامية . وقد نضطر - حتماً - إلى دراسة البيانات التي تمت فيها تلك الحوادث ، ومحاولات التطوير، وحتى محاولات الفشل ؛ لكي نتخذ منها العبرة والعظة ، ونزداد بها بصراً ، ومنها فائدة .

ونعتقد أن أهم ما يجب أن تنتهي إليه عمليتا التدبر والتدبير هاتين ؛ أن نصل إلى ما يسمى "فلسفة" التداخل بين الدين واللغة والتاريخ بوصف هذه المنظومة الفردية نظاماً معرفياً واحداً . ويعيننا على هذه الفلسفة أصحاب التخصص والرأى من علماء الدين ، وعلماء اللغة ، وعلماء التاريخ وبخاصة التاريخ الإسلامي . وهم يحددون لنا في تلك الفلسفة أمرين : الثوابت التي

لامحيد عنها بين الدين واللغة والتاريخ ؛ والمتغيرات التي تكون مظنة التدخل ؛ بفرض التطوير كلما عرض عارض ، أوجد جديد في حياة المجتمع والناس . ومن خلال تلك الفلسفة نتصور الأهداف العامة لذلك التداخل والترابط بين الأنظمة الثلاثة المشار إليها . ونعتقد أن تلك الأهداف يجب أن تكون لمرحلة التعليم المصرى كله : الابتدائى ، والإعدادى ، والثانوى ، والجامعى ، من دون استثناء . وهذه الأهداف العامة نقترح أن تكون كما يلى :

- 1 - حفظ القرآن الكريم متدرج مع المراحل التعليمية قبل الجامعية ، وحفظه كله بنهاية التعليم الجامعى .
- 2 - الوعى بأسباب التنزيل بعد الاستيثاق منها ، وتجميعها فى صورة مُتفق عليها ، وإعادة صياغتها فى صورة مطورة حديثة تناسب عقول الطلاب على طول مراحل التعليم .
- 3 - دراسة التاريخ الإسلامى المواكب لنزول الوحي ، والمصاحب فترات القوة الإسلامية ومقدماتها ، والمصاحب فترات الضعف وأسبابه .
- 4 - دراسة الشعر العربى من منظور لغوى تاريخى وفقا لفترات القوة والضعف الإسلاميتين .
- 5 - دراسة اللغة العربية من منظور دينى ، وعقلى ، وتاريخى صاحب فترات الوحي ، وفترات القوة ، وفترات الضعف .
- 6 - دراسة السنة النبوية المطهرة دراسة لغوية تاريخية متزامنة مع فترات الوحي ، فى مكة والمدينة ، وفى حياة الرسول (ص) حتى وفاته .

#### **التجسيد :**

كنا قد تصورنا المنهج بتسعة أركان قدمنا منها اثنين هما التدبر والتدبير . وهنا نتناول الركن الثالث ، وهذا التجسيد .

ونقصد به ترجمة الأهداف العامة التي اقترحناها إلى مايسمى 'بالمحتوى'. ونحن ممن يرون أن القيمة الكبرى لفلسفة المنهج أنها تحدد لنا طبيعة المعرفة ، وطبيعة المتعلم ، وخصائص المجتمع . فضلا أن تلك الخصائص الثلاث يجب أن ينتهى أمرها إلى مايسمى بالأهداف العامة وإلى هنا ينتهى التدبير والتدبير .

أما التجسيد فهو كما قلنا مرحلة تحول فيها الأهداف العامة الى محتوى . ولهذا المحتوى شكلان : أحدهما فى صورة عنوانات وأسماء المواضيع؛ إما فى صورة خطية متتابعة ، أو فى صورة علاقات متشابكة ، أو فى صورة دائرية . الثانى هو الكتاب المقرر . وفى كلا الشكلين يجب توزيع المحتوى على مراحل التعليم الأربع : الابتدائى والإعدادى والثانوى والجامعى . ويعمل بهذا التوزيع فى كل من النصوص القرآنية ، ونصوص السنة الشريفة ونصوص الشعر والأدب ، والنصوص التاريخية : غربيا ومصريا وإسلاميا . ويجب أن ينتهى أمر الشكل الثانى للمحتوى إلى كتاب واحد لاغير لكل صف من صفوف كل مرحلة تعليمية . وفى هذا الكتاب تضفر النصوص كلها وفق حقبة تاريخية أو حقبتين فى العام الدراسى الواحد . وتقوم دراستها على تحليل تلك النصوص تحليلًا لغويًا، وجماليًا، وعقديًا، وتاريخيًا، وكذلك من منظور مقارن بين كل حقبتين تاريخيتين ، وبين نوعى الوحي : المكى والمدنى ، مع بيان الفوارق اللغوية ، والسياسية ، والاجتماعية ، وأثرها فى منهج النصوص . وقد تعد تلك الكتب فى صورة قضايا دينية وتاريخية ولغوية وبلاغية تعرض فى صورة حوار ، وتشرح فى صورة حوار ، ويكون تفويها فى الكتب تفويها للحفظ : قرآن وسنة وشعرا ، وتقوم للفهم اللغوى ، والفهم العقدي ، والعبادات ، والمعاملات ، وتقوم للفهم التاريخي للعلاقات فى تتابعها الزمنى ، والأسباب والنتائج فى صورة موضوعية مبررة ، لاذاتية لاسند لها ، مع ضرورة توفير كراسات للنشاط ، وأدلة المعلم .

### التجريب والتنفيذ :

ونقصد من هذا التجريب ، التجريب التربوي ؛ بأخذ آراء المختصين في فكرة الكتاب الواحد من منظور ثلاثي : إسلامي لغوي تاريخي . ومعرفة مصاعبه ومزاياه ، وعيوبه على المستوى النظري ، وترصد نتائج ذلك التجريب .

ثم نأتى إلى تجريب آخر هو الميداني ؛ أن تدريس الكتب ، أو مايقال له : التنفيذ ونختار لكل كتاب فريقين من المعلمين : الذكور والإناث . فى كل محافظة فى مدارس تمثل البيئة العامة للمحافظة : الريف والمدن . ويدرس الكتاب بأكثر من طريقة : الإلقاء فى مجموعات كبيرة ، وفى مجموعات صغيرة ، والمناقشة والتكليفات والتلخيص ، والتدريس بالاستقصاء ، وبالفريق ، وغيرها من طرق التدريس ، فى فترة زمنية واحدة ، فى كل المحافظات بإشراف وزارتي : التربية والتعليم والتعليم العالي وبخاصة كليات التربية ، والمركز القومى للامتحانات (القيوم) .

وتتابع تلك التجارب أولا بأول ، وترصد نتائجها فى تدقيق وتتابع ، ثم تحلل تلك النتائج فى الركن التالى :

### الفحص والتعديل والإقرار :

وفى هذا المستوى يعكف المختصون على دراسة نتائج التجريب والتنفيذ ، من حيث : المحتوى ، والطريقة ، والمعلم ، والتقويم الآتى ، والتقويم الختامى ، ومستويات الجودة ، ومستويات الضعف ، وإجراء التعديلات اللازمة ، ثم معاودة التجريب ، ثانيا ، ثم ثالثا حتى يستقر الرأى على إقرار الكتب لكل صف فى كل مرحلة .

### التعميم والتطوير :

وفي هذا المستوى تتولى وزارة التربية والتعليم طبع الكتب التي استقر الرأي عليها ، وتوزع على المدارس ، ثم تنفذ لمدة خمسة أعوام على الأقل مع مراكمة نتائجها : شهريا وسنوياً ، وتحليلها كما وكيفا ، وإحصائيا عاما بعام لتحديد عوائد تدريس تلك الكتب في تحسين الوعي الدينى بقضايا الإنسان والوطن والمجتمع كله ، وقضايا اللغة ، وقضايا التاريخ . ثم ترصد العيوب ، وتطور بعدها بما يناسبها .. وهكذا .

على أن ما سبق كله لا بد له من إجراءات أخرى لازمة له ، ولا مناص عنها وأولها وضع خطة قومية مصرية لتحفيظ القرآن الكريم للمسلمين طوال رحلة التعليم منذ المرحلة الابتدائية حتى ختام الدراسة الجامعية بلا فرقان بين الكليات العملية العلمية ، ولا الكليات النظرية الأدبية .

هذا هو "الحدث" الأكبر الذى نسعى إليه . ولا بد من أن نضيف إلى الحدث "الزمن"؛ حتى يكون فعلنا تاما . لانقصان فيه . ويجب أن يكون الزمن هاهنا - فى مثل هذا المشروع - أمرا ، ومضارعا . فعل الأمر هو "القرار السياسى" يتبنى مثل ذلك المشروع على مستوى البحوث فى الجامعة ، وفى مراكز البحوث التابعة المعنيه بمثل هذا المشروع . ومادام القرار قد صدر : فليكن "المضارع" فى "الحال" نبدأ بالعمل فى المشروع ... وفى "الاستقبال" ليكون منهجا وأسلوبا فى التربية المصرية بلا كلل ولا توان .

إن "تحفيظ" القرآن هو الأساس المتين لهذا المشروع . ولسنا مع من قد يقولون : إن تحفيظ القرآن أولى به الأزهر : مدارس وجامعته بكلياتها ، نقول : كلا إن الماء قسمة بين الأزهر والتربية والتعليم الجامعى ، كل شرب متعاون فيه الأزهر يتولى أبناءه الراغبين فيه ، ولا تهاون فى شروط حفظ القرآن مطلقا ؛ على أن يعيد رسم خطته ليوزع فيها أجزاء القرآن اللازمة للمراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية ، وكل كلية من كليات جامعة الأزهر : شفهيا

وتحريريا ، كمادة رسوب ونجاح تضاف للمجموع ، ولاتجياز الشهادات إلا بحفظ المقرر المنصوص عليه من القرآن والأحاديث النبوية وفيها .  
أما وزارتا التربية والتعليم ، والتعليم العالي والبحث العلمي ؛ فلهذه سنوات السلم التعليمي موجودة حتى الثانوية العامة ، وقبلها عامان للحضانة ، مع ضرورة عودة السنة السادسة للمرحلة الابتدائية وإجمالي تلك السنوات أربعة عشر عاما يحفظ فيها ثلثا القرآن الكريم ، وكثير من الأحاديث . ويتبقى الثلث للمرحلة الجامعية : شفها وتحريريا : رسوبا ونحاحا ولا تجاز الشهادات بغير الحفظ . وقد تزيد القدر اللازم حفظه ، لنضعه على كاهل المرحلة الابتدائية لصفاء ذهن الصغار من التلاميذ ثم تتدرج في توزيع الباقي على المراحل ، الإعدادية والثانوية والجامعية ، مع تعميق مستويات الدرس والتحليل بما يناسب التطور العقلي للطلاب في كل مرحلة .

وفي المرحلة الثانوية بوجه خاص تعالج النصوص القرآنية والتاريخية معالجات متعمقة لغويا وبلاغيا ، من المنظورات الشفوية : قراءة وتحديثا ، واستماعا ، ومن منظورات كتابية : صمتا وتعبيرا مكتوبا وبحفظ القرآن الكريم نضمن المادة الخام التي تجرى عليها الدرس والتحليل اللغوي : نحو الآية أو السورة ، وبلاغة الآية أو السورة ، ودلالة كل آية ، ومجمل السورة ، وكذلك نحو النص النثري : حديثا وتاريخا ، وبلاغته ، ودلالته . وبذلك نضمن نقاء القاموس اللغوي ، ودسامة التركيب الذهني ، وتعدد منظورات المعالجة الشاملة لكل من طرائق القول ، وتركيب النصوص ، كما نضمن الخشوع في الدرس ، والتأمل العقلي .

وفي المستوى الجامعي يعمق الجانب الفقهي العقلي من منظورات : علمية ، وقانونية ، واقتصادية ، وإنسانية ، واجتماعية ، فضلا عن خصوصيات العقائد والعبادات والمعاملات من دون إهمال الفحص اللغوي ،



والتطور التشريعي التاريخي مقارنا بين الوحيين : المكي والمدني ، والمراحل التاريخية في الدعوة الإسلامية .

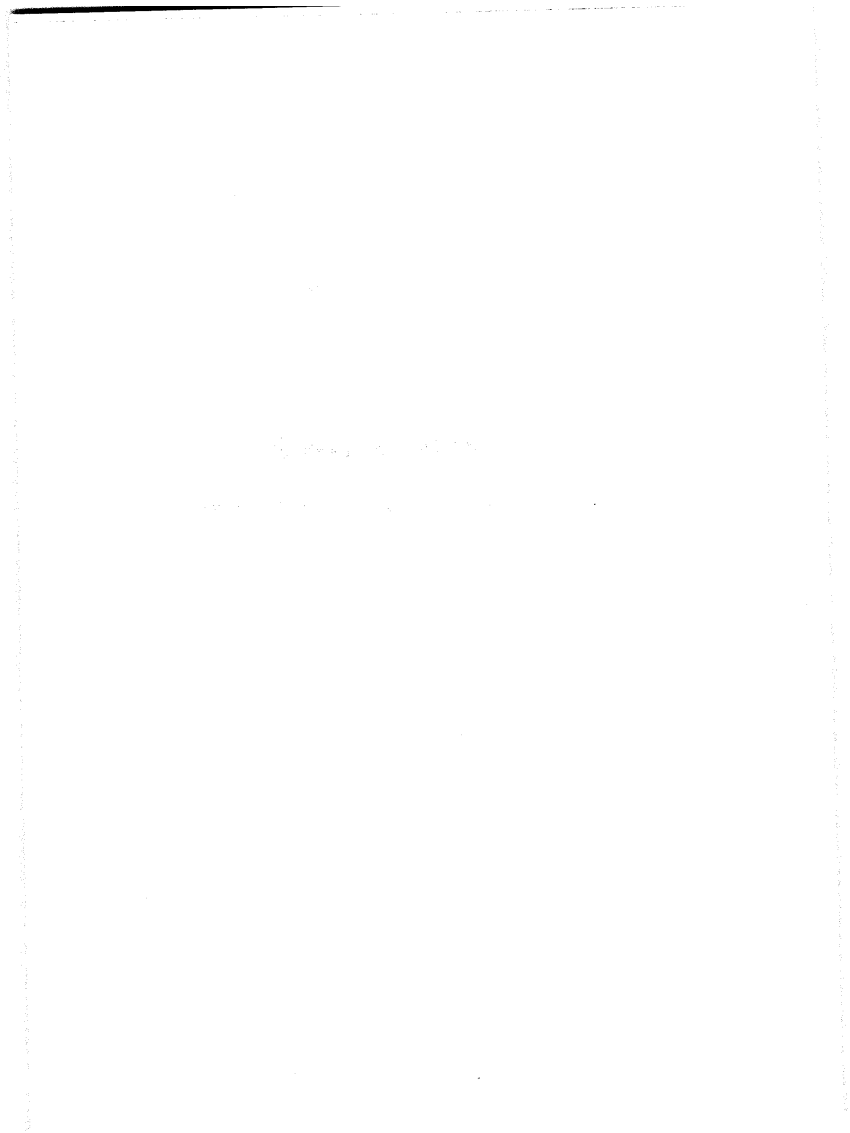
وعلى المستوى الجامعي في كليات التربية والآداب ودار العلوم ، يجب أن يعد المعلم الموسوعي : إسلاميا ولغويا وتاريخيا ، وكل ذلك يدور حول محور واحد ، أو مدخل واحد هو "مدخل تحليل النص" : القرآنية والأحاديث ، والتاريخية والشعرية ؛ تمهيدا للعمل بهذا المدخل ، في التعليم العام ، ومن دون إغفال الدراسة المتخصصة . وهذا يقتضى أن تعد الجامعات مقررات وفق هذا المدخل للطلاب المعنيين بالعمل في مهنة التعليم والتدريس . إننا في حاجة إلى تكتل ، لا يعزلنا عن غيرنا ، ولا يذهب خصائصنا ؛ يجب أن ننفتح على تراثنا بمثل ما تنفتح على تراث الآخرين ، وأشد ؛ ولاسبيل إلى الثبات من دون تكتل وبخاصة التكتل التربوي .

يبارى الناس أنفسهم كشوفاً	، ونحن - هنا - ملوك مجادلات
رجاهم في العلوم طحين حب ،	ونفقات النوى ، والجمععات
نسوس جياننا بلجام غرب	ونبرع في المقال ، وفي العظاات
فسادوا ، والتفوق كدح عقل	وللحشرات غصات الممات
وكيف يسود فرع ، دون جذر	من الأفكار ، والنضر الثقاات؟
ومن عقل صقيل لايهاب	ومن عزم نضيد في التفات
إذا لم نمتلك رؤيا ، وعزما	من الأجداد في لجج الحياة
فنحن كقطعة الفلين هونا	ستهلكنا النوى يوم السعاة
على شط من النسيان رحب	كصبغ العرس في كف البنات
يظل له أريج بعض يوم	وحتما سوف يمضى في انفلات!

إن ماسبق كله ما أردنا به سوى أن نستوثق مما في حوزتنا ، ومما هو بين أيدينا ، وما نحسنه . وأن ننساح به في تعرفنا على الآخرين ، ولكي يعرفنا به الآخرون بصمة وجودنا واحتراما . لابد من أن نعرف ما عند غيرنا ، ومن بعد أن نلم تماما بما عندنا ونتيح للآخرين أن يتعرفوا به علينا . لابد لنا من النزال بأسلحة من صنعنا ، ويقمح من عندنا ، وبدن هو مخترتنا ، وبلغة هي شرفنا . والنزال بغير تروس عقلنا مغامرة . وهو بأسلحة غيرنا حمق وطيش وجهل . نحن لنا نظرية . وللآخرين نظرية ، والنزال هاهنا حتم بين نظريتين ؛ وخصوصا في نتائج النظريتين وما فائدة كل منهما لاهلها . وللحضارة والتاريخ الباقي ، لا التاريخ العجول الزائف الفاني .

---

**الفصل الرابع عشر**  
**النظام التعليمى المصرى من منظور إعلامى**



## الفصل الرابع عشر

### النظام التعليمي المصري من منظور إعلامي

الإعلام في حياة الشعوب - في هذا القرن ، وما بعده - له دور ليس بمنكور على الإطلاق : صوتا ، وصورة ، وكلمة . وكلما كان حساسا نزيها دل على صلته الوثقى بالنبيض العام ، وأكد دوره في التطوير المنشود من كافة اتجاهات الرأي المجتمعي العام . فكيف تبدو صورة النظام التعليمي المصري ، أو صورة السياسة التعليمية المصرية في الوجه ، أو المرآة الإعلامية ؟ هذا ما نحاول أن نتبعه من خلال فترة زمنية بعينها تعود إلى ثلاث سنوات ، أو أربع خلت على الأكثر .

ونبدأ ذلك التتبع من عند سؤال بعثت به صبية يانعة في الصف الثاني الثانوي بمدرسة مصر الجديدة الثانوية للبنات ؛ حيث أرسلت سؤالا محدد لصاحب "صندوق الدنيا" الكاتب الشهير ؛ أحمد بهجت ، ونشره في صندوقه في الصفحة من الاهرام : 17 سبتمبر 1997 ، بعث تقول :

الموضوع : متى يتم استقرار سياسة التعليم في مصر؟

السؤال : يطالعا بصفة مستمرة ودورته وموسميه العديد من التصريحات بشأن تطوير العملية التعليمية في مصر نظرا لأهمية التعليم القصوى في تنمية المجتمعات والشهوب ، وخلال هذه الحملات الإعلامية يصدر قرار مفاجيء يسن له قانون يتم التصديق عليه عادة في زمن قياسي في مجلس الشعب ، وتردد معظم وسائل الإعلام القومية التي يتم تمويلها من قوت الشعب المكافح ، العبارات الطنانة التي تشيد بالميزات والأهداف والنتائج الباهرة المتوقعة من هذا القرار ، ومدى توفيق الوزير المختص " وزير التعليم " في ابتكار هذا

القرار ومدى التأثير الجذرى لهذا القرار فى تطوير العملية التعليمية فى مصر . ثم لانتقضى إلا مدة زمنية قصيرة ، ويصدر قرار جديد آخر بإلغاء القرار السابق . وبالتبع يتم اتخاذ القرار الجديد بنفس الأسلوب السابق .

سيدى الفاضل : نحن هنا لنا بصدد شخص محدد ، أو وزير بذاته ، ولكن سؤالتنا هنا يعنى الأسلوب الديمقراطى الذى تتخذ به القرارات الوزارية الفاعلة والمؤثرة على مستقبل النشء فى هذا البلد ذى الخمسة آلاف عام من الحضارة والبلد الذى عرف أول حكومة مركزية .

برجاء التكرم بإفادتتنا بالرأى .. هل نعيش على الأمل فى أن نصل قريباً إلى الاستقرار فى السياسة التعليمية فى مصر ؟ أم أن هذا الأمل ببعيد المثال ؟ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته " .

'من الأهرام : 17 سبتمبر 1997 ، بعثت نقول :

ذلك كان النص الذى نشره "صاحب الصندوق" لفئة من مصر تعاني مما يعانيه الناس فى مصر متصلاً بعمرها ، وهو التعليم . وصيغة المنشور ولغته جيدة مسبوكه إلى حد بعيد فى ضوء عمر صاحبه ، ولا أدري هل تدخل فيه الكاتب ، فهذب ، وصوب ، وصحح ، وأقام المعوج ، وسدد الثغوب اللغوية ؟ وكنت أتمنى لو نشر الصندوق لغة الفتاة كما هى من دون أدنى تدخل من الكاتب . ليتفه فعل . وإلا فإن هذه الفتاة تعد فلتة فى التفكير واللغة ، وفى التعبير الكتابى الموجز الدال الموحى كل الإحياء بأزمة خانقة يحياها الملايين الستون من الشعب المصرى . ولو أن هذا الخطاب كان موضوع تعبير تحريرى فى امتحان شهادة عامة ، لأعطيته الدرجة النهائية

فخورا به ، مرتاح الضمير كل الراحة آملا الخير فى صاحبتة ، وفى مستوى التعليم اللغوى والذهنى فى مصر .

الرسالة كما قلنا قصيرة موجزة مركزة ، محبوبة غاية الحبكة . ذات عنوان دال ممثل فى الموضوع . ولها مقدمة رشيقة لاذعة ناقدة متلاحقة تقدم وصفا بليغا لسياسة بلد تعليمية ، ولدور الإعلام فى متابعة هذه السياسة ، ولخطر التعليم والإعلام ودورهما فى حيوات الناس وبخاصة النشء فى أرض مصر .

فى هذه الرسالة بيان مركز لدور الناس فى سياسة الدولة ، ودورهم فى حياة الإعلام ، إذ تمول من قوت الشعب ! فى بلد له تاريخ وحضارة قالوا فى كتب التاريخ : إن عمرها يمتد لخمسة آلاف عام مضت ، ولها حكومة مركزية ، كاول شكل تنظيمى "لدولة" على مستوى العالم بمعناها السياسى . ولنحاول الآن - قبل التفصيل - أن نعيد قراءة الرسالة مرة ثانية من منظور أكثر عمقا .

تقول الفتاة : "... بصفة مستمرة ودورية وموسمية" ! وهل تدرى تلك الفتاة ما كتبت بهذه الكلمات الثلاث : : الاستمرار ، والدورية ، والموسمية . لقد جانبها الصواب فى "مستمرة" ، وأصابته كبعد الحقيقة فى "دورية" و"موسمية" .

إنها بذلك تشير بهاتين الكلمتين الأخيرتين إلى أن الإعلام إنما هو "تكية" للمسؤولين فى "مواسم بعينها" وفى "دوريات" محسوبة . وعادة ما يكون المجال متاحا لوزارة التعليم فى أيام الامتحانات العامة ، والنتائج ، وقبيل بداية الأعوام الدراسية . وتغلق أبواب المدارس فينشغل الإعلام بمكتب التنسيق . وهكذا . أما ما عدا هذه المواسم فلا تعليم ، ولاسياسة له ، ولايمكن متابعة التعليم طوال العام : الدراسى والميلادى . وكان المشاكل لاتوجد إلا فى الامتحانات والنتائج والتنسيق .

وتقول الفتاة :.... نظرا لأهمية التعليم القصوى فى تنمية المجتمعات والشعوب" الفتاة هنا فيلسوفة تقدم لنا السبب من وراء الاهتمام الإعلامى بتلك التصريحات المتصلة بتطوير العملية التعليمية ، والسبب هنا - كما تقول فتاتنا - هو دور التعليم فى حياة المجتمعات والشعوب .

لقد فات الفتاة - وهى معذورة - أن تقول لنا : إن الحراك الاجتماعى فى بلدنا قائم الآن على حراكين مهنيين رئيسيين هما : الحراك المالى والاقتصادى ، والحراك التعليمى ، وكلا هذين الحراكين قد تقول لهما ، الحراك المهنى . وأهم الجوانب المهنية ما قام على التعليم ، لا ما قام على رأس المال لمجرد أنه راسمال : موروث ، أو مكسوب ، بشكل أو بآخر .

نحن فى مصر أناس اتخذت من التعليم خيارا لاتفريط فيه ، من أجل الحراك المهنى ، وما يتبعه من حراك اجتماعى ؛ لأن وراثته المال ليست متاحة للغالبية العظمى العظيمة من شعبنا . ومن هنا أصبح التعلم والعناية به الشغل الشاغل للناس فى مصر رغم زيادة نسبة الأمية ، ورغم التكلفة المالية ، ورغم التبعات الاجتماعية التى يلقيها الطلب المتزايد على التعليم ؛ على نحو لا تناسبه مستويات الأجور ، ولا مجالات العمل وحاجات السوق الاقتصادى فى مصر ، ورغم تزايد نسبة البطالة عاما بعد عام . رغم كل هذه فما زال الاعتقاد فى التعليم راسخا ، والاعتداد به مطردا .

وتصف الفتاة سلوك الإعلام بأنه " حملات إعلامية " . الحملات هنا توحى فى سياق رسالة الفتاة بأنها موجهة لصنع رأى عام مؤيد موافق ببارك ما يراه الكبار من دون مناقشة عامة متأنية مستفيضة ، وهذا ما التفتت إليه ، وأكدت الفتاة بقولها - بعد ذلك - : " وتردد معظم وسائل الإعلام القومية ... العبارات الطنانة التى تشيد .... " !



هذه الفتاة تضع يدها على عيب خطير فى إعلامنا المصرى مفاده كلمة "معظم" وكلمة "العبارات الطنانة" وكلمة "تشديد" ! ونحن فى بلد حزبى يتولى الحكم فيه "حزب حاكم" يحكم الأغلبية لذلك قالت الفتاة "معظم" ولم تقل "كل" ؛ لأن هناك وفقا للأسلوب الحزبى معارضة قد يكون لها رأى مخالف لما يراه الإعلام القومى ، وهو إعلام حزبى بالضرورة يتبع الحزب الحاكم من حيث الفلسفة ، وهذا مألوف منه .

تثير الفتاة فى أذهاننا قضية مهمة : هل الإعلام القومى هو بالضرورة "ميكروفون" لرجال الحزب الحاكم ، يعلى أصواتهم ، ويردد كلماتهم مرارا وتكرارا فى إلحاح مقصود ليثبت الكلام فى مخيلات الناس من كثرة توارده ، وترداده والإصرار عليه ، بمثل الإعلانات ، فيصدقها الناس ؟ أم أن هناك دورا آخر يصاحب هذا الترداد ؛ ويحب أن يمارسه الإعلام القومى فيما يتصل بتصريحات المسؤولين ؟

وفى عبارة أخرى هل ينصر الإعلام القومى أصحابه المسؤولين ، ظالمين ومظلومين ؟ بمعنى هل ينصرهم مظلومين بالدفاع عنهم وتبيان محاسنهم وسلامة نياتهم ، وإخلاصهم ضمائرهم فى الله والوطن والمجتمع ، ومصالحه العليا . وهو ينصرهم ببيان أخطائهم ، ومثالب مسالكهم ، وتقويم إعوجاجهم إذا ما انحرفت بهم السبل ، وخانوا اليمين الذى أدوه فى سلامة الوطن ومصالح أبنائه ، ورعاية المال العام .

وكثيرا ما يبالغ الإعلاميون فى تصور النتائج لمشروعات لما تسفر عن حصادها . وهذا ما تشير إليه الفتاة : ..... التى تشيد بالمميزات والأهداف والنتائج الباهرة المتوقعة من هذا القرار ، ومدى توفيق الوزير المختص " وزير التعليم " فى ابتكار هذا القرار ، ومدى التأثير الجذرى لهذا القرار فى تطوير العملية التعليمية فى مصر " !

إن الشاهد من الفقرات السابقة أن هناك بهرجة ، وتلميحا "إعلاميا و "زفة" تصاحب القرارات ، أو المشروعات المنتوى عليها . وهذا كله من قبيل "الإلحاح" وتكوين رأى عام مستعد ، وأتجاه متحرك نحو ما تريده "السلطة" ، وهى هنا "وزارة التربية والتعليم" ، التى كان اسمها "التعليم" .

هذا ما لاحظته الفتاة ، وهو ما حدث فعلا ؛ حيث أفسح الإعلام مساحاته المكتوبة ، والمسموعة ، والمنظورة الفضية لصناع قرار الثانوية الجديدة ، وقد أفاضوا فيه شرحا ، وفيه مدحا ، وكم هللا ، وبشروا بالنصر القريب على الثانوية القديمة التى عدوا معاييبها ، ومثالبها ، ومسؤوليتها عن البطالة ، وعن سوء المستوى ، فضلا عن ضخامة المحتوى ، وكانت هى - فى زعيمهم - المسؤلة عن الدروس الخصوصية ، وعن ذاكرة الحفظ ، وعن تعطيل ثقافة الإبداع .

لقد "بشروا" بالنتائج من قبل البداية فى تجريب النظام ، وإنما طبقوه تطبيقا ، فكان لهم "دفعات مزدوجة" ثار بشأنها جدل فى شكل تنسيق كل منها ، وفى تنسيقهما معا ، وفى أعداد المقبولين فى الجامعة ؛ من هذه الحديثة ، ومن تلك القديمة .

لقد لاحظت الفتاة ما دار على السطح ، ولعلها إحدى المكتويات بنار النظام التعليمى فى شكله القديم ، فى صورة أخت لها ، أو أخ ، أو قريب . وهى نفسها - وقد برمجت على الثانوية الجديدة - فوجئت بالغاء التحسين من بعد سنوات قليلة جرى فيها الأخذ به .

لكن الذى لاتعرفه الفتاة أن النظام الحديث للثانوية العامة لم يمر بمراحل العلم المعتمد بها فى البحوث التربوية :

1 - لم يؤخذ رأى أهل التربية فى كلياتها ، وإنما أخذ رأى المستشارين المقربين لصناع القرار .

2- لم يؤخذ رأى الجمهور المستهدف ، وهم الطلاب فى المرحلة الثانوية العامة .

3- لم يؤخذ رأى الجمهور الممول ، وهم أولياء أمور الطلاب ، وممثلوالرأى العام الاجتماعى .

4- لم يجرب هذا النظام تربويا كما هو معروف فى علوم المناهج وطرق التدريس . كل ما حدث مشاورات داخلية اصطفى لها نفر من الضالعين ، أو ممن كانوا ضالعين فى بؤرة الضوء ، ثم انحسر عنهم ، فصنعوا بهذه الفتاة وبأمثالها مالا يعتد به ، ولا يقره علم المناهج ؛ والنتيجة أن هذا النظام كان قفزة فى مجهول ، أو سقطه من حالىق ، وهذا الرأى ذكرته الفتاة فيما سنقله فى الفقرات التالية .

تقول الفتاة : "... ثم لا تتقضى إلا مدة زمنية قصيرة ويصدر قرار جديد آخر بإلغاء القرار السابق . وبالطبع يتم اتخاذ هذا القرار الجديد بنفس الأسلوب السابق!!"

ولماذا لا يكون الأسلوب السابق هو أسلوب الفتاة نفسها ؟ ولم لا ؟ وقد قال شوقى : " إن الصائب يجمعن الصابين؟ . أو قل : إن الأزمات لها قدرة على إنطاق الناس ليبحوا بما يعتل فى صدورهم . وسواء أكان النوح على لسان دون لسان، فهو نوح وكفى ، ولا بد - كما يقول محمد إقبال: " لا بد للمصدور من فيضان!"

الفقرة السابقة تكثف - دراميا - أزمة المقال فى أمرين اثنين ، وتعرض واحد . أما الأمران فهما : المدة الزمنية القصيرة للتطبيق ، وصور قرار بإلغاء القرار السابق. وأما التعريض فهو فى آخر الفقرة وذروته " بنفس الأسلوب السابق" !

ما كتبه الفتاة ، أو ما أملاه عليها من هو أكبر منها عمرا وجرحا ، هو البنية الظاهرة للأحداث ، ولا يختلف في قراءتها اثنان ، لأنها حدثت عيانا في مجتمعنا . لكن للقراءة بنية عميقة لم تدركها الفتاة ، ولا أهلها ، ولا أهل التربية أنفسهم .

لم تدرك الفتاة الفارق بين القرارين : القديم والجديد . ولم تدرك مغزى الوقت في القرارين : القديم والجديد . ولم تدرك مساحة السلطة في المجالين : القديم والجديد .

لقد اتخذ القرار قديما بعد إعداد المشروع كله - فيما نعتقد - بين أهل السلطة المعنية ، وبعض المستشارين . ثم عرض على مجلس الوزراء والهيئة العليا للحزب الحاكم ، وقدم إلى مجلس الشعب ، وأجيز . وبغض النظر عن كفاية المناقشات التي أجريت في مجلس الشعب ، ونوعها ، والمشاركين فيها ؛ فكان لابد من إنجاز المشروع ؛ لأنه مقدم من جناح حزبي ، للمجلس التشريعي ، مع ضوء أخضر بضرورة التمرير . والأزمة هنا ماثلة في أن فكرة المشروع فكرة فرد ومستشارين . والمناقشات لم تكن سابعة من مختصين يقدرونه التقدير والقدر اللازمين .

أجيز المشروع لأن وزارتي : التعليم والتعليم العالي كانتا في قبضة يد واحدة ، وكان الرضى موجودا بين قمة الوزارتين وصناع المشروع . ثم يمضى الزمن والتباهى يزداد بالمباني التعليمية ، والقضاء على الدروس الخصوصية ، والارتفاع المجنون في الجامعات . وهو "ورم" يخفى تحته "فيروسات" ؛ ومع هذا صور الورم على أنه "شحم" يدل على الصحة والعافية . يمضى الزمن وتفصل الوزارتان : واحدة للتربية والتعليم ، والأخرى للتعليم العالي والبحث العلمي الذي كان مستقلا ، وضم إلى التعليم العالي . والمغزى هنا أمران مختلفان في غموضهما ، فأكثر الغموض كان في انتهاء أيام الصفاء والرضى بين قمة الوزارة وصناع المشروع . والأقل غموضا أن

اليد الواحدة لم تعد تقيض على كل الأمور ، ولم تعد لها الصلاحيات التي كانت ردحا من الزمن .

وبدأنا نسمع عن الفيروسات المخفية تحت ورم المجاميع . ومن العجيب أن "الفيروسات" خفي أمرها على الأطباء ، ولم يكتشفها إلا فلاسفة القانون ! بدأنا نسمع أن هذا الورم غير معقول . وأنه مثل الشيك من دون رصيد . وأنه مثل أوراق البنكنوت التي تطبع من دون رصيد ، أى بمثل التضخم . وبدأنا نسمع عن المتفوق الفاشل الذي يجتاز حاجز التسعينيات ، ولا مكان له في إحدى كليات القمة، وكل هذا سمعناه من الإعلام الذي غنى وسيح بحمد النظام الجديد وكم كان يقدس له . بدأنا نسمع عن أزمة الجامعات في قبول أولئك العباقرة التي لم يجد الزمان بمثلهم . وفي الوقت نفسه عادت نغمة الأمية تعزف من جديد ، ونسمع عن تذبذب أرقامها ونسبها مئوية لم تتزحزح قيد أنملة عما كانت عليه ؛ إلى حد يجعل الأمل الوحيد في ضياع تلك الأمية منا هو موت كل الأميين موتا طبيعيا ، وهذا يستغرق الوقت الذي تعجز فيه أنظمتنا عن محو تلك الآفة .

بدأ الإعلام الذي كان يشيد ، هو الإعلام الذي فتح الباب للنقد ، إلا أنه نقد مر جارح ، هو نقد كما يقال في رياضة "الملاكمة" ؛ "تحت الحزام" ! وفوجئنا أن مجلس الوزراء ذاته في أول اجتماع له في شهر سبتمبر 1997 أو لعله آخر أغسطس 1997 قد اتخذ قرارا بمنع التحسين في الثانوية العامة . وفي الأونة نفسها قرأنا في إحدى الصحف المعارضة أن وزير التربية والتعليم قد هدد بالاستقالة . وأنه قد لوح بأن قانون الثانوية الحديثة أقره مجلس الشعب ؛ يريد أن مجلس الوزراء لم يسن هذا القانون ، ويقول بأن إلغاء التحسين في حاجة إلى مجلس الشعب الذي أقر المشروع الازم للتحسين ؛ ملوحا في ذلك بتصعيد من نوع الالتفافات الحزبية ! وغير هذين الأمرين لم نسمع كلمة واحدة من الوزير المسؤول عن نظام التحسين .

ولكن الذى سمعناه أن لجنة من عدة وزارات منبثقة بتكليف من مجلس الوزراء تتولى فحص قرار إلغاء التحسين . فى إشارة بالغة الأهمية سمعنا أن رئيس الجمهورية سيحضر بعض اجتماعات تلك اللجنة ! وصمت الوزير سادر هو وصمت من صاغوا المشروع وعملوا على إقناعه ، لكن الضوء يبدو أنه انحسر عن هؤلاء المستشارين .

وإذن فالسؤال المهم الحائر سؤالان : ما الذى حدا بمجلس الوزراء أن يتخذ هذا القرار ، ولماذا صمت الوزير عن تفسير لهذا الموقف الذى دق له الإعلام الدفوف أربعة أعوام متصلة ؟

وأقول مع الفتاة الواعية الحكيمة : " ... لسنا بصدد شخص محدد ، أو وزير بذاته ، ولكن سؤالنا هنا يعنى الأسلوب الديمقراطي الذى تتخذ به القرارات الوزارية الفاعلة ، والمؤثرة على مستقبل النشء .... فهل نعيش على الأمل فى أن نصل قريباً إلى الإستقرار فى السياسة التعليمية فى مصر ؟ أم أن هذا الأمل بعيد المنال !"

فى الفقرة السابقة تدعونا الفتاة إلى أمور ثلاثة مهمة :

الأول : ألا يتصور واحد من المتصددين للعمل العام أن الكلام موجه إليه على وجه الخصوص ، ينزلق الحوار إلى مستوى التحوار الشخصى فى حين أن القضية عامة تؤثر فى النشء كما تقول الفتاة نفسها .

والثانى : ضرورة التفريق بين سياسة الوزارة ، وسياسة الوزير وتعتقد الفتاة ، ونحن معها أنه ما من وزارة فى أى بلد من بلدان العالم الحر الديمقراطي تقوم على سياسة فرد واحد مهما أوتى من صفات "كاريزمية" تودى بمستقبل أجيال ، وتشطب من سجلات التطور أسماء شباب وشابات كان من الممكن أن يكونوا جميعاً أوتاداً فى أرض هذا البلد العريق الذى تقول الفتاة عنه : " إنه صاحب الخمسة آلاف عام من الحضارة ... والذى عرف أول حكومة مركزية " .

والثالث : متى نصل إلى الاستقرار فى السياسة التعليمية فى مصر ؟ . وأعتقد أن السؤال عن "متى" هو الذى جعلنا ، ويجعلنا - نحن المصريين - فى هذه الأوضاع الحدية بالغة الحرج . وكان حقنا أن نركز هنا ، وهمتنا ، وأبصارنا ، ومجامع قلوبنا على "كيف" نصل إلى الاستقرار فى السياسة ، لا التعليمية وحدها ، وإنما كل سياسة فى بلدنا العزيز .

المسألة عندنا مركزة فى الخطأ . وكل المسؤولين يعرف أكثر منا ، ومن آلاف غيرنا أن الخطأ خطتان : طويلة المدى ، وقصيرة المدى . وأن فى الخطأ أهداف نتنبئ بها ، وأهداف نتوقعها . والفارق أن الأولى قد لا تكون تماما لأنها مجرد نبوءة . أما الثانية فمحال أن لا تكون تماما ؛ لأنها تقوم على نصيب كبير من الواقع والرصيد الخبرى الممتلك فى اليد فعلا . وبين هذين النوعين من الأهداف هناك حساب الحاصل ، أو العوائد ، وهو الفارق بين النبوءة والواقع ، ثم السؤال لماذا قل الواقع عن المأمول ؟

المهم أن يكون لنا ما يسمى "سقف" الأداء " فى التعليم على مختلف مراحله ، وهو سقف لا نتنازل ولا نتخلى عنه ، ولا نكف عن الوصول والسعى إليه . فمثلا كلنا يقول أنه لابد من محاربة "الحفظ" و"التلقين" فهذا جزء من خطة وهو هدف نبيل لكننا مع الأسف نسلك سلوكا لا يتناسب مع هذا الهدف . بل إن كل سلوكنا التعليمى يعاكس ذلك الهدف . والدليل على هذا أمران : أولهما أن هناك حسابا عسيرا تجريه وزارة التعليم لأى مستشار ، أو أى أستاذ جامعى يتجرأ ويضع للثانوية العامة سؤالا صعبا فوق مستوى الجفط ، وهى حالات يعرفها أصحابها الذين حوسبوا ، وعنفوا من أصحاب القرار على ما فعلوه . والثانى إصرار الوزارة على التصريح أن اسئلة الامتحانات لن تجيء إلا من الكتب المدرسية ، ومن النماذج التى وضعت فى كل المواد الدراسية !

ولنأخذ مثالا للتطبيق على ما في الفقرة السابقة : امتحانات القراءة في اللغة العربية في الثانوية العامة . فهذه الورقة موضعها غير معقول ؛ حيث إن القراءة ليست فرعاً من اللغة ، إنما القراءة اللغة . فضلاً عن أن القراءة محال أن يكون لها كتاب مقرر . هذه نظرة قاصرة في تصور القراءة . وإلا فبأي مهارة لغوية يتعامل الطلاب مع باقي أوراق الامتحانات ؟ هل بالقراءة أيضاً ؟ وإذن فما معنى القراءة هنا ؟ هذا فساد في النظرية . وبعدها تتوالى الأسئلة عن "المقابل" و"المضاد" و"الجمع" و"المفرد" . ومن موضوعات سبقت دراستها في العام الدراسي ؛ مقرر في كتاب قرره الوزارة ، وما أنزل الله به من سلطان ؛ هو كتاب القراءة .

أن أسير قواعد الاختبارات والقياس نقول : إن "التطبيق" أهم من الفهم ؛ ومن خلال التطبيق نمسك على الفهم . لكننا جهلنا معنى التطبيق . وكل ما نفعله أننا صببنا المعرفة في الكتب صبا ، ويحشدها المعلمون في أذهان التلاميذ حشداً . ثم يكون السير التعليمي محدداً في التدريبات النمطية الشكلية على الأسئلة بوصفها مثيرات ، وعلى ما ينبغي ذكره بوصفه استجابات وفق فلسفة المدرسة السلوكية الشرطية والارتباطية ، وفلسفة الاقتران التي تدور كلها على (المثير والاستجابة) ، وهذا ما يحدث في الدروس الخصوصية ، وفي حل نماذج الامتحانات أكثر من مرة ، وفي نماذج الوزارة ، وفي التوقعات المرئية ، وحتى في البرامج التعليمية المذاعة في التلفاز تكرر في تكرر اعتماداً على أن التكرار دوماً يعلم (الشطار) !

إن من بدهيات انتقال أثر التدريب أن تمر المهارة من خلال تشابه ما بين موقف التعلم ، وموقف التطبيق . مجرد تشابه ، لا تطابق ، وهذا الأخير هو الحادث ، القرائي المدروس طوال العام ، هو نفسه الذي تجيء له أسئلة في آخر العام ، وما هذا سوى الحفظ بعمليات الإيداع ، والاسترجاع ، والتعرف ، والتذكر . ما هذا بالتطبيق .



التطبيق الذى يعرفه التربويون ، ويقيمون عليه مقاييس أطروحاتهم فى الماجستير والدكتوراه ؛ هو المواقف الجديدة - غير التى أجرى فيها التعلم - بأقل قدر ممكن من الشبه ؛ والسؤال عن مدى قدرة المتعلم على تعميم القواعد والمبادئ التى اكتسبها فى التعلم السابق ، وتصلح ، بل يجب إجراؤها فى المواقف الجديدة . هنا يكون التفوق ، ويكون الأمل فى أجيال ستلمح العلاقات فى المواقف الجديدة ، لا على سبيل التذكر ، وإنما على سبيل الاستكشاف حتى تصل إلى الاكتشاف .

إن كلنا يشكو من سوء مستويات المتعلمين ؛ لكننا لم نعرف ، ولم نحدد الذى نريده من هؤلاء المتعلمين ؛ ليكونوا عند المستوى الذى نرضى عنه ، ونطمئن عليهم فيه .

ولكى نزيد الأمر وضوحاً فقد تزايد القول عن قانون الثانوية العامة ، وعن نتائج نظام التحسين ؛ أى أننا نتكلم عن النظام التعليمى من طرفيه ؛ أى من "مدخلاته" ، ومن "مخرجاته" ، أو من نتائجه . ونسينا أو تناسينا بوعى وهذا خطير ، أو بغير وعى ، وهذا هو الأخطر والأخطر ؛ نسينا أن نتكلم عن "عمليات" هذا النظام .

العمليات التى نقصدها هى "التدريس" ، وهو صلب القضية كلها . والمعلوم الشائع فى علوم المناهج أن الكتاب الجيد فى يد معلم فاشل يذهب أثره ، وتتقضى معالمه . فى حين أن الكتاب السيئ فى يد معلم ماهر كفى يؤتى أكله عاماً بعد عاماً بإذن ربه . فالقضية - وفق تلك البديهية - ليست فى تطوير الكتب ، ولا فى تحسينها ، ولا فى تجميلها ، وإنما القضية فى إعداد المعلم وهنا تكون مسؤولية العمل الجامعى فى المعاهد المعنية بإعداد معلمى كل المواد الدراسية . والحقيقة أن النتيجة أصبحت سبباً . أى أن المعلمين الذين يراد منهم أن يكونوا أساس التطوير إلى الأحسن والأرقى ؛ أصبحوا هم السبب فى التردى .

ولسنا بمتجنين فيما ذهبنا إليه . وما كنا لنقول هذا القول إلا ونحن مستندون على ركام من شكاوى الرأى العام ، وشكاوى الموجهين ، وأرصدة من النتائج مودعة فى بطون أطروحات للماجستير والدكتوراه فى كل كليات التربية ، فى كل المواد الدراسية . ومن العجيب أن يتضافر اتجاه الرأى العام فى المجتمع ، مع الرأى العلمى فى الجامعة ، على غير شبهة تواطؤ بين هذا ، وذلك .

إن التباهى بزيادة المباني التعليمية ليس بدافع إلى حل معضلة التكديس الطلابى فى المدارس . هذا التكديس لا يتيح ، ولن يتيح - مطلقا - لأعنى المعلمين جدارة ، وكفاية أن يفهم غاية كثيفة من التلاميذ فى إطار ضيق وفى وقت قصير ، على أعين موجهين يريدون تنفيذ الخطه ؛ خطه المقرر والزحف الحثيث المطرد عليها حصه بعد حصه ، واسبوعا فى إثر أسبوع ، وشهرا فى شهر حتى ينصرم العام من وجهات نظر إدارية روتينية شكلية. إننا يجب أن نعترف فى شجاعة منقطعة النظير ، أن المدارس لم تعد تمارس التدريس . والتدريس الحق إنما تدار شؤونه فى الدروس الخصوصية التى لا تكس فيها فاقصى مجموعة منها قد لاتصل إلى عشرين تلميذا ، وهذه نعمه بالقياس إلى ما هو موجود فى الصفوف المدرسية .

لكن تعدد المجموعات هو الأفة ؛ إذ يحول العمل إلى سباق جرى "كالماراثون" فى استيعاب أكبر قدر ممكن " عدد ممكن " من المجموعات ، وبذلك يكون التركيز على الحفظ . وهكذا دواليك حتى مطلع الفجر ! فكيف يكون الصفاء الذهنى لدى معلم جعل الليل معاشا ؟ إن النهار ، نهار المعلمين انقلب إلى "لباس" بعد رحلة رهق وكدح طوال الليل ؛ فضلا عن روتينيات الحضور ، والغياب ، و "هس" و "بس" ، وكل ذلك مخصص من زمن الحصه وكلنا يعرف ما هو هذا الزمن ؟

وكل ما يحدث فى المدارس من مجموعات التقوية ، إنما هو ذر للرماد فى عيون الناس . مجموعات على المعلم أن يكونها بنفسه يأخذ منها ما يوازي

نسبة قدرها 80 % والباقي يوزع على إدارة المدرسة ولا يقل عدد الطلاب في المجموعة عن 15 طالبا بمبلغ قدره لا يتجاوز 10 عشرة جنيهات وقد يكون خمسة . أى أن المعلم ينال 70 - 90 جنيها في الشهر عن مجموعة واحدة قد يكون قبل اليوم المدرسى ، أو بعده حسب شواغل الوقت لدى هذا المعلم . وما كل الطلاب بملتحق في هذه المجموعات ، والمهم أن يقوم المعلم . وما كل الطلاب بملتحق في هذه المجموعات ، والمهم أن يقدم المعلم ولو مجموعة واحدة للمدرسة ، وبقيّة الطلاب من ذوي المقدرة هم الذين يتعاطون الدروس الخصوصية !

كيف إذن من خلال تلك المنظومة العتيقة المعقدة تمارس عمليات الذهن المستهدفة لرفع كفايات التلاميذ ، وهى : التمييز ، والتحليل ، والتركيب ، والملاحظة ، والتصنيف والتجريد ، والاستدلال . إنها عمليات فى حاجة إلى ثوابت مهمة بالغة الخطورة :

- أ - معلم أعد وفقا لها وعلى أساسها .
  - ب - كتب مصوغة على نحو يسمح بممارستها والوصول إليها .
  - ج - منهج يركز عليها ويستهدفها ويوفر لها النشاط المصاحب وغير المصاحب .
  - د - نظام من الحصص رحب متسع فسيح يعطى المعلم راحته ، والوقت حقه ، والطلاب الفرص للممارسة ، والفشل ، وإعادة النظر والتجريب .
  - هـ - اختبارات لا نجعل همها الحفظ ، وإنما تركز على تلك العمليات التى هى إن تمكن الطلاب منها ، قادرة على إعادة صياغة المعرفة واسترجاع المعلومات ، وفق المنهج والعمليات التى روكت بها المعرفة ذاتها .
- ولسنا فى حاجة إلى تذكير القائمين على العملية التعليمية بأن الكيمياء والفيزياء والأحياء تدرس جميعها نظريا ، لأن المعامل مهمة رديئة الإعداد فقيرة الإمكانيات . وكذلك فلا يدرس "الاستماع" ، ولا " التحدث" ولا "مهارات الكتابة" ، ولا توجد معامل اللغات فى المدارس . ولا معامل الجغرافيا لصنع

المواد الجغرافية وأهمها الخارطات بأنواعها المختلفة . فضلا عن أن مساجد المدرسة لا دور لها في الدعم الخلقى القيمي للطلاب ، وإلا ما وصلنا إلى هذى التردى فى كل جوانبه.

أين الإعلام التربوى المتخصص من كل تلك القضايا ؟ ولماذا تفرد الصحافة للحوادث جريدة ، وللناس مجلة ، وللرياضة جريدة ، ولنصف الدنيا جريدة ، وللاقتصاد مجلة ، ولكل صنف استهلاكى إعلام ، فى حين أنه لا توجد صحيفة لكل هم تربوى تعليمى فى بلد جعل التعليم مشروعه القومى ؟ !

إن لكل حزب صحيفة ، ولكل شعبة منشقة عن كل حزب صحيفة ، كما أن لكل فن صحيفة . والتعليم هو الحزب الوحيد الذى ينفق عليه كل المصريين على اختلاف هوياتهم ، وأيديولوجياتهم . فلماذا لا يكون له صحف : للمرحلة الابتدائية ، وصحف للمرحلة الإعدادية ، والثانوية ، وآلاف الصحف على المستوى الجامعى العام والمتخصص ؟ أليس ذلك تقصيرا منا فى حقوق أنفسنا التربوية والتعليمية ؟

لو استحدثنا مثل هذا الإعلام التربوى التعليمى لأفسحنا السبل كلها أمام رأى العام المتخصص تعليميا أن يسد كل الأبواب على القرارات الفوقية التى تتخذ من التعليم مسرحا لتنفيذ أوهام ، ومن الطلاب فترات تجارب .

## **الفصل الخامس عشر**

**الثانوية العامة : مقترح جديد !**



## الفصل الخامس عشر

### الثانوية العامة : مقترح جديد !

كنا فيما مضى قديما نفتن بالثانوية العامة مرة فى كل عام . وأصبحنا ، بل صرنا نفتن بالثانوية الحديثة أربع مرات فى العام الواحد . وبين أيدينا مجموعة من البدهيات الحقيقية ، أو الحقائق البدهية فى المجتمع المصرى ، نحب أن نضعها أولا نصب أعيننا قبل التحرك فى الكلام عن نظام الثانوية العامة من ألفه إلى ياته .

أولا : إن هناك بطالة عالية النسبة بين الشباب المتخرج فى الجامعة وفى التعليم الفنى بأنواعه المختلفة .

ثانيا : إن هناك تذبذبا فى المستويات الاقتصادية وخصوصا الرواتب التى لم تعد تجارى الأسعار العالمية عندنا .

ثالثا : إن هناك كثافة سكانية على مستوى المساحة المزروعة من شريط النيل ، وعلى مستوى "الشقة" الواحدة من شقق مصر .

رابعا : إن مشروع الخدمة العامة لم يقلح فى تأهيل المتخرجين ، ولا الإفادة منهم فى أخطر قضايا المجتمع المصرى ، وهى الأمية .

خامسا : إن فترات التجنيد الإجبارى لم تقلح فى الإقلال من الزحف على الوظائف ، بل أصبح الالتحاق بنظام (الضباط الاحتياط) اتجاها عاما لدى الجامعيين لكسر حلقة التبتل والعوز المادى .

سادسا : لقد ارتفع سن الزواج إلى ما يقترب من الثلاثين عاما للشباب ، وحوالى الخمسة والعشرين عاما للفتاة ؛ شئنا أو أبينا .

سابعا : إن إلغاء السنة السادسة الإبتدائية يوهم - نظريا - أننا نضيف إلى أعوام التبتل عاما ، فى حين أن نظام التحسين يضيف إلى التبتل أرصدة من الطلاب الحاصلين على مجاميع عالية ، وليس لهم مكان فى كليات القمة ،

وإنما لم تعد تستوعبهم كليات التربية ، ومكانهم فى الحقوق والأدب والتجارة ومعاهد الخدمة الاجتماعية .

ثامنا : إن سوق العمل ليس مبرمجا على التساوق مع المتخرجين ؛ فهو لا يستوعبهم ، ومن ثم تكون البطالة التى هى فيما نراه نتيجة لازمة عن عدم ضبط حركة التعليم مع حاجات سوق العمل .

ثاسعا: إن هناك نزعة استهلاكية بالغة الظهور والخطر معا على نحو لا يتناسب ومستويات الأجور ، ولا مع الكثافة السكانية ، ولا مع قدرتنا على الاكتفاء الذاتى، فضلا عن زيادة استيرادنا عن صادراتنا !

عاشرا : إن هناك اتجاها ، ولو ضئيلا ، ناحية العنف فى مجتمعنا وكثيرا ما يوجه اللوم فى ظهور مثل هذا الاتجاه إلى المدرسة ، والجامعة ، والأسرة ، والمجتمع .

حادى عشر: إن هناك تسطحا وفجاجة وتبذلا فى المستويات الثقافية العامة للمتخرجين ، فى معظمهم ، فى الجامعة .

تلك الحقائق التى نود أن نضعها نصب أعيننا ونحن فى معرض الكلام عن ألف الثانوية العامة وبناتها . وإن لنا لرحلة معها ، كما أن لنا مقترحات بشأن محاولات الخروج من تلك المأزق .

تعالوا نسلم بأننا نريد إطالة فترة التعليم لأهداف سكانية . أو قل إننا نريد التغلب على المشكلة السكانية من منظور تعليمى وتربوى فلماذا لا نأخذ بالمقترحات التالية:

1 - إعادة السنة السادسة الابتدائية إلى ما كانت عليه . وبها تخرج ما لا يقل عن أربعين مليوناً من المصريين .

2 - الإبقاء على المرحلة الإعدادية ثلاث سنوات كما هى .



- 3 - إطالة التعليم الثانوى إلى أربع سنوات أو خمس سنوات بمثل ما كان معمولاً به عام 1938 ، وما قبلها ؛ على أن يبدأ التخصص فى السنة الرابعة ، ويطرد إلى السنة الخامسة . أو يبدأ من السنة الثالثة ويدوم الرابعة والخامسة .
- 4 - إطالة التعليم الجامعى فى كل سنواته سنة إضافية على أن تكون سنة عملية للتدريب الميدانى فى كل تخصص ، فى داخل المؤسسات التخصصية الإقليمية ، عملاً بفكرة المشروع المأخوذ بها فى كليات الهندسة .
- 5 - إطالة سنوات الإلزام التعليمى إلى نهاية المرحلة الثانوية ، وقصر التعليم الجامعى على أصحاب المجاميع فوق الـ 60 ٪ فى المرحلة الثانوية العامة ، لا بدءاً من 50 ٪ . ومن هم دون 60 ٪ يوجهون إلى التعليم الفنى ، أو الانتسابات الموجهة وما على شاكلتها .
- تعالوا نحسب الزمن الذى أضفناه فيما اقترحناه . إنه يصل بالطفل ذى السنوات الست إلى مايقرب من السادسة والعشرين من عمره . ولا نعتقد أن هناك من فتيان مصر من يتزوج فى مثل هذا العمر ، وقد نرى أنه يبدأ الاستعداد للزواج فى بداية هذا العمر استعداداً فعلياً .
- وفى العام الأخير من التعليم الجامعى يتقاضى الطالب من المؤسسة التى يلتحق للتدريب فيها نصف راتبه المقترض أن يناله ، وفق قانون العاملين ، بحسب مؤهله ، عند تعيينه . ويتقاضى كذلك نصف الراتب فى السنة التى يلحق فيها لأداء التجنيد الإجبارى .
- وفى نهاية العام الجامعى الذى يقضيه الطالب /الطالبة فى المؤسسة المقترحة يكون تعاقدته معها حسب احتياجاتها ووفقاً لمستوى كفايته فضلاً عن صلاحية المشروع الذى سيقدم به - من واقع التدريب - للكلية ؛ لتطوير العمل فى تلك المؤسسة ، وبهذا يربط التعليم بسوق العمل ربطاً ميدانياً يسنده تصور خططى عام من قبل وزارة التخطيط ، ووزارة التعليم الجامعى ومؤسسات العمل ، ووزارة القوى العاملة .

ويتبقى لدينا قبل أن نتناول الحديث الفنى عن التعليم الثانوى - وهى مشكلات الإسكان ، والتمويل . أما الإسكان فأمر تتولاه المؤسسات نفسها بدعم من الدولة وقروض من البنوك ، فتنبنى وحدات سكنية لمن يعينون فى تلك المؤسسات وفق خطة سنوية ، وتقسط أثمانها على مدى خدمة الفرد الوظيفية كلها . فلو عين فرد ما فى السابعة والعشرين فيفترض أنه سيظل فى الخدمة حتى سن الستين ، وهنا يكون إجمالى سنوات التقسيط ثلاثا وثلاثين سنة ، ويمكن أن تتولى المؤسسات التأثيث كذلك وتضاف التكلفة ، وتوزع أقساطها . وأما مسألة التمويل : للرواتب ، والإسكان ، وللتأثيث ، وللتدريب ، فقد قلنا بتعاون بين الدولة والبنوك ، وكذلك يمكن حصر أعداد أصحاب رؤوس الأموال فى إطار المحافظة التى تقع فيها المؤسسات ، وبجزء من التبرع ، وبعض استثمارات أموالهم فى هذه المشروعات يمكن النهوض بمسألة التمويل .

ونأتى الآن إلى تناول النظام الثانوى العام تناولا فنيا . وقد اقترحنا له أربع سنوات . وفى السنتين الأوليين ترفع القدرات العقلية من خلال مجموعة عامة من المواد العامة بدون تشعب ؛ بمعنى أن يكون فى متناول الطالب مواد علمية مع مواد أدبية بدون تمييز على أن تكون السنة الثانية أكثر رصانة من السنة الأولى . كما توضح فيها الأسس العقلية والمعرفية الممهدة للتشعب الذى يكون فى العامين الثالث والرابع .

وهنا لاداعى لتمييز بين العلوم والرياضيات . فكلاهما سيكون موجودا فى العام الثالث والرابع . ونقترح هنا أن يعاد النظر فى الأسس العلمية والرياضية والأدبية اللازمة للكلية الجامعية ، مع تحديد الحدود الدنيا اللازمة للدراسة الجامعية بنوعها: العلمى والأدبى . ونفترض أن طالب العلمى يجب أن يدرس : اللغة العربية ، والانجليزية ، والفيزياء ، والكيمياء ، والتاريخ الطبيعى ، واللغة الثانية ، والرياضيات ، والتربية الإسلامية ، ومقرر فى

التربية الوطنية . وهذه تسع مواد ، وقد تكون ثمانى مواد إذا حذفنا اللغة الثانية الأجنبية . وتقسم هذه المواد على السنتين : الثالثة والرابعة . وقد يجمع فى الصف الثالث العلمى بين : اللغة والتربية الإسلامية والإنجليزية والتربية القومية ، وتعطى الدرجات نفسها لكل المواد بواقع خمسين درجة لكل مادة . فيكون درجات هذه المجموعة مائتى درجة . ويجتاز الطالب الامتحان فى هذه المواد . ويسمح له بامتحان صيفى فى مادتين الكيمياء والفيزياء ، والبيولوجيا والرياضيات ومجموعها مائتا درجة . وله امتحان فى الصيف فى مادتين دون 50 % فى المائة . وكذلك امتحان نوعى خاص بالكليات العلمية من دون تحديد كلية بعينها ، واجتيازه هذا الامتحان ، فضلا عن 85% من الامتحانين فى العامين : الثالث والرابع يرشحانه لمكتب تنسيق الكليات العلمية .

والحال نفسه فى القسم الأدبى فى السنتين الثالثة والرابعة الثانويتين : وفى الثالثة يدرس الطالب : اللغة العربية ، والتربية الإسلامية ، والإنجليزية والتاريخ . ويمتحن فيها وله امتحان فى مادتين دون السنتين فى المائة . وفى السنة الرابعة يدرس الجغرافيا ، والفلسفة والمنطق ، وعلم النفس ، ومقررا فى التربية القومية ، ولكل سنة مائتا درجة ، وله فى الصف الرابع امتحان فى مادتين دون 50 % فى المائة ؛ فضلا عن امتحان تأهيل للكليات الأدبية كلها من دون تخصيص كلية بعينها . ومجرد اجتياز هذا الامتحان مضافا إليه 85 % من السنتين : 3 , 4 يدخلانه تنسيق الكليات الأدبية . ولو حدث رسوب فى الامتحان المؤهل فعلى الطالب أن يعيد هذا الامتحان حتى يصل إلى المعدل المطلوب الذى يمكن تحديده إما فى مجرد الاجتياز ، أو فى صورة نسبة مئوية بمثل مقررات اللغة (توفيل) . وما إن يجتاز الامتحان يكون مؤهلا للجامعة إما فى منتصف العام ، أو فى فى بداية العام الجديد ، وبهذا نقضى على التحسين المطلق ، ونقضى على مايسمى بالمستوى الرفيع الذى يعد فى نظرنا هو وتكرارات التحسين السبب فى ذلك التضخم الرقمى فى مجاميع الطلاب ،

وبذيل المستوى الرفيع هو امتحان التأهيل لكل الكليات العلمية ، ولكل الكليات الأدبية ، .

ولا مانع من أن تعد كتب راقية المحتوى ، عالية المستوى ، وتتاح للطلاب برسوم زهيدة فى صور سمعية وشفهية وتحريرية يتعامل معها الطلاب ثم يدخلون امتحاناتها ، ويظلون عليها عاكفين حتى يجتازوها . وبذلك يكون كل المواد إجباريا إلا المادتين اللتين سيختارهما الطالب لتحسين مجموعة فيهما شريطة أن يكون دون 50٪ . ولعلنا نلاحظ بأننا وفق المقترحات السابقة تجعل القبول فى الجامعات على مرتين مرة فى شهر سبتمبر ، ومرة فى شهر فبراير وبهذا يكون التعليم الجامعى دائما . وعليه يجب إعادة النظر فى توفير أعضاء هيئة التدريس فى كل الجامعات الإقليمية لتقابل هذا الدوام فى التعليم الجامعى .

وواضح أننا فى مقترحاتنا نقرب من نظام الساعات المعتمدة الذى يجب أن يطبق ، وأن يعلن عن أعداد المواد ، وأعداد الساعات ، والحد الأدنى للمواد المراد دراستها فى العام الواحد ، والمستوى المراد تحقيقه فى كل مادة . وثم أمور إدارية واجتماعية يجب أن تصاحب ذلك المقترح . وأهمها المباني التعليمية . ولكل وزارة فى مصر رقعة أرض تمتلكها ، أو تنتازعها مع وزارة أخرى . وهنا يجب حصر الأرض الشاغرة فى كل محافظة ، وبناء مجتمعات تعليمية رحبة رحابة بالغة تجمع مراحل التعليم : الابتدائى والإعدادى والثانوى فى مبان تأخذ الصورة الخطية ، أو الدوائر المتداخلة ، على أن يخصص مجمع تعليمى للبنات ، وهدن ولبنين وحدهم بدءا من المرحلة الإعدادية وكذلك يمكن حصر حيازات الأراضى الزراعية والمؤسسات الصناعية فى حدود كل محافظة ، وفرض نسبة تبرع على ملاك الأراضى ونسبة من أرباح المؤسسات ، فضلا عن تبرعات القادرين من أصحاب رؤوس الأموال لتمويل المباني فى مثل تلك المجمعات التعليمية فى

كل محافظة . وفى وسع الدولة أن تساند المحافظات الفقيرة، أو التى يخلت فيها توازن التمويل مع بقية جاراتها من المحافظات .

ويتولى كل مجمع تعليمى تمويل الجامعة الإقليمية بالطلاب من أبناء المحافظة مع عدم التحاق طلاب المحافظة ، وفى كليات محافظة أخرى إلا إذا زاد عدد الطلاب فى هذه المحافظة عن حاجة جامعتها ، وحاجة مؤسساتها التى يتعين فيها المتخرجون ، فالزيادة هنا يمكن توزيعها على المحافظات القريبة ، أو الأقرب التى تقل فيها أعداد الطلاب المؤهلين عن حاجة الجامعة الإقليمية والمؤسسات فى المحافظة .



## الفصل السادس عشر

كلمات لأولى الألباب





## الفصل السادس عشر

### كلمات لأولى الألباب

- الناس مع النعيم صنفان : صنف يتركه النعيم ، وصنف هو الذى يترك النعيم .
- قال الرسول (ص) : " لا تتمنوا الدول فتحرموها " .
- كلما رأيت طائرا يحلق بجناحية إلى غاية السموت ، فاعلم أنه لاشك سيهبط إلى القاع بالجناحين نفسيهما : توقع زوالا إذا قيل تم !
- " أطلبوا المسائل بعزة نفس ، فإن قضاءها بيد الرحمن " .
- قيمة المرء ما بحسنه ، لا ما يقتنيه .
- قال لى : " أنا أستاذ فى الجامعة " . قلت له : ما مؤلفاتك ؟ قال : أكتفى بالمحاضرات ، والأعمال الإدارية ، وأبحاث ترقيتى . قلت : كيف تكون إذا استأذا . الأستاذ موقف مثبت فى كتاب !
- علق أحد الأساتذة على بحث حكم فيه "قاتلا" : أوصى بمنعه وعدم تداوله فى أى مؤتمر " . تعجبت من أن تكون الكلمات طلاقات رصاص ، أو عدوى بالهيريون . هل الرفض هنا للشخص ، أو هل هو رفض للفكر ؟
- "ياعزيزى : كلنا لصوص" !
- من الناس أفراد كالأوتاد ، تهتز إذا لم تربط بهم ، ومنهم ما هو مثل "مناديل الورق" ، تلقيه ، ولا تبكى عليه ! فمثله كثير .

- يقال : إن أبا حنيفة ظل يتعلم أربعين عاماً قبل أن يجلس للفتيا ! وفي الجامعة يندبون حظوظهم على ثلاث سنوات أو أربع لم يحصلوا خلالها على الدكتوراه .

- انظروا ملياً في المرايا، وأنتم تحلقون لحاكم. وأنصتوا لما تقوله لكم المرايا؛ تعرفوا من أنتم .

- حتماً سينبلج الصباح على ظلام سادر، متمكن من سبتر الكون السبيغة، مارو.

لا يدرك السر الرفيع وراء ضربات المخاض، ولا التعاقب في الأمور، ولم يكن لها أبداً شبات دائم.

لو دام ليل ما انفضم يوماً لصوص حاولوا سلب الأمان من الحياة، ولو زها دوماتها رما ارتوى،

من سلسل الأحلام طفل "نائم"، أو متعب من وقع ضربات الأسى في حرق الشمس التي لا تأبى لمسيرنا.

كل الأمور الى زوال ؛ إنما يتبقى الذي خلق الأمور مليكياً، والية سوف يعود كل الكائنات مجردا.

الإمن العمل الذي في الصحف يبقى شاهداً !

رقم الايداع ٩٨/١٧٠٢٧  
التقديم الدولي 977-5125-16-2

